معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاجتماعي

عدد رقم 6 – آذار 2003

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم بإعداد أبحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاجتماعي سلسلة تعدها وتصدرها وحدة المراقبة الاجتماعية– الاقتصادية في ماس، وقد تم إنشاء هذه الوحدة عام 1996 بمنحة من مؤسسة فورد وبدعم إضافي من مركز البحوث للتنمية الدولية IDRC (كندا).

المحررون: مجدي المالكي
ياسر شلبي
حسن لدادوة

أعدت أقسام هذا المراقب من التالية أسماؤهم:

القسم	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس
مؤشرات السكان	محمد دريدي	مجدي المالكي
مؤشرات الصحة	خالد ابو خالد	ياسر شلبي
مؤشرات التعليم	ماهر صبيح	ياسر شلبي
مؤشرات الثقافة	محمد عاصم دراغمة	حسن لدادوة
مؤشرات الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة	-	حسن لدادوة
مؤشرات مستويات المعيشة	عصام الخطيب	حسن لدادوة
مؤشرات البيئة القانونية	نضال عمر	مجدي المالكي

الإنتاج
التدقيق اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)
كارن مان (انجليزي)
ترجمها إلى الإنجليزية: خليل توما
التنسيق الفني: لينا عبد الله

حقوق الطبع
© 2003 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 2426، رام الله
تلفون: +970-2-298-7053/4
فاكس: +970-2-298-7055
بريد إلكتروني: MAS@planet.edu
الصفحة الإلكترونية: www.palecon.org

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ
الاتصال مع المدير المالي والإداري في المعهد على العنوان المبين أعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاجتماعي من قبل مؤسسة فورد والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
آذار 2003

تقـــديـــــــــم

تشكل المؤشرات الاجتماعية التي يتضمنها العدد السادس من المراقب الاجتماعي، انعكاساً بالغ الدلالة للتدهور الخطير في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الفلسطينية، والناجم أساساً عن تصاعد العدوان العسكري الاسرائيلي المدعوم بالتواطؤ الأمريكي والصمت الدولي، والمعزز بالعجز العربي وهشاشة النظام الفلسطيني وقصور مؤسساته ومحدودية جاهزيتها، وتقصيرها في الإعداد الجيد للنهوض بمسؤولياتها، وللتصدي لمحاولات تكريس الاحتلال الإسرائيلي وتصفية مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني.

فبالاضافة إلى الخسائر الهائلة في الموارد البشرية الفلسطينية، والناجمة عن اغتيال وجرح واعتقال وإعاقة آلاف الشباب الفلسطيني، فان أضراراً مادية ناجمة في الأساس عن الاعتماد الفلسطيني المفرط والمتنامي على الاقتصاد الاسرائيلي، لا تقتصر حدودها على تدمير ما تحقق من مكتسبات هشة خلال سنوات المرحلة الانتقالية، بل تمتد تأثيراتها التدميرية لتطال عموم البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وينذر استمرارها وعدم التصدي الفاعل لوقف تناميها بانهيار شامل، وبالنيل من مجمل القدرة المجتمعية الفلسطينية المستقبلية.

وتشير البيانات الاحصائية، إلى أنه خلال واحد وعشرين شهراً فقط، منذ أيلول/ سبتمبر/العام 2000 وحتى منتصف العام 2002، ارتفع معدل الإعالة في الأراضي الفلسطينية بنسبة 70% (من 5.3 إلى 7.6)، وتضاعفت معدلات البطالة، وارتفعت نسبتها من 14.5% إلى 33.6%، وتراجع الدخل الوسيط للأسرة إلى 48% من مستواه، وفقدت أكثر من خمس الأسر الفلسطينية مصدر دخلها، وانخفض دخل 56.5% من الأسر الفلسطينية إلى أقل من النصف، وارتفعت نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان من 22% إلى 60%، وازدادت حدة تركزهم، وبخاصة في المناطق الأكثر تعرضا للتدمير والحصار الإسرائيلي. وتعمقت بذلك الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الشمال والجنوب والوسط، وبين المخيمات والريف والمدن، وبين الأحياء المختلفة داخل المدن نفسها. وازدادت حاجة الفقراء الفلسطينيين للمساعدات، في الوقت الذي تراجعت فيه قدرة المؤسسات الرسمية المدمرة والمعطلة، وتناقصت فيه مقدرة الجمعيات الخيرية المستهدفة والمحاصرة، وتنامى اعتماد الأسر الفقيرة على المساعدات التي لم تعد تكفي لتغطية أكثر من 60% من تلك الأسر. كما ازداد الاعتماد على المساعدات المعيشية والإغاثية وبخاصة الغذائية التي تشكل 72.5% من إجمالي المساعدات الممنوحة للفقراء.

كما تسببت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والتدمير والحصار وتقييد الحركة الفلسطينية، وضعف الاستعداد والجاهزية الفلسطينية في التصدي الفاعل لها، بتدهور مجمل الخدمات العامة الفلسطينية، فتراجعت الخدمات التعليمية كماً ونوعاً، واضطربت العملية التعليمية بمستوياتها الأساسية والثانوية والجامعية، فعلاوة عن قتل 135 تلميذاً وجرح 2500 آخرين أثناء التوجه للمدارس ومغادرتها وتعرض آلاف التلاميذ للاعتقال، لم يتمكن العديد من التلاميذ من الوصول إلى المدارس التي كانت، أيضاً هدفاً للعدوان، حيث تم تدمير 11 مدرسة تدميراً كاملاً، وتم الاستيلاء على ثماني مدارس وتحويلها إلى ثكنات عسكرية، ولحقت أضرار مادية بـــ 185 مدرسة، وتعرضت 850 مدرسة لإغلاقات مؤقتة، كما تعرضت الجامعات لاجتياحات متكررة، وتم إغلاق بعضها لفترات متباينة، وخسر التلاميذ 54730 حصة دراسية أثناء عملية الاجتياح الأولى فقط في آذار – نيسان/ 2002. يضاف إلى ذلك كله، الصعوبات الهائلة التي يواجهها المعلمون في الوصول إلى أماكن عملهم، حيث يتعرضون للقتل والجرح والاعتقال من جهة، وتزداد تكاليف تنقلهم، في الوقت الذي تتسم

فيه رواتبهم بالتدني الشديد والتناقص المستمر في قيمتها، وعدم انتظام دفعها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وزارة التعليم ومؤسسات التعليم الأهلية، من أجل استمرار العملية التعليمية، فإن مخاطر بالغة لا تزال تتهدد قطاع التعليم الفلسطيني المدرسي والجامعي، الأمر الذي يتطلب إيلاء الأولوية الأولى للحفاظ على نوعية ومستوى التعليم لأهميته القصوى وعلاقته الوثيقة بالتسرب من جهة، وبالهجرة من جهة أخرى.

وعلى صعيد الخدمات الصحية، تدل المؤشرات على تزايد الصعوبات وتراجع القدرة على مواكبة الارتفاع الحاد في الطلب على الخدمات الصحية، وبخاصة الحكومية، بفعل التصاعد المتسارع في أعداد الشهداء والجرحى من جهة، وبفعل تردي الظروف المعيشية والاقتصادية وتنامي عدد المؤمنين لدى القطاع الحكومي من جهة أخرى. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات الصحية الرسمية والأهلية، فإن الإحصاءات تشير إلى تراجع قدرة السكان على الوصول إلى الخدمات الصحية، وتناقص مقدرتهم على تحمل أعباء كلفتها، وتزايد النقص في أنواع الأدوية باهظة الكلفة، كما تشير إلى تزايد في وفيات المرضى على الحواجز الإسرائيلية، وارتفاع الولادات على الحواجز وفي المنازل، وازدياد في حالات فقر الدم، لتشمل ثلث النساء في سن الإنجاب، و38% من الأطفال بين 6–59 شهراً، وزيادة بنسبة 36.4% في الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، وارتفاع بنحو 78.5% في نسبة أولئك الذين يعانون من الهزال، وتردٍ في الوضع التغذوي الفلسطيني العام، وبخاصة في خان يونس ورفح ومخيمات قطاع غزة، ومخيم جنين والبلدة القديمة من نابلس.

وتجدر الاشارة إلى أن تسليط الضوء في التقديم للمراقب الاجتماعي على تدهور المؤشرات الاجتماعية الفلسطينية الأساسية، لا يهدف إلى الترويج لسياسات سبق تجربتها، وتتحمل مسؤولية أساسية عما آل إليه الوضع، بل يستهدف التنبيه إلى مخاطر استمرار القصور والتقصير الفلسطيني، والدعوة إلى الإسراع في بلورة خطة طوارئ وطنية، تعمل على تدعيم شبكات الأمن الاجتماعي، وحماية الفئات الأكثر تضرراً، وإعادة توزيع الأعباء بما يعزز القدرة المجتمعية على امتصاص الصدمات ومواصلة الصمود. ولا نغالي بالقول، بأن إنجاز مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني، رهن بالقرار الفلسطيني، وبالقدرة الفلسطينية على حشد الطاقات عبر إدارة المجتمع بأعلى درجة من الكفاءة في تلبية احتياجاته الأساسية، وبأعلى قدر من العدالة في توزيع الأعباء، باعتبار ذلك أساس الصمود الوطني القادر على هزيمة العدوان، وإنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال.

وكمديرة للمعهد، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لفريق العمل في ماس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي عمل بروح الفريق الواحد، وبذل جهوداً استثنائية في ظروف بالغة الصعوبة شديدة المخاطر، لإنجاز المراقب الاجتماعي السادس دون تأخير، والحفاظ على تميزه وثرائه المعرفي.

كما أتوجه بالشكر والامتنان، للمشاركين في ورشة العمل التي عقدها المعهد لمناقشة مسودة المراقب السادس، من خبراء وباحثين وممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية، الذين تحدوا الحصار والإغلاق، وكان لمشاركتهم الفاعلة وملاحظاتهم القيمة دور مهم في تصويب وتطوير الصيغة النهائية للمراقب وإعدادها للنشر.

وأتقدم، كذلك، بالتقدير والعرفان لمؤسسة فورد التي مولت إنجاز هذا العدد من المراقب الاجتماعي.

د. غانية ملحيس

مديـــــرة المعهد

المحتويـــــــــات

1- مقدمـــــة **1**

2- المؤشرات السكانية **11**
2-1 حجم السكان وتوزيعه 11
2-2 استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني 11
2-3 معدلات خصوبة مرتفعة 12
2-4 انخفاض معدلات الوفيات 13
2-5 ثبات متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 13
2-6 بروز ظاهرة انتقال الأسر الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية 14
2-7 الزواج والطلاق 14
2-7-1 زيادة في أعداد عقود الزواج خلال العام 2001 *14*
2-7-2 زيادة في عدد وقوعات الطلاق *15*

3- مؤشرات صحية **17**
3-1 حصة الرعاية الصحية من الموازنة العامة 17
3-2 المواليد الأحياء المبلغ عنهم 17
3-3 زيادة في وفيات الأطفال 17
3-4 الأطباء لكل 100 ألف من السكان 19
3-5 تحسن في عدد الأسرة في المستشفيات 20
3-6 زيادة كبيرة في نسبة المؤمنين صحيا 20
3-7 زيادة في عدد مراكز الرعاية الأولية 21
3-8 أثر الإجراءات القمعية الإسرائيلية على الوضع الصحي 22
3-8-1 عدد الشهداء *23*
3-8-2 عدد الجرحى *23*
3-8-3 أثر الإجراءات الإسرائيلية على صحة الأسرة *23*
3-8-4 انتشار واسع لسوء التغذية وفقر الدم بين أطفال ونساء فلسطين *24*

4- مؤشرات التعليم **24**
4-1 حصة التعليم من الموازنة العامة 25
4-2 الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني 25
4-2-1 معرفة القراءة والكتابة: الفجوة بين الجنسين آخذة في التقلص *25*
4-2-2 التحصيل العلمي: تحسن في نسبة التحصيل الأكاديمي لدى الجنسين *27*
4-3 المؤشرات الخاصة بالمؤسسات التعليمية 27
4-3-1 استمرار زيادة عدد المدارس واستمرار انخفاض عدد رياض الأطفال *27*
4-3-2 زيادة طبيعية لطلبة المدارس وتراجع نسبة طلبة رياض الأطفال *28*
4-3-3 استمرار تقلص الفجوة بين نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في المدارس *29*
4-3-4 زيادة في عدد المعلمين والمعلمات لا تتوافق مع زيادة في عدد الطلبة *30*
4-3-5 انخفاض نسبة التسرب *30*
4-3-6 انخفاض نسبة الرسوب في المرحلتين الأساسية والثانوية *31*
4-3-7 ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم مجدداً *31*

4-3-8 تحسن في الكثافة الصفية *32*
4-3-9 التعليم العالي: زيادة كبيرة في أعداد طلبة الجامعات *33*
4-4 أثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني 35

5- مؤشرات ثقافية **36**
5-1 ثلثا المراكز الثقافية المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة غير عاملة 36
5-1-1 زيادة في عدد الأنشطة الثقافية *37*
5-1-2 تراجع كبير في عدد المشاركين في النشاطات الثقافية *37*
5-2 ثبات في عدد الصحف اليومية الصادرة 38
5-3 زيادة عدد المجلات المرخصة 39
5-4 تراجع في عدد المتاحف المرخصة وتراجع عدد العامل منها 39
5-5 تراجع عدد المسارح المرخصة 39
5-6 خلو قطاع غزة من دور السينما المرخصة 40
5-7 زيادة عدد محطات الإذاعة وثبات عدد محطات التلفزيون 40
5-8 مشاركة الأفراد في الأنشطة الثقافية 40
5-8-1 الاستماع للراديو *41*
5-8-2 مشاهدة التلفزيون *41*
5-8-3 قراءة الصحف *41*
5-8-4 قراءة الكتب *42*
5-8-5 ممارسة الأفراد للأنشطة الثقافية والترفيهية *42*
5-9 إخراس الصحافة 43

6- الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة **43**
6-1 صياغة لوائح تنفيذية جديدة في بعض الوزارات 44
6-2 معدلات بطالة مرتفعة وإعاقة عمل موظفي وزارة العمل 44
6-3 تزايد نسبة الأسر التي تلقت مساعدات 45
6-4 الدعم غير الممأسس 46
6-5 وزارة الشؤون الاجتماعية 47
6-5-1 تراجع حصة النفقات الجارية العامة على الشؤون الاجتماعية *48*
6-6 مؤسسة أسر الشهداء والجرحى 49
6-7 زيادة في أعداد متلقي الدعم من "الأنروا" 49
6-8 استمرار فاعلية لجان الزكاة 50
6-9 وزارة الأوقاف ترعى برنامج "من أسرة إلى أسرة" 50
6-10 احتياجات الفقراء من وجهة نظرهم 51
6-11 تخفيض الاستهلاك 51
6-12 تدمير واسع للمباني السكنية والبنية التحتية 52
6-13 من آثار الحصار: صعوبة في الحصول على الغذاء 53

7- مستويات المعيشة **54**
7-1 خمس الأسر الفلسطينية فقدت مصدر دخلها 54
7-2 تراجع حاد في دخل الأسر الفلسطينية 55
7-3 طعام أقل 55
7-4 انتشار واسع للفقر 56

7–5 تغيرات كبيرة ومفاجئة في سوق العمل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 56
7–5–1 انخفاض عدد القوى العاملة خلال الانتفاضة بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية 57
7–5–2 زيادة كبيرة في معدلات البطالة في العام 2001 57
7–5–3 زيادة في أعداد فاقدي الأمل في الحصول على عمل 58
7–5–3 انخفاض عدد العاملين العام 2001 58
7–6 معدل إعالة اقتصادية كبير 58
7–7 نسبة كبيرة من العاملين في القطاع العام في العام 2001 59
7–8 استمرار الانخفاض في عدد ونسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات 59
7–9 انخفاض نسبة العاملين بأجر 59
7–10 انخفاض نسبة العاملين في قطاع البناء 60
7–11 انخفاض معدلات الأجور 60
7–11–1 أعلى معدلات أجور في قطاع البناء 60
7–11–2 تراجع الأجر الوسيط في الانتفاضة 60

8– مؤشرات البيئة القانونية 60
8–1 تكثيف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2001 60
8–1–1 تكثيف الاعتداء على حياة المواطنين وأمنهم وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية 61
8–1–2 تصاعد عمليات القتل الجماعي والمذابح بحق الشعب الفلسطيني خلال العامين 2001–2002 61
8–1–3 تكثيف عمليات الإعدام (الاغتيالات) بحق نشطاء الانتفاضة 62
8–1–4 تزايد الاعتداءات على الأطفال الفلسطينيين 63
8–1–5 تشديد الحصار وتكثيف "حواجز الموت" والذل 63
8–1–6 تكثيف حملات الاعتقال التعسفية والعشوائية 63
8–1–7 تزايد دور المستوطنين والمستوطنات في التنكيل بالمواطنين الفلسطينيين 64
8–1–8 تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الممتلكات الفلسطينية ومحاصرة الوجود الفلسطيني في القدس 64
8–1–9 تحويل المناطق الفلسطينية إلى سجون ومعتقلات ترسيخاً لسياسة العقوبات الجماعية 65
8–2 أداء السلطات الفلسطينية الثلاث وحالة حقوق المواطن الفلسطيني 66
8–2– 1 الاستمرار في تراجع أداء المجلس التشريعي خلال العام الثاني من الانتفاضة 66
8–2–2 تراجع الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني 67
8–2–3 تراجع أداء معظم مؤسسات السلطة التنفيذية 67
8–3 استمرار انتهاك الأجهزة الأمنية الفلسطينية لحقوق المواطن الفلسطيني 67
8–4 تطور ملموس في السلطة القضائية الفلسطينية على الرغم من استمرار بعض الإشكاليات 68
8–4–1 تدني عدد القضايا الواردة للمحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2001 68
8–4–2 ارتفاع متواضع في عدد العاملين في أجهزة العدالة الجنائية 69
8–4–3 أهم المعوقات التي تعاني منها المحاكم والجهاز القضائي الفلسطيني 69

المراجـــــع 71
الملحق الاحصائي 73

قائمة الأشكال البيانية

شكل 2-1:	الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقديرات منتصف العام 2001	12
شكل 3-1:	تطور النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002	17
شكل 3-2:	تطور حصة النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (%)	18
شكل 4-1:	تطور النفقات العامة الجارية على التعليم الفلسطيني حتى نهاية المرحلة الثانوية للفترة 1995-2002 (مليون دولار)	25
شكل 4-2:	تطور الإنفاق العام الجاري على التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية للفترة 995-2002 (%)	26
شكل 4-3:	معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس، 2001.	26
شكل 4-4:	نسب التسرب في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المرحلة للاعوام الدراسية 1995/1994-2001/2000	31
شكل 4-5:	معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة للاعوام الدراسية 1997/1996-2002/2001	32
شكل 4-6:	توزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس للاعوام الدراسية 1995/1994- 2002/2001	34
شكل 6-1:	تطور حصة النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2002 (%)	48
شكل 6-2:	تطور النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2002 (مليون دولار)	48
شكل 7-1:	نسبة البطالة في الضفة وقطاع غزة حسب المنطقة، 1996-2001	58
شكل 7-2:	معدل الاجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل، 1996-2001	60

المفاهيم والمصطلحات

اعتمدت تعريفات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي تعتمد، بشكل أساسي، المعايير الدولية المستخلصة من توصيات الأمم المتحدة في تفسير المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مسوحها، وقد صيغت بما يتناسب وخصوصية المجتمع الفلسطيني.

نسبة الجنس: عدد الذكور لكل مائة من الإناث ضمن السكان.

كثافة المسكن: وهي عدد الأفراد في الغرفة، وتحسب بقسمة عدد أفراد الأسرة الذين يسكنون في الوحدة السكنية على عدد الغرف التي يسكن فيها أفراد الأسرة.

التركيب العمري والنوعي: تركيب السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث ضمن كل فئة عمرية. ويعد التركيب العمري والنوعي للسكان النتيجة التراكمية للاتجاهات السابقة في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة. ويعتبر توفر المعلومات حول التركيب العمري والنوعي شرطاً أساسياً مسبقاً لوصف وتحليل العديد من أنواع البيانات الديمغرافية.

المدارس الخاصة: هي المدارس التي لا تتبع لأي من الوزارات المختلفة أو وكالة الغوث الدولية.

معدل التسرب: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة (مرحلة التعليم العام) نهائياً، ولم يلتحقوا بأية مدرسة أخرى خلال العام الدراسي الذي يبدأ في 9/1 من العام وينتهي في 8/31 من العام التالي، على مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم العام خلال تلك الفترة، أي أن هذا المعدل قد حسب للأفراد الذين أكملوا أقل من 12 سنة دراسية.

معدلات الالتحاق العمرية: هو حاصل قسمة مجموع الطلبة الملتحقين فعلاً في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة على مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانونية للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل الخصوبة الكلي: متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهو ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروباً في خمسة.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات الرضع (الذين تقل أعمارهم عن سنة) لكل 1,000 من المواليد الأحياء خلال سنة معينة.

المولود الحي: هو الطفل الذي ولد حياً وصرخ أو بكى عند الولادة أو ظهرت عليه أية علامة أخرى من علامات الحياة عند الولادة.

معدل وفيات من تقل أعمارهم عن 5 سنوات: نسبة المتوفين من الأطفال المولودين قبل بلوغ عمرهم خمس سنوات.

إنفاق الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات، والفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.
4. القيمة التقديرية للمسكن الملك.

نسبة الإعالة: عدد المعالين (وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وكبار السن الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة) لكل 100 شخص في سن العمل (أي الذين أعمارهم بين 15–64 سنة)

مستوى المعيشة = استهلاك الأسرة من الطعام / استهلاك الأسرة الكلي

هذا المؤشر مبني على فرضية تقول: يتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة، (قانون أنجلز)، بمعنى أنه إذا زادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، والتعليم، والصحة ..الخ. ومن الجدير بالذكر أن نسبة استهلاك الطعام في الدول الغنية لا تزيد على 20%.

القوة البشرية: جميع الأفراد في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، والمستخدمين بأجر، والعاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة (حسب معايير منظمة العمل الدولية): تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، والتسجيل في مكاتب الاستخدام، وسؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرائق.

البطالة (تعريف موسع): تم احتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع للبطالة، بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل.

العمالة المحدودة: تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء أكانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب ويرغبون في الوقت ذاته، بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعيا)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرائق، كالبحث عن عمل إضافي، أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة. ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون في تغيير عملهم لأسباب اقتصادية، مثل عدم كفاية الراتب، أو بسبب ظروف العمل السيئة، ويسمى هذا في نشرات الجهاز المركزي للاحصاء بالعمالة المحدودة غير الظاهرة.

المهنة: المقصود بالمهنة، الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملاً، أو الذي باشره سابقاً إذا كان عاطلاً عن العمل، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها، وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد.

النشاط الاقتصادي: هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل فيها الفرد (بغض النظر عن مهنته) إذا كان يعمل في منشأة، أما إذا كان بائعاً متجولاً، فيبين نشاطه الرئيسي الذي يزاوله أو نوع السلعة أو نوع العمل (أو الاثنين معا).

نوع التجمع: صنفت التجمعات السكانية إلى ثلاثة أصناف وهي: حضر، وريف، ومخيمات.

الحضر: هو كل تجمع يبلغ عدد سكانه 10,000 نسمة أو أكثر، وجميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، وجميع التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 4,000 – 9,999 نسمة، شريطة أن تتوفر فيها أربعة عناصر من العناصر التالية على الأقل: شبكة كهرباء عامة، وشبكة مياه عامة، ومكتب بريد، ومركز صحي بدوام كامل لطبيب طيلة أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة.

الريف: هو كل تجمع يقل عدد سكانه عن 4,000 نسمة، وكل تجمع يبلغ عدد سكانه ما بين 4,000– 9,999 نسمة دون أن تتوفر فيه أربعة عناصر من الخدمات المذكورة أعلاه.

المخيم: وهو كافة التجمعات التي يطلق عليها اسم مخيم، وتديره وكالة الغوث الدولية.

الأجرة اليومية للعامل: مجموع الأجر النقدي الصافي المدفوع لجميع المستخدمين مقسوماً على مجموع أيام العمل للمستخدمين، حسب معدل سعر الصرف لشهر البحث.

الإعاقة: قصور عند شخص ما ناتج عن العجز الجسدي أو العقلي يحد أو يمنع من قدرته بالمقارنة مع شخص طبيعي يماثله عمراً وجنساً ويعيش الظروف الاجتماعية نفسها. ويعتبر المصطلح، كذلك، تصنيفاً للحالات التي من المحتمل أن يجد المعاقون أنفسهم فيها. وقصور هذه الحالات يحد من مقدرتها على التفاعل مع المحيط الاجتماعي، ومثال ذلك عدم القدرة على استخدام المواصلات العامة والعمل والاستخدام الجزئي والعزلة الاجتماعية وملازمة الفراش.

التقسيمات الجغرافية: تم اعتماد التقسيمات الإدارية السائدة، حيث قسمت الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين هما: الضفة الغربية وقطاع غزة. وقسمت الضفة الغربية إلى 9 محافظات، وأحيانا إلى 3 مناطق: شمال الضفة الغربية: ويضم محافظات نابلس، وطولكرم، وقلقيلية، وجنين، ومنطقتي طوباس وسلفيت. ووسط الضفة الغربية: ويضم محافظات رام الله– البيرة، والقدس وأريحا. وجنوب الضفة الغربية: ويضم محافظتي بيت لحم والخليل.

باقي الضفة الغربية: المقصود به الضفة الغربية، بدون القدس العربية وضواحيها التي ضمتها إسرائيل في أعقاب حرب حزيران 1967، ويعود استثناء القدس إلى طبيعة البيانات الإحصائية المتوفرة.

الأسرة: لأغراض التعداد تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

أسرة خاصة: هي الأسرة التي ينطبق عليها تعريف الأسرة السابق الذكر.

أنواع الأسر الخاصة: تقسم الأسر الخاصة (المعيشية) حسب تركيبها الأسري إلى الأنواع التالية:

1.أسرة من فرد واحد: وهي الأسرة التي تتكون من شخص واحد فقط.

2. أسرة نووية (الأسرة النواة): وهي الأسر المعيشية التي تتكون كلية من نواة أسرية واحدة، وتتشكل من: أسرة مؤلفة من زوجين فقط، أو من زوجين مع ابن أو ابنة (بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر، أو أب (رب الأسرة) لديه ابن أو ابنة أو أكثر، أو أم (رب الأسرة) لديها ابن أو ابنة أو أكثر، مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء الآخرين أو من غير الأقارب.

3. أسرة ممتدة: تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر مع وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب (الآخرين)، أو تتكون من شخصين أو أكثر تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار، يجب وجود رب أسرة ووجود شخص واحد على الأقل من الأقارب غير الزوج/الزوجة وغير الأبناء، مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب.

4. أسرة مركبة: تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر، مع وجود أو عدم وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع وجود شخص واحد على الأقل من غير الأقارب (الآخرين)، أو تتكون من شخصين أو أكثر لا تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار، يجب وجود رب أسرة وشخص واحد على الأقل من غير الأقارب، **بغض النظر عن باقي أفراد الأسر**.

معدل الزواج الخام: عدد حالات الزواج لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

معدل الطلاق الخام: عدد حالات الطلاق لكل 1000 من السكان في منتصف العام.

الضفة الغربية وقطاع غزة: مؤشرات اجتماعية مختارة، 1996-2001

المؤشر	وحدة الحساب	1996	1997	1998	1999	2000	2001
السكان*	ألف شخص	2630.8	2783.1	2897.5	3019.7	3150.1	3299.0
نسبة الجنس	ذكر/ 100 أنثى	101.9	101.9	101.9	102.0	102.0	102.1
اقل من 15 سنة	(%)	46.8	46.8	46.9	46.9	46.8	46.7
15-64 سنة		49.7	49.7	49.7	49.7	49.9	50.0
65 سنة فما فوق		3.5	3.5	3.4	3.4	3.3	3.3
نسبة الإعالة	(%)	101.3	101.3	101.3	101.0	1006	100.3
معدل نمو السكان**	(%)	5.80	3.97	4.08	4.14	4.27	3.6
توقع العمر عند الولادة**	سنة						
الجنسان		71.18	71.35	71.50	71.66	71.8	71.8
ذكور		69.59	69.76	69.93	70.10	70.3	70.4
إناث		72.84	72.99	73.14	73.28	73.4	73.6
معدل وفيات الرضع+**	لكل 1000 مولود حي	27.3	24.2	23.7	23.2	24.0	
ذكور		-	26.9	26.3	25.7		
إناث		-	21.4	21.0	20.5		
معدل وفيات الأمومة (البيانات للعام 1995)	لكل 100 ألف مولود حي	❖80- 70	—	—	—	—	—
معدل الخصوبة الكلية	مولود/امرأة	–	6.04	--		5.93	—
استخدام وسائل منع الحمل	(%)	45.2	—	—		51.4	—
معدل المواليد الخام**	مولود/ ألف	44.40	42.69	42.01	41.35	40.7	40.1
معدل الوفيات الخام**	لكل 1000	6.11	4.78	4.65	4.51	4.4	4.3
العمر الوسيط عند عقد القران لأول مرة للذكور	سنة	–	23.00	23.94	24.10	24.1	24.2
العمر الوسيط عند عقد القران لأول مرة للإناث	سنة	–	18.00	18.70	18.80	18.9	19.0
نسبة السكان الحضر من مجموع السكان	(%)	-	53.1	—	—	—	—
نسبة سكان المخيمات إلى مجموع السكان	(%)	-	15.9	—	—	—	—
نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان	(%)	–	31.0				—
نسبة اللاجئين إلى مجموع السكان	(%)	-	41.4	—	—	—	—
معرفة القراءة والكتابة للبالغين	(%) من السكان 15+	❖ 84.3	86.1	—	—	89.2	90.2
ذكور		91.5	92.2	—	—	93.4	95.3
إناث		77.0	79.7	—	—	83.9	85.0
نسبة التسرب في المرحلة الأساسية++	(%)	2.40	1.86	1.76	1.57	1.44	1.2
نسبة التسرب في المرحلة الثانوية++	(%)	6.98	5.83	6.24	5.26	5.9	4.5
معدل عدد الطلبة/ معلم+++	طالب/ معلم	29.8	29.2	29.5	29.4	27.7	28.1
معدل عدد الطلبة/ شعبة- المرحلة الأساسية+++	طالب/ شعبة	37.2	37.3	37.2	37.5	37.3	37.1
معدل عدد الطلبة/ شعبة- المرحلة الثانوية+++	طالب/ شعبة	30.2	29.9	30.2	30.3	30.2	30.6
الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مياه	(%)	84.1	83.7	85	—	98.8	—
الأسر المربوطة بيوتها بشبكة مجارٍ	(%)	34.0	33.8	38	—		—
نسبة الأسر المربوطة مساكنها بالكهرباء	(%)	98.1	94.7	94.6	—	99.2	—
نسبة الأسر التي تمتلك حاسوباً	(%)	—	4.0	7	—	10.8	13.1

المؤشر	وحدة الحساب	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة الأسر التي تمتلك تلفازاً	(%)	89.6	85.0	89	_	89.7	94.2
الكثافة السكنية***	فرد/غرفة	2.45	2.0	1.88		1.91	2.0
نسبة الأسر التي تقتني مكتبة بيتية	(%)	22.9	13.9	_		13.4	_
عد المكتبات العامة****	عدد	295	_	13	20	_	_
إنفاق الفرد الشهري (بأسعار 1996)	دينار أردني	84.1	84.4	82.6	_	_	_
إنفاق الأسرة على الطعام من الإنفاق الكلي	(%)	38.7	38.5	40.3	_	_	_
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دولار أمريكي	1774.4	1762.8	1889.6	2028.3		
نسبة متلقي المساعدة النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية	(%) من السكان	3.5	3.6	3.4	3.5	3.9	3.7
نسبة متلقي المساعدة النقدية من "الأنروا"	(%) من السكان	3.5	3.3	3.4	3.3	3.2	
نسبة القوى العاملة المشاركة	(%) من السكان 15+	40.0	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7
معدل البطالة	(%)	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.5
ذكور		24.5	20.3	14.4	11.6	14.4	27.3
إناث		19.6	20.1	15.2	13.0	12.3	14.1
العاملون في القطاع الحكومي	(%)من العاملين	17.6	❖❖ 17.6	16.4	17.9	19.8	23.2
العاملون في إسرائيل والمستوطنات	(%)	14.1	17.1	21.7	22.9	19.6	13.7
نسبة العاملين في الزراعة	(%)	14.2	13.1	12.1	12.6	13.7	12.0
نسبة العاملين في الصناعة	(%)	16.8	16.4	15.9	15.5	14.7	14.0
نسبة القوى العاملة المشاركة (إناث)	(%)	11.0	11.5	11.3	12.3	12.7	10.4
نسبة القوى العاملة إلى السكان	(%)	21.3	21.5	22.0	21.1	22.1	20.7
الأجر اليومي الوسيط	شيكل	46.2	50.0	57.7	69.2	69.2	61.5
معدل الأجر اليومي	شيكل	54.3	59.3	68.5	75.5	77.3	72.7
نسبة أجر المرأة إلى أجر الرجل*****	(%)	70.6	68.0	66.8	71.0	69.3	75
معدل الأسرة في المستشفيات	سرير/ ألف مواطن	1.00	1.17	1.13	1.27	1.3	1.4
معدل الأطباء	طبيب/ 100 ألف	-	99	114.9	128	140	134

ملاحظة: يؤخذ بعين الاعتبار، عند المقارنة، أن بيانات العام 1997 المتعلقة بالسكان والمساكن مصدرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت العام 1997، وبيانات السنوات الأخرى مصدرها مسوح بالعينة نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعض بيانات العام 1998 هي فرضيات بنى عليها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقديراته للسكان العام 1998.

* هذه البيانات إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

** بيانات العامين 1998 و1999، هي الفرضيات التي قدر، بناء عليها، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد السكان في العامين المذكورين.

*** باستثناء ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل بعد حرب العام 1967.

**** عدد المكتبات العام 1996 يشمل المكتبات التي قام بمسحها فريق بإشراف وزارة الثقافة، وتشمل كل المكتبات التي تقدم خدمات للجمهور، ومن ضمنها مكتبات المساجد، بينما العدد للأعوام 1998 و1999 يقتصر على المكتبات العامة التي تشرف عليها وزارة الثقافة.

❖ البيانات خاصة بالعام 1995.

❖❖ الربع الثالث من العام 1997.

\+ أظهرت بيانات المسح الصحي- 2000 أن معدل وفيات الرضع المقدر بالطرق المباشرة للسنوات السابقة للمسح (1995-1999) في الضفة الغربية وقطاع غزة للذكور 25.3، وللإناث 25.6.

++ البيانات تخص السنوات الدراسية 1996/1995 و 1997/1996 و 1998/1997 و 1999/1998 و 2000/1999 و2001/2000 على التوالي.

+++ البيانات تخص السنوات الدراسية 1997/1996 و 1998/1997 و 1999/1998 و 2000/1999 و2001/2000 و2002/2001 على التوالي.

1- مقدمـــــة

يهدف هذا العدد من المراقب الاجتماعي إلى رصد اتجاهات التغير في المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حوالي عامين من بدء انتفاضة الأقصى، وتحديداً خلال العام 2001. لقد شهد العام 2001 تصعيداً ملموساً في السياسة العدوانية الإسرائيلية الهادفة إلى سحق الانتفاضة وتدمير الإرادة الوطنية الفلسطينية. فقد تصاعد العدوان العسكري والسياسي الإسرائيلي بشكل غير مسبوق، وكانت هاتان السنتان من أقسى السنوات، والأشد وطأة على الفلسطينيين منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967.

فقد أدت الإجراءات الإسرائيلية القمعية إلى قتل وجرح آلاف المواطنين الفلسطينيين، كما أدت إلى تدمير البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والمزارع والمباني الحكومية والخاصة، وتحويل التجمعات السكانية إلى معتقلات جماعية بهدف إفقارهم والحط من كرامتهم وزعزعة الحس بالأمن لديهم، ما أدت إلى إنهاك السلطة وإرباك وزاراتها ومؤسساتها أو تعطيل عملها بالكامل، الأمر الذي أفقدها القدرة والإمكانية لتقديم المساعدات والخدمات للمواطنين الذين أصبحوا بأمس الحاجة إليها.

ولا شك في أن هذه الإجراءات وآثارها المدمرة قد أصابت مجمل نواحي حياة الشعب الفلسطيني بالضرر البالغ، كما ألحقت الأذى بالعديد من الإنجازات المتواضعة التي حققتها المؤسسات الوطنية الفلسطينية الحكومية والأهلية والخاصة. وقد برز بعض هذه الآثار السلبية في المؤشرات الكمية التي تم رصدها خلال العام 2001 مقارنة بالأعوام التي سبقت الانتفاضة. أما بعضها الآخر، فلم يظهر بشكل ملموس في المؤشرات الكمية، وهو بحاجة إلى دراسات نوعية تتلمس التغير في المستوى الكيفي، كالخدمات الصحية، والتعليمية، وغيرها. كما أن العديد من هذه الظواهر لم تبرز معالمه بسبب بطء تأثر وتغير المؤشرات الاجتماعية بالظروف المحيطة مقارنة بالمؤشرات الأخرى كالمؤشرات الاقتصادية مثلاً.

وتشير النظرة الملامحية الإحصائية التي يلقيها هذا العدد من المراقب الاجتماعي على النواحي المختلفة من الحياة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى استمرار الفجوات واللامساواة في المجتمع الفلسطيني حسب النوع الاجتماعي والمناطق والفئات العمرية والتجمعات السكانية المختلفة، حيث تظهر فروق مهمة في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والرعاية الاجتماعية. وقد تتسع هذه الفجوة بين المناطق المختلفة أحياناً تبعاً لشدة الإجراءات القمعية التي تفرضها قوات الاحتلال على كل منطقة. فمثلاً، تظهر هناك بعض الفروق بين مناطق شمال الضفة الغربية، وبخاصة جنين ونابلس مقارنة بمنطقة الوسط. كما تظهر البيانات أنه على الرغم من الاستمرار في توفر الخدمات المقدمة للسكان في المجالات التعليمية والصحية، فإنه من الناحية النوعية تراجعت هذه الخدمات لتصبح دون المستوى المرجو، وهو ما ساهم في انتشار الإحساس بعدم الثقة بين جمهور المستفيدين. وهذا يدعو إلى أهمية التفكير جدياً بخطط طوارئ توفق بين نوعية الخدمات واستمرار توفرها لجميع الشرائح الاجتماعية والتجمعات السكانية، وهو ما يتطلب جهوداً وإمكانيات وإدارة رفيعة المستوى.

ويشمل هذا العدد، كما جرت العادة، مقارنات للتغير والثبات الذي حصل في الحياة الاجتماعية خلال العام 2001 بقدر ما تسمح به البيانات المتوفرة. كما سيتطرق باختصار لبعض الظواهر والأحداث التي برزت خلال العام 2002 تبعا لأهميتها علماً بأن رصدها بالتفصيل سيتم في العدد القادم. وتتركز المؤشرات المرصودة في المجالات التالية: السكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، والضمان الاجتماعي ونوعية الحياة، ومستويات المعيشة، والبيئة القانونية.

1. المؤشرات السكانية

لم تطرأ تغيرات كبيرة على المؤشرات السكانية والتي ما زالت بحاجة إلى اهتمام أكبر من قبل صانعي السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير معدلات النمو السكاني بين العامين 1997-2001 إلى وجود ارتفاع في معدل النمو السكاني بفعل الزيادة الطبيعة في السكان والهجرة المتوقعة. فقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية العام 2001 في الأراضي الفلسطينية 3.6%، وهي بذلك من أعلى النسب في العالم.

وتؤكد الإسقاطات السكانية التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، إذ أن 46.7% من مجمل السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة العام 2001. وتؤكد البيانات على بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة في الضفة والقطاع، حيث بلغت 6.8 مولود العام 1999 في قطاع غزة، و5.5 مولود في الضفة الغربية. بالمقابل، يميل الاتجاه العام لمعدلات الوفيات إلى الانخفاض، وتميل معدلات البقاء على قيد الحياة للارتفاع، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، ما يتطلب سياسات اجتماعية واقتصادية لمواجهة هذه الزيادة.

وتشير البيانات السكانية الخاصة بالزواج والطلاق أن أعداد عقود الزواج والطلاق عادت للارتفاع من جديد بعدما طرأ عليها انخفاض، وبخاصة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2000 (الأشهر الثلاثة الأولى للانتفاضة). وتشير هذه البيانات إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر، وبخاصة بين الإناث، وكذلك استمرار ظاهرة تعدد الزوجات، كما ازدادت وقوعات الطلاق بين الأفراد الأقل تعليماً وبين حالات الزواج المبكر، وخلال فترة السنوات الأولى من الزواج.

ولا شك بأن الانتفاضة وما رافقها من سياسات عدوانية من قبل قوات الاحتلال، قد أفرزت بعض الظواهر التي أصبحت بحاجة إلى مزيد من الدراسة التفصيلية، مثل انتشار الزواج المبكر الذي قد يزداد في الانتفاضة كما تشير بعض الدراسات التي أجريت خلال الانتفاضة الأولى. كذلك ازدياد ظاهرة الهجرة الخارجية بسبب تزايد تأثير عوامل الطرد المتمثلة بالقمع الإسرائيلي، والمضايقات اليومية، وتضاؤل فرص العمل وغيرها من العوامل. كما يلاحظ تزايد الهجرة الداخلية من منطقة إلى أخرى، وبخاصة بين المدن في المحافظات المختلفة وبين المدن والقرى في المحافظة نفسها، وذلك بسبب الإغلاق والحصار المشدد على التجمعات السكانية الذي يعيق حركة المواطنين ويجبرهم على السكن قريباً من أماكن عملهم.

2. مؤشرات الصحة

تظهر المؤشرات الصحية التي تم رصدها في هذا العدد من المراقب الاجتماعي تردياً شديداً في الأوضاع الصحية

في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا التردي ناجم بشكل رئيسي عن الأعباء الكبيرة التي لحقت بالقطاع الصحي الفلسطيني جراء سياسات القمع والعدوان التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من تحسن بعض المؤشرات الكمية التي تظهرها البيانات، فإن هذا التحسن جاء تجاوباً مع الضغط الكبير الذي وقع على القطاع الصحي، وهو تحسن يبقى أقل من الدرجة المطلوبة لمواجهة الاحتياجات الناجمة عن ظروف القمع والعدوان الإسرائيلي.

تظهر البيانات المتوفرة تراجعاً في حصة القطاع الصحي من النفقات العامة الجارية خلال الفترة 1995–2002، حيث تراجعت هذه الحصة من 14% إلى 10% خلال الفترة المذكورة. هذا على الرغم من أن حجم النفقات العامة الجارية على القطاع الصحي ازداد خلال الفترة نفسها. ويمكن القول هنا أن التراجع في حصة القطاع الصحي من إجمالي النفقات العامة الجارية يؤثر بشكل سلبي على تمكين القطاع الصحي الفلسطيني من مواجهة احتياجات المجتمع الفلسطيني، وبخاصة مع زيادة الأعباء الملقاة على عاتق هذا القطاع بسبب إجراءات القمع الإسرائيلية، وما تحدثه من زيادة في عدد الجرحى والمعوقين والشهداء.

وأظهرت البيانات الصحية تراجعاً في عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم، وبخاصة في قطاع غزة، حيث تظهر البيانات زيادة بسيطة في الضفة الغربية. ويعزي العاملون في القطاع الصحي هذا التراجع إلى نقص في التبليغ وليس إلى تراجع عدد المواليد فعلياً. وتشير البيانات إلى انخفاض نسبة الوفيات بين الرضع بشكل بسيط، ويعزي العاملون في القطاع الصحي هذا التراجع إلى النقص في التبليغ أيضا، حيث أن زيادة تحققت على نسبة الوفيات بين الأطفال، وبخاصة في قطاع غزة، وتظهر البيانات أن الأسباب وراء وفيات الأطفال تكمن في ظروف ما قبل الولادة المتعلقة بالأم من سوء تغذية وعدم تلقي الرعاية الكاملة، والتشوهات الخلقية، والتهابات الجهاز التنفسي. وبشكل عام، فإن تردي الأوضاع الصحية للسكان في ظل الظروف الحالية نجم عن تردي الأوضاع الاقتصادية المرتبط بالحصار والإغلاق والقمع الإسرائيلي.

وتظهر البيانات أن معدل الأطباء للسكان ما زال متدنياً جداً مقارنة بالدول الأخرى، وبخاصة المجاورة منها، بحيث لا يتجاوز هذا المعدل ربع مثيله لدى الكيان الإسرائيلي. وكشفت البيانات عن تحسن بسيط في عدد الأسرة الطبية المتوفرة، واقتصر هذا التحسن على الضفة الغربية، وجاء نتيجة لزيادة الضغط على القطاع الصحي، وبخاصة على المراكز الصحية التي تصلح لمبيت المرضى، حيث زادت بعض المستشفيات عدد الأسرة المتوفر لديها لاستيعاب العدد المتزايد من جرحى الانتفاضة، وعلى الرغم من زيادة عدد الأسرة الطبية، فإنه لا يمكن القول أن تحسناً في الكفاية السريرية قد تحقق، حيث أن الضغط الكبير الذي لحق بالقطاع الصحي رفع بشكل كبير معدلات إشغال هذه الأسرّة عن الأعوام السابقة. وكشفت البيانات كذلك عن زيادة في عدد المراكز الصحية، حيث ازداد عدد هذه المراكز 14 مركزاً العام 2001، منها 13 مركزاً في الضفة الغربية، والواضح أن الدافع وراء تأسيس هذه المراكز كان تلبية احتياجات المناطق المعزولة ولو بخدمات طبية بسيطة، حيث أن هذه المراكز جميعها تقدم الرعاية الطبية الأولية فقط، وهي جميعها مراكز حكومية. أما القطاع الصحي غير الحكومي فلم يزدد عدد المراكز لديه، ولم يزدد عدد المراكز الصحية التابعة للوكالة كذلك. لكن يمكن القول أن هذه المؤسسات طورت من وسائل عملها للتأقلم مع الظروف الطارئة، حيث أن بعض المنظمات الصحية غير الحكومية أسست عدداً من العيادات المتنقلة التي تستطيع كل منها خدمة عدد من التجمعات السكانية النائية لصعوبة حصول سكان

هذه التجمعات على الخدمات الصحية من التجمعات السكانية الرئيسية بسبب الإغلاق والحصار الإسرائيلي.

وقد ازدادت نسبة السكان المؤمنين صحياً خلال فترة الانتفاضة، حيث ارتفعت نسبتهم لتصل إلى حوالي ثلاثة أرباع السكان خلال الانتفاضة، مع أنها كانت مقتصرة على حوالي ثلاثة أخماس السكان قبل الانتفاضة. وقد كانت الزيادة المتحققة مقتصرة على التأمين الصحي الحكومي، في حين أن التأمينات الأخرى حققت تراجعاً، والسبب وراء ذلك هو ارتفاع تكلفة هذه التأمينات، وبخاصة الخاصة منها، مقابل انخفاض كلفة التأمين الصحي الحكومي، عدا عن حصول نسبة غير بسيطة من السكان على التأمين الصحي الحكومي بالمجان كحالات اجتماعية مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، أو من الأسر التي تعطل أربابها عن العمل خلال الانتفاضة، أو من أسر الجرحى والشهداء وغيرهم.

وتظهر البيانات المتوفرة تأثيراً سلبياً كبيراً للإجراءات الإسرائيلية على النظام الصحي الفلسطيني، حيث أن عدد الشهداء في تزايد مستمر ووصل إلى 2475 شهيداً لغاية 2002/9/9، وكذلك الحال بالنسبة للجرحى الذين وصل عدد المسجلين منهم لدى وزارة الصحة إلى 30,064 جريحاً في الفترة ذاتها، ما يعني أن الأعباء تزداد على القطاع الصحي الفلسطيني باستمرار إجراءات القمع والعدوان الإسرائيلي. إضافة لذلك، واجهت 36.4% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية بسبب عدم المقدرة على دفع التكاليف نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية، وبسبب الإغلاق والحصار ومنع التجول حسب ما صرحت به هذه الأسر. كما واجهت 63.8% من الأسر صعوبات في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال فترة الانتفاضة، إما بسبب الحصار ومنع التجول أو بسبب فقدان مصدر الدخل الرئيسي أو كليهما معا.

وبرزت خلال فترة الانتفاضة ظاهرة سوء التغذية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أكد عدد من المسوح التي نفذت حول أوضاع التغذية وجود كارثة حقيقية على هذا المستوى. وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 33.2% من النساء في سن الإنجاب يعانين من فقر الدم، وأن 38% من الأطفال 6–59 شهراً يعانون من مرض الأنيميا (فقر الدم)، وأن زيادة بنسبة 12.5% على الأطفال المصابين بقصر القامة قد تحققت ما بين العامين 2000–2002، وأن زيادة بنسبة 78.5% على الأطفال الذين يعانون الهزال قد تحققت في الفترة ذاتها، وأن زيادة بنسبة 36.4% على الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن قد تحققت في الفترة ذاتها أيضاً.

بشكل عام، فإن الوضع الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة تردى خلال فترة الانتفاضة الحالية، وذلك بسبب شدة القمع والحصار الإسرائيلي. فالسياسات الإسرائيلية أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان، ما قلل من قدرتهم على تلقي الخدمات الصحية ودفع ثمنها من جهة، وأدت إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق القطاع الصحي الفلسطيني بشكل عام، وبخاصة أن هذا القطاع كان يعاني من أزمات قبل اندلاع الانتفاضة.

3. مؤشرات التعليم

كان قطاع التعليم من أكثر القطاعات التي تأثرت سلبياً بفعل الإجراءات الإسرائيلية القمعية خلال الانتفاضة الحالية. فقد أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي إلى تعطيل الكثير من المدارس والكليات والجامعات الفلسطينية أثناء فترات منع التجول، كما حالت سياسة عزل المناطق والحصار من وصول الكثير من المعلمين والطلبة إلى

مدارسهم أو جامعاتهم، الأمر الذي أدى إلى إلحاق ضرر كبير بالعملية التعليمية برمتها، وبخاصة في الضفة الغربية.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن النفقات العامة الجارية على قطاع التعليم ازدادت بحوالي 12% سنوياً خلال الفترة 1995–1997، وزيادة سنوية بحوالي 16% بعد هذه الفترة. وعلى الرغم من هذه الزيادة في حجم الإنفاق العام الجاري على قطاع التعليم، فإن حصته تراجعت من حوالي 20% العام 1995 إلى حوالي 17% العام 1997، وتذبذبت بعد هذه الفترة حول 17.3% من إجمالي النفقات العامة الجارية. وبشكل عام، يمكن القول أن الحصة المخصصة لقطاع التعليم في فلسطين من النفقات العامة الجارية متدنية، وبخاصة أن هذا القطاع يوظف العدد الأكبر من موظفي القطاع العام بالمقارنة مع القطاعات الأخرى.

وتشير الدلائل إلى تراجع نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني، حيث تظهر البيانات أن هذه النسبة تبلغ 9.8% من إجمالي السكان فوق سن 15 سنة، وهي المرة الأولى التي يظهر فيها مسح أن نسبة الأمية تقل عن 10%، ولكن تقلص نسبة الأمية أمر متوقع، حيث أن هذه النسبة تتركز غالباً في الفئات العمرية الكبيرة. ومن اللافت، أيضاً، أن الفجوة في نسبة الأمية بين الجنسين آخذة في التقلص سنة بعد أخرى، وهو أمر متوقع أيضاً، حيث أن الفجوة بين الجنسين في معرفة القراءة والكتابة في الفئات العمرية الصغيرة معدومة تماماً، بل إنها تميل لصالح الإناث في بعض الفئات العمرية.

وعلى صعيد المؤسسات التعليمية، كشفت البيانات عن زيادة في عدد المدارس في العام الدراسي الأخير، وفي الوقت نفسه كشفت عن تراجع في عدد رياض الأطفال. وترافقت هذه النتائج مع زيادة ضمن المعدل الطبيعي المتوافق مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان لدى طلبة المدارس، وترافقت، أيضاً، مع تراجع في نسبة طلبة رياض الأطفال. وتشير هذه النتائج إلى التأثير الذي ألحقته سياسات الاحتلال الإسرائيلي بقطاع التعليم الفلسطيني، حيث أن تراجع نسبة الطلبة الملتحقين برياض الأطفال يؤشر على تردي الأوضاع الاقتصادية، حيث أن التعليم في هذه المرحلة يتطلب تكاليف مالية تعتبر مرتفعة عند بعض الأسر، في حين أن الالتحاق بالمدارس لا يتبعه أي تكاليف مالية سوى الرسوم المدرسية البسيطة في بداية العام الدراسي. وتؤكد الزيادة المتحققة على الفجوة بين الجنسين من الملتحقين برياض الأطفال على هذا الاستنتاج، حيث أن هذه الفجوة ازدادت في ظل الظروف الحالية، بحيث تميل الأسر التي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة إلى إلحاق أبنائها الذكور في رياض الأطفال، في حين أنها تحجم عن إلحاق الإناث لتخفيف العبء الاقتصادي عن الأسرة. ومن الملاحظ، أيضاً، أن نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية ارتفعت خلال الانتفاضة الحالية مقارنة بالمدارس الخاصة، مع أن الاتجاه السائد ما قبل اندلاع الانتفاضة كان ازدياد نسبة الملتحقين بالمدارس الخاصة، وهذا يعني أن تردي الأوضاع الاقتصادية جعل بعض الأسر تلحق أبناءها بالمدارس الحكومية بدلاً من المدارس الخاصة، وجعل بعض الأسر تقوم بتحويل أبنائها من المدارس الخاصة للمدارس الحكومية لتقليص نفقات الأسرة، وللتماشي مع الظروف الاقتصادية الصعبة.

وتظهر البيانات زيادة في عدد المعلمين والمعلمات في المدارس، إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع نسبة الزيادة في عدد الطلبة، حيث ازداد عدد المعلمين والمعلمات في العام الدراسي الأخير بنسبة 2.4% عن العام الدراسي الذي سبقه، في حين ازدادت نسبة الطلبة بنسبة 3.8%، وهو ما يؤثر على معدلات عدد الطلبة للمعلمين والذي ارتفع فعلياً ما بين العامين الدراسيين الأخيرين، وما من شك بأن ارتفاع معدل عدد الطلبة للمعلمين يؤثر سلبياً على

نوعية التعليم، وبخاصة أن هذا المعدل مرتفع أصلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث الدولية.

وعلى صعيد الجامعات الفلسطينية، تظهر البيانات زيادة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 10% في العام الدراسي 2002/2001 عن العام الدراسي 2001/2000، إلا أن هذه الزيادة تقل عن الزيادة المتحققة ما بين العامين الدراسيين 2000/1999 و2001/2000 والتي بلغت 14%. وبمقابل هذا التراجع في نسبة الزيادة في طلبة الجامعات، حققت كليات المجتمع المتوسطة ارتفاعاً كبيراً في نسبة الزيادة على طلبتها، حيث ارتفعت أعداد الطلبة فيها بنسبة 7% العام 2002/2001 عن العام الذي سبقه، وهذا بعد أن حققت أعداد الطلبة في هذه الكليات تراجعاً بنسبة حوالي 4% ما بين العامين الدراسيين 2000/1999 و2001/2000. وتظهر البيانات تقلصاً جدياً في الفجوة بين الجنسين، سواء للطلبة الملتحقين بالجامعات أم الكليات المتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى صعيد الخريجين من الجامعات، فإن زيادة كبيرة تحققت على أعدادهم وبلغت حوالي 16% في العام 2001/2000 عن العام 2000/1999، وهي النسبة ذاتها التي تحققت لدى الخريجين من كليات المجتمع المتوسطة. ويمكن القول أن هذه الزيادة في نسبة الخريجين من الجامعات والكليات تشكل تحدياً جدياً للاقتصاد الفلسطيني، حيث أن القدرة الاستيعابية للعمالة الجديدة لهذا الاقتصاد محدودة جداً، وبخاصة في ظل الظروف الحالية التي وصلت فيها نسبة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة.

4. المؤشرات الثقافية

أثرت إجراءات الاحتلال القمعية بصورة كبيرة على الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بفترة ما قبل الانتفاضة. وأدت إلى شلل بعض الأنشطة الثقافية، خاصة التي تتطلب حرية حركة، مثل معرض الكتاب الدولي، والمهرجانات الفنية. وأدت، أيضاً، إلى تراجع في أعداد المشاركين في الأنشطة الثقافية المختلفة، وبخاصة مشاهدة العروض الفنية، والمعارض الفنية، على الرغم من زيادة عدد بعض الأنشطة.

وعلى الرغم من زيادة عدد المراكز الثقافية المرخصة خلال العام 2001، فإن عدد العامل منها لم يزد بالوتيرة نفسها، وبقي ما يقارب ثلثي هذه المراكز موجوداً على الورق فقط. ما يوجب التعاطي بجدية أكبر في إصدار التراخيص لهذه المراكز، وفي متابعتها.

وقد تراجعت أعداد المسارح المرخصة من 15 مسرحا العام 2000 إلى 9 مسارح مرخصة العام 2001، مارست خمسة منها نشاطا خلال العام 2001. وتراجع عدد المتاحف المرخصة من 17 متحفا إلى 15، علما أن معظم هذه المتاحف هي متاحف تراث، وأزياء شعبية. وتراجعت أعداد زوار المتاحف ومشاهدي المسرحيات خلال العام 2001 بصورة كبيرة، وتراجعت أيضا عدد العروض المسرحية.

وتعتبر مشاهدة التلفزيون أكثر الأنشطة شيوعاً في الضفة والقطاع، حيث يشاهد 87.1% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر التلفزيون مرة واحدة في الأسبوع على الأقل العام 1999. ويقرأ الصحف مرة واحدة في الأسبوع على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة 28.3% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر العام

1999. وقرأ 31.4% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في المجتمع كتاباً على الأقل خلال 12 شهراً السابقة للمقابلة، كما بين ذلك مسح استخدام الوقت العام 1999. وحضر 20.0% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية ندوات ومحاضرات عامة العام 1999. ومارس 19.3% الألعاب الرياضية، و13.5% مارسوا هواية الرسم، و11.8% شاركوا في نشاطات جمعيات أو نوادٍ خلال العام 1999. وتوضح البيانات السابقة أن التلفزيون هو المصدر الرئيسي لمعارف الأفراد في المجتمع الفلسطيني.

ولم تتوفر بيانات حول الإصدارات المحلية، أو حول صناعة السينما، أو حول النشاطات المتعلقة بصناعة المعلومات.

5. مؤشرات الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة

تظهر المؤشرات تراجع نوعية الحياة في الضفة والقطاع خلال العام 2001 بصورة كبيرة. وتسببت إجراءات القمع الإسرائيلية في خلق بيئة طاردة، من خلال جعل استمرار الحياة صعباً على أعداد متزايدة من الفلسطينيين، ما يجعلها سياسة تطهير عرقي على المديين المتوسط والبعيد. وقد أدت هذ السياسة إلى فقدان أعداد كبيرة من الفلسطينيين مواردهم، وتوفيراتهم، وزيادة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة اعتماده على المساعدات والتحويلات الخارجية.

أما على صعيد إعداد الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالعمل والرعاية الاجتماعية، فقد أنهت وزارة العمل الفلسطينية إعداد اللوائح التنفيذية لتطبيق قانون العمل الفلسطيني، وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإعداد لوائح تنظيمية لمختلف مجالات عملها، ما يتوقع أن يساعد على توحيد الأنظمة، وممارسة نشاط الوزارتين وفق أنظمة فلسطينية، تراعي الاحتياجات المحلية. وما زالت قوانين الضمان الاجتماعي، والصحة العامة على جدول أعمال المجلس التشريعي.

وأبدت وزارة العمل مرونة في متابعة تطبيق الأنظمة والقوانين المتعلقة بالعمل والعمال، مراعية نتائج إجراءات الاحتلال القمعية، التي أدت إلى أثار خطيرة على سوق العمل، وأدت إلى زيادة الأعباء على وزارة العمل من حيث معالجة مشكلة البطالة، ومشاكل علاقات العمل، وغيرها.

أدت إجراءات القمع الإسرائيلية إلى تفاقم مشكلة البطالة، بصورة سريعة ومفاجئة، ما شكل تحدياً للسلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني. وقد شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية لجنة من الوزارات ذات العلاقة لمعالجة مشكلة البطالة. وحتى الآن انحصرت إجراءات مواجهة البطالة في مشاريع التشغيل، التي عمل على تنفيذها بكدار وبعض الوزارات وبعض المنظمات غير الحكومية، وفي تقديم الدعم الإغاثي المباشر، على شكل معونات نقدية، أو غذائية. لكن فاعلية هذه الإجراءات محدودة في معالجة مشكلة البطالة.

وارتفعت أعداد ونسب الأسر التي تتلقى مساعدات من المؤسسات الرسمية (وزارة الشؤون الاجتماعية و"الأنروا" ولجان الزكاة، والجمعيات والمؤسسات الخيرية)، ونشطت شبكات التكافل غير الرسمي. وقد ذكرت 58.3% من

الأسر أنها تلقت مساعدات خلال الانتفاضة وحتى مطلع العام 2002، فيما أشارت 39.5% من الأسر أنها تحتاج لمساعدة ولم تتلقاها.

أظهرت البيانات زيادة قليلة في عدد الأسر التي تتلقى مساعدة دورية من وزارة الشؤون الاجتماعية و"الأنروا"، فيما زادتا من توزيع المساعدات العينية الطارئة. كما زادت بعض المنظمات غير الحكومية الإغاثية من حجم وانتشار خدماتها، مثل جمعية الصلاح الإسلامية.

واعتمدت الجهات الداعمة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا" لتوزيع معظم مساعداتها، حيث قدمت الوكالة النسبة الأكبر من مرات المساعدة، والتي بلغت 55.2%. يليها اتحاد نقابات العمال، فمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، فالدول العربية، فلجان الزكاة، فالمؤسسات الخيرية، وأخيراً الأحزاب السياسية.
وجاءت معظم المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية على شكل مساعدات غذائية، حيث بلغت نسبتها 72.5% من إجمالي المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية حتى مطلع العام 2002.

وألحق الاحتلال أضراراً كبيرة بالبيوت الفلسطينية وبالبنية التحتية، وعانت من التدمير معظم المحافظات الفلسطينية. وأدت السياسة الإسرائيلية إلى تدمير نسبة كبيرة من بعض التجمعات السكانية، مثل مخيم جنين، وحي القصبة في نابلس. ودمرت وجرفت أحياء بكاملها في مخيمات غزة، وبخاصة مخيم رفح.

وتظهر المعطيات الواردة في المؤشرات الصحية، وبخاصة المتعلق منها بأوضاع التغذية، مدى تدهور نوعية الحياة في الضفة والقطاع نتيجة للحصار والقمع الإسرائيليين. وتبين البيانات التالية درجة المعاناة الكبيرة على الحواجز الإسرائيلية، حيث توفي 77 مريضاً على الحواجز الإسرائيلية، أثناء نقلهم للمستشفيات خلال العامين 2001 و2002. واضطرت 46 سيدة فلسطينية إلى ولادة طفلها على حواجز الاحتلال. وتسببت حواجز الاحتلال في وفاة 27 جنيناً، بسبب منع أمهاتهم من الوصول إلى المستشفى، واضطرارهن للولادة على حواجز الاحتلال.

6. مؤشرات مستويات المعيشة

لم تتوفر بيانات دقيقة حول مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الانتفاضة. لكن البيانات المتوفرة تسمح بتشكيل صورة عامة عن ذلك خلال العام 2001. وهو العام الذي شهد إغلاقاً وحصاراً تامين للضفة والقطاع، وشهد عزل المحافظات عن بعضها البعض، وعزل المدن عن محيطها الريفي، وإعاقة الحركة، وأحياناً منعها تماماً. وقد تركت إجراءات القمع الاحتلالية آثارها السلبية على مستويات المعيشة في الضفة والقطاع، حيث أدت إلى زيادة معدلات الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، إذ تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقديرات المنظمات الدولية العاملة في الضفة والقطاع إلى أن ما بين نصف وثلثي الشعب الفلسطيني يعيش تحت خط الفقر، وأن معظم السكان يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية حتى يستطيعوا تغطية احتياجاتهم الأساسية.

وفقدت 20.3% من الأسر الفلسطينية مصدر دخلها حتى مطلع العام 2002، وأفادت 56.5% من الأسر المبحوثة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن دخلها تراجع إلى أقل من النصف في مطلع العام 2002 مقارنة بما كان عليه قبل 29 أيلول 2000. وتراجع الدخل الوسيط للأسرة من 2500 شيكل ما قبل اندلاع الانتفاضة إلى 1200 شيكل

في مطلع العام 2002 (وهو التاريخ الأقرب لنهاية العام 2001).

وتراجعت كمية ونوعية الطعام الذي تستهلكه الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة استهلاكها من اللحوم والأسماك والفواكه والحليب ومشتقاته، خلال الانتفاضة مقارنة بما قبلها.

وكان تأثير الإجراءات الاحتلالية القمعية واضحاً على مؤشرات سوق العمل، حيث انخفض عدد القوى العاملة من 695 ألفا في العام 2000 إلى 682 ألفاً في العام 2001. وارتفعت معدلات البطالة بصورة كبيرة خلال العام 2001، حيث وصلت إلى 25.5% حسب معايير منظمة العمل الدولية، وكانت 11.8% العام 1999. وانخفض معدل الأجر اليومي بصورة ملحوظة، حيث بلغ 72.7 شيكل العام 2001، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 5.9% مقارنة بالعام 2000.

وارتفعت معدلات الإعالة الاقتصادية في الضفة والقطاع بصورة كبيرة خلال الانتفاضة، وبلغ معدل الإعالة 6.6 شخص لكل عامل في الربع الثالث من العام 2001، وبلغ 5.6 شخص لكل عامل في الضفة الغربية، و9.1 شخص لكل عامل في قطاع غزة للفترة نفسها. وكان معدل الإعالة الاقتصادية قبل الانتفاضة 4.8 شخص لكل فرد عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

7. مؤشرات البيئة القانونية

إن تكثيف العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل غير مسبوق طوال العام 2001 كان له دور كبير في التأثير السلبي والمباشر على حالة حقوق المواطن الفلسطيني. فقد طالت هذه الانتهاكات بشكل مكثف كافة مجالات حقوق المواطنين الفلسطينيين، وكان يتمثل أهمها باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ويعتبر عدم توفر الحماية الدولية للسكان المدنيين، على الرغم من مطالبة القيادة الفلسطينية بذلك مرات عدة، من أهم أسباب انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ويلاحظ من جهة أخرى، استمرار حالة الانتقاص من حقوق المواطن الفلسطيني الناجمة عن ممارسات خاطئة لمؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية. فما زالت هناك حالة من ضعف سيادة القانون وتدهور في العمل المؤسسي العام. ولم يطرأ أي تطور على علاقة السلطات الثلاث فيما بينها، حيث ما زالت تهيمن السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى. وقد تراجع أداء المجلس التشريعي ومؤسسات القضاء وهو ما انعكس سلباً على حقوق المواطنين الفلسطينيين.

ولا شك بأن العدوان الإسرائيلي قد ساهم في إعاقة عمل المؤسسات الفلسطينية الرسمية، وفي تعطيل تنفيذ بعض الإصلاحات والتطورات الإيجابية القليلة التي كان قد بدئ بتنفيذها من قبل. فمع اندلاع انتفاضة الأقصى، واتخاذ سلطات الاحتلال إجراءاتها القمعية من حصار وإغلاق ومنع تجول واعتقال وتنكيل بالمواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم نواب وموظفو المجلس التشريعي والوزارات وقيادة بعض الأجهزة الأمنية، أصيبت معظم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بحالة من الإرباك، أدت إلى تراجع أدائها بشكل ملموس. فمثلاً، انخفض التزام الموظفين بالدوام الرسمي، وبخاصة لدى سكان المناطق البعيدة. كما تعطلت العديد من البرامج التنموية التي كان معمولاً بها

سابقاً، حيث تم تجميدها أو تحويلها إلى برامج إغاثية طارئة. وغاب التنسيق بين الوزارات المختلفة فيما يتعلق بتقديم المساعدات للمتضررين من المواطنين. كما تعطلت جلسات المجلس التشريعي وتهمش دوره بشكل كبير.

وعلى الرغم من تكيف بعض الوزارات والمؤسسات مع الظروف الطارئة، فإن معظم المؤسسات العامة بقيت في حالة إرباك كونها لم تضع أو لم تنفذ خطط طوارئ ملائمة لمواجهة الوضع الجديد، أو لعدم تبلور طبيعة عملها بشكل واضح من الأساس، أو بسبب ارتباط عملها بالتنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي الذي توقف خلال الانتفاضة. وبشكل عام، قصرت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية عامة في التعاطي مع الآثار الاقتصادية والأمنية التي خلفتها الاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين. فعلى الرغم من الواجب الملقى على عاتق مؤسسات السلطة بضرورة مواجهة المشاكل والحاجات المختلفة التي برزت خلال الانتفاضة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من معاناة المواطنين، فإن أداءها على العكس من ذلك تراجع ولم يصل إلى مستوى التحديات الجديدة.

وبالإجمال، فإن المؤشرات السابقة تشير إلى تدهور كبير في معظم مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لإجراءات الاحتلال القمعية. ومن المتوقع زيادة هذا التدهور باستمرار إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة أن هناك ما يشير إلى اتساع حدة القمع الإسرائيلي، وتشديد الحصار والعزل بين المناطق والمدن الفلسطينية المختلفة، وزيادة فترات منع التجول على المدن الرئيسية، عدا عن الزيادة المطردة في نسبة الفقر والبطالة.

2- المؤشرات السكانية

يرصد هذا القسم، المؤشرات السكانية العامة وتشمل حجم السكان، وتوزعهم الجغرافي، والتركيبة العمرية لهم، وتوزعهم حسب الجنس، ومعدلات الخصوبة والهجرة وتوجهاتها الأساسية. والمؤشرات السكانية الخاصة المتعلقة بالعائلة، وحالات الزواج والطلاق.

2-1 حجم السكان وتوزيعه

تشير السلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات الزيادة الطبيعية للسكان خلال الفترة 1997-2001 إلى ارتفاع تلك المعدلات، وذلك نتيجة لبقاء مستويات معدلات الإنجاب مرتفعة وانخفاض مستويات الوفيات، حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية في الأراضي الفلسطينية 3.8% العام 1997، في حين بلغ 3.6% العام 2001، وهي من أعلى النسب في العالم. وبذلك يصبح عدد سكان الأراضي الفلسطينية المقدر منتصف العام 2001 حوالي 3.299 مليون نسمة، يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع 2.102 مليون في الضفة الغربية، و1.197 مليون في قطاع غزة.[1]

تعتبر محافظة الخليل من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عددهم في نهاية العام 2001 بـــ 469,607 أفراد أي ما نسبته 21.8% من سكان الضفة الغربية، في حين تعتبر محافظة أريحا أقل محافظات الضفة الغربية من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها 38,017 فرداً في نهاية العام 2001، أي ما نسبته 1.8% من سكان الضفة الغربية. بينما تعتبر محافظة غزة من أكبر محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، حيث قدر عددهم في نهاية العام 2001 بـــ 435,463 فرداً، أي 35.4% من إجمالي سكان قطاع غزة، في حين تعتبر محافظة رفح أقل محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان، حيث قدر عدد سكانها 146,923 فرداً، وذلك في نهاية العام 2001، أي 12% من سكان قطاع غزة.

2-2 استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني

تؤكد الإسقاطات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استمرار الطابع الفتي للمجتمع الفلسطيني، إذ أن 46.7% من مجمل السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة في العام 2001، وبلغت هذه النسبة بين الذكور 47.0%، وبين الإناث 46.4%. وقدرت نسبة الأطفال دون خمس سنوات في منتصف العام 2001 في الأراضي الفلسطينية بـــ 18.3% من مجمل السكان، حيث بلغت نسبتهم 17.6% في الضفة الغربية و19.6% في قطاع غزة، وهو ما يشير إلى أن مجتمع قطاع غزة فتي بشكل أكبر مما هو عليه مجتمع الضفة الغربية. ونتيجة لارتفاع نسبة صغار السن يلاحظ انخفاض نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر، حيث بلغت حوالي 3.3% في الأراضي الفلسطينية من مجمل السكان منهم 2.8% ذكوراً و3.7% إناثاً، في حين بلغت نسبتهم 3.5% في الضفة الغربية و2.8% في قطاع غزة.

كذلك يلاحظ أن هناك فروقاً واضحة في اتجاهات العمر الوسيط بين الضفة الغربية وقطاع

[1] أصبح عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة 3,381,751 شخصاً في نهاية العام 2001، منهم 2,152,501 في الضفة الغربية، و1,229,250 في قطاع غزة.

غزة، حيث بلغ العمر الوسيط المتوقع في الأراضي الفلسطينية 16.5 سنة، أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغ العمر الوسيط المتوقع 17.4 سنة و15.0 سنة على التوالي، وذلك في منتصف العام 2001. وتشير الاتجاهات المتوقعة للعمر الوسيط إلى أن سكان قطاع غزة سيبقون أصغر سناً من سكان الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من العام 2001 إلى العام 2010، حيث أن العمر الوسيط لسكان قطاع غزة سيبقى دون 16.3 سنة خلال هذه الفترة.

شكل 2-1: الهرم السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقديرات منتصف العام 2001

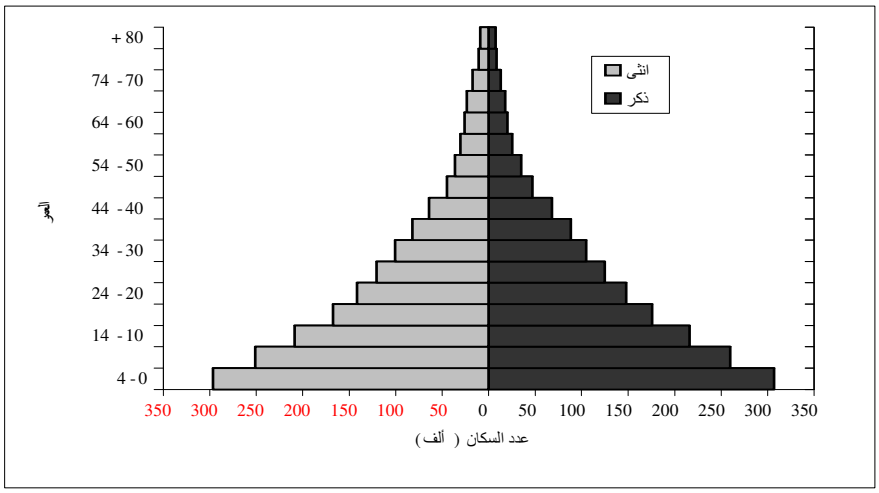

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999. السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين.

2-3 معدلات خصوبة مرتفعة

يتأثر معدل الخصوبة، بالعادات الاجتماعية، وسن الزواج والسلوك الإنجابي للنساء، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وبرامج وسياسات الدولة التي تتبناها لتنظيم الأسرة. ومع الانخفاض التدريجي البسيط الذي تشهده معدلات الخصوبة فإنها ما زالت مرتفعة مقارنة بما هي عليه في دول أخرى، وقد يكون لانخفاض العمر عند الزواج الأول، والرغبة في إنجاب الذكور، والأوضاع السياسية، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني أثر في ذلك، حيث تشير نتائج المسح الصحي للعام 2000 إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية بلغ 5.93 مولود، يصل هذا المعدل في قطاع غزة إلى6.81 مولود مقارنة مع 5.52 مولود في الضفة الغربية.

وتتأثر معدلات المواليد بالعديد من العوامل مثل مستويات الخصوبة والإنجاب، والارتقاء بالخدمات الصحية، ودور الدولة في رعاية الأمومة والطفولة، وخفض معدلات الوفيات. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك انخفاضاً في معدل المواليد الخام خلال النصف الثاني من العقد الماضي في الأراضي الفلسطينية، إذ قدر عدد المواليد الخام 42.7 لكل ألف من السكان في العام 1997 لينخفض إلى 40.1 في العام 2001. ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض ليصل إلى 34.9 في العام 2010 وقد يعزى هذا الاتجاه في انخفاض معدلات الخصوبة إلى ارتفاع نسب التعليم، وخاصة تعليم الإناث، وزيادة مشاركة الإناث بالقوى العاملة، كما أن تحسن الأوضاع الصحية، وارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم

الأسرة في الأراضي الفلسطينية لهما أثر واضح في انخفاض مستويات الخصوبة، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي سبق أن استخدمن وسيلة منع حمل 72.2% من بين النساء اللواتي سبق لهن الزواج في الأراضي الفلسطينية في العام 2000، وبلغت نسبة الاستخدام الحالية لوسائل منع الحمل 51.4% في الأراضي الفلسطينية للعام نفسه. وعلى الرغم من الانخفاض المتوقع في معدلات الخصوبة، فإن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية سيبقى يافعاً خلال العقود الثلاثة القادمة على الأقل.[2]

2-4 انخفاض معدلات الوفيات

يميل الاتجاه العام لمعدلات الوفيات إلى الانخفاض في الأراضي الفلسطينية، ويرجع ذلك إلى تنمية الوعي الصحي لدى المواطنين، وتوفير سبل العلاج والتأمين الصحي للمواطنين، بالإضافة إلى تبني وتدعيم الخطط التي تهتم بالرعاية الصحية، حيث انخفضت معدلات الوفيات بشكل عام ومعدلات وفيات الرضع بشكل خاص منذ بداية العقد الأخير من القرن السابق في الأراضي الفلسطينية. فقد انخفض معدل الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 4.9 و4.7 لكل ألف من السكان على التوالي العام 1997 إلى 4.3 و4.2 في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي العام 2001. وبلغ معدل وفيات الرضع للفترة من 1995-1999 في الضفة الغربية وقطاع غزة 25.5 لكل ألف مولود حي (25.3 للذكور و25.6 للإناث)، وبلغ معدل وفيات الرضع للفترة من 1990-1994 في الأراضي الفلسطينية 27.3 لكل ألف مولود حي، في حين بلغ 35.2 للفترة من 1985-1989.

ونتج عن ذلك ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في الأراضي الفلسطينية إلى 70.4 سنة عند الذكور و73.6 سنة عند الإناث للعام 2001. في حين بلغ توقع البقاء على قيد الحياة للعام 2001 في الضفة الغربية 70.9 سنة للذكور، و74.0 سنة للإناث، مقارنة بـ 69.6 و72.8 سنة للذكور والإناث على التوالي في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تستمر مستويات الوفيات بالانخفاض التدريجي خلال السنوات القادمة، وبخاصة معدل وفيات الأطفال الرضع، وبالتالي مزيداً من الارتفاع في توقع البقاء على قيد الحياة لكلا الجنسين، وذلك بشرط أن تستقر الأوضاع السائدة حالياً، وخاصة التي قد تؤثر سلباً في رفع معدلات ومستويات الوفيات إن استمرت الأوضاع على حالها.

وتحتل الأراضي الفلسطينية موقعاً جيداً فيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع مقارنة مع الدول العربية المجاورة. فقد بلغ معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية 25.6 لكل ألف مولود حي للسنوات 1995-1999، بينما بلغ هذا المعدل 29 و51 لكل ألف مولود حي في الأردن ومصر على التوالي العام 1999.[3]

2-5 ثبات متوسط حجم الأسرة الفلسطينية

تبين نتائج مسح القوى العاملة 2001، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدم وجود فروقات كبيرة بين متوسط حجم الأسرة الفلسطينية

[2] بناء على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997، حيث بلغ أعلى معدل للخصوبة الكلية في الضفة الغربية في محافظة الخليل 7.1 مولود مقارنة بالمحافظات الأخرى في الضفة الغربية، بينما بلغ أدنى معدل للخصوبة الكلية في محافظات الضفة الغربية في محافظة نابلس، حيث بلغ 4.8 مولود. بالمقابل، بلغ أعلى معدل للخصوبة الكلية على مستوى محافظات قطاع غزة في محافظة جباليا 7.5 مولود، في حين بلغ أدنى معدل للخصوبة الكلية على مستوى محافظات قطاع غزة في محافظة دير البلح، حيث بلغ 6.6 مولود.

[3] تجدر الملاحظة أن ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات في الأراضي الفلسطينية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية. فقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الزيادة الطبيعية لسكان الأراضي الفلسطينية بحوالي 3.7% سنويا للسنوات من 1995-2000، ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات الزيادة الطبيعية في العالم، علماً بأن معدل نمو سكان العالم يقل عن 1.4% سنوياً.

للعام 1997، والذي بلغ 6.4 فرد في الأراضي الفلسطينية (6.1 فرد في الضفة الغربية و6.9 فرد في قطاع غزة)، مقارنة بمتوسط حجم الأسرة للعام 2001 الذي بلغ في الأراضي الفلسطينية 6.5 (6.2 و 7.0 فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي).

ويلاحظ أنه ارتفع عن متوسط حجم الأسرة للعام 2000 والذي بلغ 6.1 في الأراضي الفلسطينية و(5.7 فرد و6.4 فرد) للضفة وغزة على التوالي، وقد يعزى ذلك نتيجة للأوضاع السائدة فقد تعرضت العديد من المساكن للهدم والتدمير، ما أدى إلى بروز ظاهرة التكافل الاجتماعي.

بلغت نسبة الأسر التي ترأسها أنثى للعام 2001 في الضفة الغربية 10.7% من مجمل الأسر الفلسطينية و9.6% في قطاع غزة، وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها امرأة صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها امرأة للعام 2001 في الأراضي الفلسطينية 3.8 فرد مقارنة بمتوسط مقداره 6.8 فرد للأسر التي يرأسها رجل.

2-6 بروز ظاهرة انتقال الأسر الفلسطينية بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية

أظهرت نتائج أحد المسوح التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،[4] أن حوالي 56 ألف فلسطيني غيروا مكان إقامتهم نتيجة الإجراءات الإسرائيلية الحالية، أي ما يعادل 1.7% من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية. منهم 10,300 شخص غيروا مكان الإقامة بشكل دائم (ما نسبته 18%) و38,700 شخص غيروا مكان إقامتهم بشكل مؤقت (ما نسبته 69%) وأفاد 7,000 شخص بأنهم غيروا مكان الإقامة لفترة غير محددة (12%).

وكان قرب موقع السكن من مناطق التماس مع جيش الاحتلال الإسرائيلي/المستوطنات السبب الرئيسي لتغيير مكان الإقامة، حيث أظهرت النتائج أن حوالي 60% من مجموع من غيروا مكان الإقامة يعود لقرب المسكن من مناطق التماس (33,500 شخص). وشكل الأطفال ما نسبته 53% من مجمل عدد السكان الذين اضطروا لتغيير مكان الإقامة (29,600 طفل وطفلة).

2-7 الزواج والطلاق

2-7-1 زيادة في أعداد عقود الزواج خلال العام 2001

تظهر البيانات المتوفرة أن أعداد عقود الزواج المسجلة في الأراضي الفلسطينية ازدادت قليلاً في العام 2001، حيث بلغت 24,635 عقداً مقارنة بـ 23,890 عقداً العام 2000. وقد بلغت عقود الزواج المسجلة للعام 2001 في الضفة الغربية 14,483 عقداً بانخفاض مقداره 384 عقداً عن العام 2000. في حين بلغت عقود الزواج المسجلة في قطاع غزة للعام 2001 ما مقداره 10,152 عقداً وبزيادة مقدارها 1,129 عقداً عن العام 2000. وكانت أعداد عقود الزواج قد انخفضت للعام 2000 عنها في العام 1999 إذ بلغت العام 1999، 24,874 عقداً.

2-7-1-1 شهر تموز وآب أكثر شهور السنة تسجيلا لعقود الزواج

تشير البيانات إلى أن شهري تموز وآب أكثر شهور السنة تسجيلاً لعقود الزواج في المحاكم الشرعية للعام 2001، حيث بلغت أعداد العقود المسجلة في الأراضي الفلسطينية 3,182 و 2,732 في شهري تموز وآب على التوالي. في حين كان شهر كانون

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، المؤتمر الصحافي للإعلان عن نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية.

الأول أقلها تسجيلاً لعقود الزواج، حيث بلغت 1,112 عقداً فقط.

بلغ معدل الزواج الخام للعام 2001 في الأراضي الفلسطينية 7.5 لكل 1000 من السكان في منتصف العام. وبلغ هذا المعدل 6.9، و8.5 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وهي معدلات متقاربة مع معدلات السنوات السابقة.

وكما هو متوقع في كل عام، سجلت محافظة الخليل أعلى عدد من العقود في الضفة الغربية للعام 2001، حيث بلغت 3,244 عقداً، بينما سجلت محافظة أريحا أقل عدد من عقود الزواج للعام 2001، حيث بلغت 221 عقداً. أما في قطاع غزة، فقد كانت أكثر عقود الزواج المسجلة للعام 2001 في محافظة غزة، حيث بلغت 3,662 عقداً، في حين سجلت محافظة رفح أقل عدد من عقود الزواج، حيث بلغت 1,201 عقداً، علماً بأن محافظتي الخليل وغزة هما أكبر المحافظات من حيث عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وأن محافظتي أريحا ورفح هما أقل المحافظات من حيث عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

2-7-1-2 استمرار انتشار ظاهرة الزواج المبكر

تشير بيانات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية من العام 1996-2001، إلى شيوع ظاهرة الزواج المبكر، وبخاصة بين الإناث، حيث بلغ معدل العمر الوسيط عند الزواج الأول في تلك الأعوام حوالي 18.4 سنة للإناث، و23.5 سنة للذكور. وقد بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للعام 2001 في الأراضي الفلسطينية 19.0 سنة للإناث، و24.2 سنة للذكور. وقد بلغ هذا العمر للإناث في الضفة الغربية 19.1 سنة وللذكور 24.6 سنة. في حين بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول في قطاع غزة 18.8 سنة للإناث و23.6 سنة للذكور.

ويلاحظ ارتفاع العمر الوسيط عند الزواج الأول للذين يحملون مؤهلاً علمياً جامعياً "بكالوريوس فأعلى" حيث بلغ 23.9 سنة للإناث و 26.9 سنة للذكور. في حين بلغ 17.1 سنة للإناث و22.8 سنة للذكور الذين يحملون الإعدادية كأعلى مؤهل علمي.

2-7-1-3 استمرار انتشار ظاهرة تعدد الزوجات

ما زالت ظاهرة تعدد الزوجات منتشرة في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لديهم زوجة على الأقل في العصمة وعقدوا قرانهم خلال العام 2001 في الضفة الغربية 6.8%، وفي قطاع غزة 7.5%. ويلاحظ أن غالبية هؤلاء الذكور تزوجوا عزباوات 64.7% في الضفة الغربية و53.6% في قطاع غزة.

وبلغت نسبة الذين عقدوا قرانهم العام 2001، ولديهم زوجـــة على الأقل في العصمة وأعمارهم دون 30 سنة 20.0%. في حين بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً وعقدوا قرانهم ولديهم زوجة على الأقل في العصمة حوالي 59.1%. وبلغت نسبة الذين لديهم مؤهل علمي جامعي فأكثر ولديهم زوجة على الأقل في العصمة وعقدوا قرانهم في العام 2001 حوالي 4.8%، مقارنة بنسبة 13.5% للذين لديهم مؤهل دون الثانوية.

2-7-2 زيادة في عدد وقوعات الطلاق

طرأ ازدياد ملحوظ على عدد وقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية للعام 2001 مقارنة بالعام 2000، حيث بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة للعام 2001 في الأراضي الفلسطينية 3,687 واقعة وبزيادة 141 حالة طلاق عن العام 2000، وبلغت وقوعات الطلاق المسجلة للعام 2001 في الضفة الغربية 2,207 واقعة، وبزيادة مقدارها 87

حالة عن العام 2000، بينما بلغت في قطاع غزة 1,480 بزيادة مقدارها 54 حالة طلاق عن العام 2000. وقد كانت أكثر وقوعات الطلاق المسجلة العام 2001 في محافظتي رام الله وغزة، حيث بلغت 446 و570 واقعة طلاق على التوالي. بينما سجلت منطقة سلفيت في الضفة الغربية ورفح في قطاع غزة أقل عدد من وقوعات الطلاق المسجلة، حيث بلغت 41 واقعة في منطقة سلفيت، و143 واقعة في محافظة رفح.

2-7-2-1 استمرار ارتفاع معدلات الطلاق الخام في محافظة رام الله والبيرة مقارنة بالمحافظات الأخرى

بلغ معدل الطلاق الخام للعام 2001 في الأراضي الفلسطينية، 1.12 لكل 1000 من السكان في منتصف العام، كما بلغ هذا المعدل 1.05 و1.24 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وتقارب هذا المعدل في الأراضي الفلسطينية للسنتين السابقتين، في حين كان معدل الطلاق الخام في محافظة رام الله والبيرة أعلى من باقي المحافظات، حيث بلغ 1.83 لكل 1000 من سكان المحافظة في منتصف السنة العام 2001.

تشير نتائج العام 2001 إلى أن شهر تموز أكثر شهور السنة تسجيلاً لوقوعات الطلاق، حيث بلغت 387 واقعة، بينما كانت أقل وقوعات الطلاق في شهر كانون الأول، حيث بلغت 212 واقعة.

كما يلاحظ أن أكثر من ثلث وقوعات الطلاق قد تمت بين الأزواج الذين لم يمض على حياتهم الزوجية سنة واحدة، إذ بلغت في الأراضي الفلسطينية 1,350 واقعة طلاق، منها 799 واقعة في الضفة الغربية، و551 واقعة في قطاع غزة وذلك خلال العام 2001.

2-7-2-2 ما زال أكثر من ربع المطلقات تقل أعمارهن عن 20 عاماً

تراوحت نسبة المطلقات اللواتي تقل أعمارهن عن 20 عاماً بين (30%) من مجموع حالات الطلاق لدى الإناث بين العامين 1997-2001. في المقابل، تراوحت نسبة المطلقين الذكور الذين تقل أعمارهم عن 20 عاماً بين (3%-5%) من مجموع حالات الطلاق لدى الذكور في السنوات الخمس المذكورة. وهذا يعزز أن الزواج المبكر، وبخاصة للإناث، هو أحد العوامل المهمة المسببة للطلاق.

وقد يكون لعدم توافق العمر بين الزوج والزوجة أثر في حدوث الطلاق، فقد بلغ عدد حالات الطلاق للأزواج كان فيها الزوج أكبر من زوجته بعشر سنوات فأكثر 688 حالة من مجمل حالات الطلاق، أي ما نسبته حوالي 18.7% للعام 2001.

بلغت نسبة المطلقين من حملة الشهادة الثانوية فما دون نحو 69.0% من عدد المطلقين في العام 2001، بينما بلغت هذه النسبة لدى المطلقات 75.1%. وهذه المعطيات لا تعني بالضرورة أن تدني درجة التعليم يدفع نحو الطلاق، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة عالية من المطلقين هم دون 25 سنة من العمر. لذا، فقد يكون تأثير عامل السن (صغر سن الزوج أو الزوجة) أكبر من تأثير مستوى التعليم. ولا شك بأن التعليم قد يؤثر تأثيراً إيجابيا على نجاح الحياة الزوجية، وقد يكون التباين بين مستوى التعليم للزوج والزوجة عاملاً مساهماً في وقوع الطلاق، حيث بلغت نسبة المطلقين الحائزين على شهادة البكالوريوس ودرجة تعليم زوجاتهم سابقاً ثانوي فما دون نحو 57.2% من هذه الفئة. وفي المقابل، بلغت نسبة الحائزات على شهادة البكالوريوس ودرجة تعليم أزواجهن ثانوي فما دون نحو 35.6% من هذه الفئة.

3- مؤشرات صحية

يعرض هذا القسم لأهم المؤشرات الخاصة بقطاع الصحة الفلسطيني، حيث يتناول المؤشرات الكمية لهذا القطاع اعتماداً على مصادر رسمية للبيانات سواء من وزارة الصحة الفلسطينية، أو من بعض المسوح التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويتناول هذا القسم الآثار المترتبة على سياسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية، حيث تشير الدلائل إلى تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع الصحة بفعل هذه السياسات. كما يتناول هذا القسم النتائج التي خلص لها مسح التغذية في الأراضي الفلسطينية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2002 وغالبا ما تشير نتائج هذا المسح إلى أوضاع التغذية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة الانتفاضة الحالية، وكنتاج للسياسات الإسرائيلية القمعية بحق الشعب الفلسطيني.

3-1 حصة الرعاية الصحية من الموازنة العامة

تظهر البيانات المتوفرة أن حجم النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية في ازدياد منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية مع استثناء العامين 1997 و1998، حيث انخفض حجم النفقات الجارية في هذين العامين عن الأعوام التي سبقتها، لكنه عاود الارتفاع مجدداً منذ العام 1999 ولغاية العام 2002 (أنظر شكل 3-1). وعلى الرغم من هذه الزيادة في النفقات العامة الجارية على قطاع الرعاية الصحية، فإن البيانات تؤكد أن حصة هذا القطاع من إجمالي النفقات العامة الجارية في تراجع، حيث أن حصة القطاع الصحي انخفضت من 14% من إجمالي النفقات الجارية العام 1995 إلى 10% فقط العام 2002 (أنظر شكل 3-2).

شكل 3-1: تطور النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (مليون دولار)

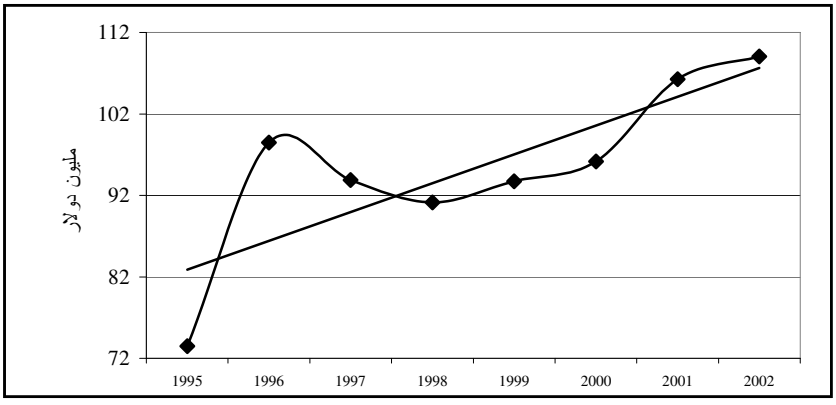

المصدر: عبد الرازق، عمر (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ماس-رام الله..

3-2 المواليد الأحياء المبلغ عنهم

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الصحة أن عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في الأراضي الفلسطينية العام 2001 بلغ 92,526 مولوداً حياً. ويشكل هذا العدد من المواليد الأحياء المبلغ عنهم تراجعاً عن مثيله في العام 2000 بنسبة 0.5%. ويتوزع المواليد الأحياء المبلغ عنهم على نحو 54,791 مولوداً في الضفة الغربية و37,735 مولوداً في قطاع غزة. ومن الملاحظ أن التراجع العام في عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم اقتصر على قطاع غزة وبنسبة 0.1%، في حين تحققت زيادة في عدد الولادات الحية المبلغ عنها في الضفة الغربية بنسبة 1.4%. ومن الممكن أن يكون مرد الانخفاض في عدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم في قطاع غزة ناجماً عن نقص في التبليغ، وبشكل عام، فإن الحاجة إلى توحيد البيانات المتعلقة بعدد المواليد الأحياء المبلغ عنهم ما بين الجهات الرسمية نفسها، كوزارة الصحة ووزارة الداخلية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك من أجل رفع درجة دقة البيانات وصدقيتها (انظر جدول 3-1 في الملحق).

وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فيما يخص توقع معدل البقاء على قيد الحياة، إلى زيادة على هذا المعدل العام 2001 مقارنة بالعام 2000، وبلغ هذا المعدل 71.82 العام 2000 (70.27 للذكور و73.43 للإناث)، ارتفع ليصل إلى 71.97 العام 2001، (70.43 للذكور و73.57 للإناث) (أنظر جدول 3-2 في الملحق).

شكل 3-2: تطور حصة النفقات العامة الجارية على الرعاية الصحية خلال الفترة 1995-2002 (%)

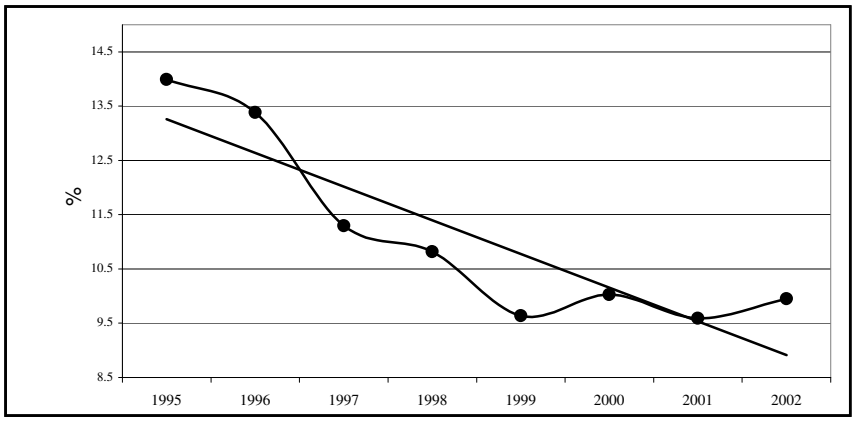

المصدر: عبد الرازق، عمر (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ماس-رام الله..

3-3 زيادة في وفيات الأطفال

كشفت بيانات السجلات الإدارية الصادرة عن وزارة الصحة عن انخفاض طفيف على وفيات الرضع المبلغ عنها في الأراضي الفلسطينية العام 2001 مقارنة بالعام 2000. فقد بلغ هذا المعدل 14.5 لكل ألف مولود حي العام 2001، مقابل 14.8 لكل ألف مولود حي العام 2000 (وقد يرجع هذا الانخفاض إلى نقص التبليغ عن الوفيات). وبيانات وزارة الصحة تظهر كذلك أن انخفاض معدلات وفيات الرضع

مقتصرة على الضفة الغربية، حيث انخفض المعدل من 9.8 العام 2000 ليصل إلى 8.7 لكل ألف مولود حي العام 2001، أي بمعدل انخفاض قدره 12.6%. أما في قطاع غزة، فتظهر البيانات أن زيادة بسيطة طرأت على معدل وفيات الرضع في العام 2001 عما كانت عليه في العام 2000 (22.9 مقابل 22.0) لكل ألف مولود حي على التوالي. ومن الملاحظ أن فجوة كبيرة ما زالت قائمة بين معدلات وفيات الرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تظهر الأرقام السابقة أن هذا المعدل في قطاع غزة يزيد على ضعفي مثيله في الضفة الغربية، وهذا يعود غالباً إلى تردي الأوضاع الصحية للأم الحامل وللطفل، وإلى نقص في التغذية، وإلى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام كعامل أساس في تحسين ظروف الأسرة المعيشية، بما فيها تحسين فرصها في الحصول على تغذية كافية وملائمة، والحصول على خدمات صحية أفضل.

وبالمقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة، نجد أن الوفيات بين رضع فلسطين أقل مما هو عليه في بعض الدول المجاورة، فعلى سبيل المثال نجد أن معدل وفيات الرضع في كل من الأردن ومصر بلغ 20 و54 لكل ألف مولود حي على التوالي في العام 2000 [1] (أنظر جدول رقم 3-3 في الملحق).

وفيما يتعلق بوفيات الأطفال دون سن الخامسة، تشير بيانات السجلات الإدارية الصادرة عن وزارة الصحة أن معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات قد ارتفع في الأراضي الفلسطينية العام 2001 (18.5 لكل ألف مولود حي) مقارنة بالعام 2000 (18.2 لكل ألف مولود حي). وقد اقتصر هذا الارتفاع على قطاع غزة، حيث أنه حقق انخفاضاً في الضفة الغربية من 12.8 طفل لكل ألف مولود حي العام 2000 إلى 11.9 طفل العام 2001. فيما حقق هذا المعدل ارتفاعاً من 25.8 طفل لكل ألف مولود حي العام 2000 إلى 27.9 طفل العام 2001 في قطاع غزة (أنظر جدول 3-4 في الملحق). يدلل هذا مجدداً على تردي الأوضاع الصحية وأوضاع التغذية في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية، وبخاصة أن البيانات المتعلقة بالعام 2001 تعبر عن واقع الحال في ظل ظروف العدوان والحصار والقمع الإسرائيلي الجائر بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وهو غالبا ما يكون أشد تأثيراً على قطاع غزة من الضفة الغربية.

وعن أسباب الوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة، تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة أن الوفيات الناجمة عن الظروف المتعلقة بما قبل الولادة شكلت السبب الرئيس في وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الأراضي الفلسطينية (30.2%) العام 2001، في حين كانت هذه النسبة 30.3% العام 2000. تلتها الأسباب المتعلقة بالتشوهات الخلقية، حيث بلغت 21.9% في الأراضي الفلسطينية العام 2001، بعد أن كانت 15.2% العام 2000، أي بزيادة قدرها 31.0%، وتأتي في المرتبة الثالثة الوفيات الناجمة عن التهابات الجهاز التنفسي (6.3%)، حيث انخفضت عما كانت عليه في العام 2000، بمعدل انخفاض قدره 22.2% (أنظر جدول 3-5 في الملحق).

3-4 الأطباء لكل 100 ألف من السكان

بلغ معدل عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة 134 طبيباً العام 2001 وفقاً للبيانات المتوفرة، وهو معدل أدنى من مثيله في العام 2000 الذي بلغ 140 طبيباً لكل مائة ألف من السكان (أنظر الجدول 3-6 في الملحق). إلا أنه من غير الممكن القول أن تراجعاً قد تحقق على معدل عدد الأطباء للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن هذه البيانات تستند إلى قوائم الأطباء

[1] Save the Children, 2001. State of the World's Mothers 2001.

المسجلين لدى نقابات الأطباء في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولهذا فإن هذا التراجع قد يكون مرده لعدم تجديد اشتراك بعض الأطباء لعضويتهم في هذه النقابات، كما قد يكون لعدم تسجيل بعض الأطباء الجدد لعضويتهم في هذه النقابات.

وتظهر البيانات المتوفرة أن معدل عدد الأطباء للسكان في قطاع غزة أفضل منه في الضفة الغربية، حيث بلغ في قطاع غزة 208 أطباء لكل مائة ألف مواطن العام 2001 مقابل 92 طبيباً لكل مائة ألف مواطن في الضفة الغربية في العام نفسه. وهذا يعني أن توفر الكادر الطبي البشري في قطاع غزة أفضل من الضفة الغربية، علما بأن كليهما يقل عن المعدلات المتوفرة في بعض الدول المجاورة. فقد بلغ معدل عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في الأردن 191 طبيباً، وفي مصر 202 طبيباً، وفي لبنان 158 طبيباً، وبلغت في إسرائيل 459 طبيباً وجميعها في العام 1997، ويتوقع أن تتحسن هذه المعدلات في هذه الدول في السنوات اللاحقة للعام المذكور (أنظر جدول 3-6 في الملحق).

3-5 تحسن في عدد الأسرة في المستشفيات

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة الصحة أن معدل الأسرة الطبية لكل ألف من السكان قد ارتفع قليلا العام 2001 عما كان عليه العام 2000، حيث بلغ 1.4 سريرا و1.3 سريرا على التوالي. وقد انخفضت هذه المعدلات في قطاع غزة في العام 2001 إلى 1.5 سريرا لكل ألف من السكان بعد أن كان 1.6 سريرا العام 2000. أما في الضفة الغربية فقد تحقق ارتفاعا في هذا المعدل من 1.2 سريرا لكل ألف من السكان العام 2000 إلى 1.3 سريرا العام 2001 (أنظر جدول 3-7 في الملحق). وقد تكون الزيادة المتحققة في معدل عدد الأسرة الطبية لعدد السكان وخاصة في الضفة الغربية نتيجة للمساعدات الطبية التي تلقتها المؤسسات الطبية العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث أن الكثير من المساعدات التي قدمتها جهات دولية وعربية تركزت بشكل أساسي في مجال الخدمات والمستلزمات الطبية، ومن ضمنها تطوير بعض المراكز والمستشفيات الطبية، وتوسعة بعضها، وإضافة أسرة طبية لها. وجاءت هذه المساعدات كنتاج للضغط الكبير الذي وقع على قطاع الصحة الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وارتفاع نسبة الجرحى والشهداء نتيجة لهذا العدوان.

وعلى الرغم من زيادة عدد الأسرة المتوفرة في المستشفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه لا يمكننا القول أن تحسنا في الكفاية السريرية قد تحقق، حيث أن معدلات إشغال الأسرة في المستشفيات قد ارتفعت، وهو ما يعني أن الزيادة المتحققة لم تنسحب على تقليل معدلات إشغال الأسرة. بمعنى آخر، فإن الحاجة الملحة لزيادة عدد الأسرة في المستشفيات، والناجمة عن ظروف الطوارئ التي يمر بها المجتمع الفلسطيني نتيجة لسياسات العدوان الإسرائيلية، تبقى قائمة، وبخاصة أن الكفاية السريرية منخفضة أصلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3-6 زيادة كبيرة في نسبة المؤمنين صحيا

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن زيادة ملحوظة طرأت على نسبة المؤمنين صحياً في الأراضي الفلسطينية، ففي الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة 61.4% من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2000 ارتفعت لتصل إلى 74.3% العام 2002، أي أن نسبة السكان غير المؤمنين صحياً في الضفة الغربية وقطاع غزة تقتصر على 25.7% العام 2002 بعد أن كانت 39.6% العام 2000 (أنظر جدول 3-8 في الملحق). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التغطية في التأمينات

الصحية للسكان وبدرجات غير مسبوقة، فإن الحاجة للبحث حول جودة التأمينات المتوفرة ونسبة تغطيتها ضرورية، حيث أن هذا النوع من البحث مرتبط بنوعية الخدمات الصحية التي تقدم للسكان المغطيين بالتأمينات الصحية.

أما على صعيد توزيع المؤمنين صحيا بين القطاعات المختلفة،[5] فتظهر البيانات أن التأمين الصحي الحكومي يحظى بالنسبة الأكبر وبفارق كبير جداً عن القطاعات الأخرى، إضافة إلى أن الزيادة التي تحققت في نسبة السكان المؤمنين صحياً تركزت بشكل رئيسي في التأمين الصحي الحكومي، حيث ارتفعت نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الحكومي بنسبة 73.4% بين العامين 2000–2002، فقد ارتفعت نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الحكومي من 27.9% من أجمالي السكان العام 2000 إلى 48.4% العام 2002، وهي الفترة التي تتخلل انتفاضة الأقصى، في حين أن تراجعاً في نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الخاص تحقق، بحيث تراجعت نسبة المؤمنين لدى هذا النوع من التأمين من 11.0% إلى 9.6% في العامين المذكورين على التوالي، وتراجعت نسبة المؤمنين لدى وكالة الغوث من 14.8% إلى 11.6% في الفترة نفسها (أنظر جدول 3–8 في الملحق).

ويمكن القول أن تردي الأوضاع الاقتصادية كان العامل الأساس في انخفاض نسبة السكان المؤمنين صحياً لدى التأمينات الصحية في القطاع الخاص، وهذا يعود إلى ارتفاع كلفة هذا النوع من التأمينات. ومن الملاحظ أن نسبة المؤمنين صحياً لدى القطاع الخاص كانت في ازدياد نسبي منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعتبر انخفاضها الكبير في السنة الأخيرة مؤشر على تراجع قدرة الأسر الفلسطينية من الناحية الاقتصادية على شراء هذا النوع من التأمينات. أما زيادة التأمين الصحي الحكومي، فمردها في الغالب إلى كون الكثير من الأسر تحصل على هذا النوع من التأمين بالمجان، كأسر مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن الحالات الاجتماعية التي تستحق المساعدة، وقد ارتفعت نسبة هذه الأسر خلال الانتفاضة الحالية بسبب ازدياد نسب البطالة، وارتفاع عدد الشهداء، وبخاصة من كان يعيل أسرته منهم. وقد يعود ارتفاع نسبة المؤمنين لدى التأمين الصحي الحكومي إلى تحويل بعض الأسر لتأمينها من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي بسبب الفرق الكبير في التكلفة.

3–7 زيادة في عدد مراكز الرعاية الأولية

تظهر بيانات وزارة الصحة أن هناك زيادة في عدد مراكز الرعاية الأولية الحكومية في الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفع عدد هذه المراكز ليصل إلى 373 مركزاً وعيادة في العام 2001، بعد أن كان 359 مركزاً في العام 2000، أي أنه تم افتتاح 14 مركزاً صحياً حكومياً ما بين العامين 2000 و2001 ما يعادل زيادة بنسبة 3.7% (أنظر جدول 3–9 في الملحق). ومن الملاحظ أن عدد هذه المراكز ازداد بفارق واضح في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة، حيث ارتفع في الضفة الغربية من 316 مركزاً العام 2000 ليصل إلى 329 مركزاً العام 2001، أي بفارق 13 مركزاً. أما في قطاع غزة، فكانت الزيادة بفارق مركز واحد فقط، إذ كان عددها 43 مركزاً العام 2000 ووصل إلى 44 مركزاً العام 2000.

[5] تظهر البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول توزع التأمينات الصحية بين القطاعات المختلفة، التأمين الصحي الأكثر استخداماً من قبل الأسرة، حيث أنه يتوفر لدى بعض الأسر أكثر من تأمين صحي ومن جهتين مختلفتين، في حين أن البيانات تشمل فقط التأمين الأكثر استخداماً من قبل الأسرة. وفي العادة تستخدم الأسر التي يتوفر لها أكثر من نوع من التأمين الصحي ذلك النوع الذي يوفر لها خدمات صحية أفضل، وعادة ما يكون ذلك النوع هو التأمين الصحي الخاص. ولهذا، فإن البيانات حول توزع التأمين الصحي بين الجهات المختلفة تظهر نسبة أقل من التي تصرح بها وزارة الصحة حول نسبة المؤمنين لديها في التأمين الصحي الحكومي.

وبشكل عام، فإن الزيادة المتحققة في عدد المراكز الطبية الحكومية هي نتاج مباشر لسياسة الحصار والعزل الإسرائيلية ما بين المناطق الفلسطينية، حيث أن وزارة الصحة ومنذ بداية الإجراءات القمعية الإسرائيلية حاولت نشر خدماتها الطبية وبالتعاون مع المؤسسات الطبية غير الحكومية والدولية للتخفيف عن السكان، ولتوفير الحد الأدنى من الخدمات الطبية لهم، ولهذا عمدت إلى تأسيس مراكز طبية في المناطق التي تخلو منها. ومن غير المستغرب، أيضاً، أن تكون الزيادة المتحققة في الضفة الغربية على عدد المراكز الطبية أكبر بكثير من مثيلتها في قطاع غزة، حيث أن عدد التجمعات السكانية في الضفة الغربية كبير جداً من جهة، ووجود الكثير من التجمعات التي تخلو من المراكز الطبية فيها من جهة ثانية، وتأثر الضفة الغربية بسياسات الاحتلال الإسرائيلي من عزل وحصار بشكل أكبر من قطاع غزة بسبب اتساع مساحتها الجغرافية، وتعدد المراكز الحضرية فيها. وتجدر الإشارة إلى أن المراكز التي تم استحداثها، هي مراكز رعاية أولية تقدم خدمات الإسعاف الأولي، وهي في معظمها لم تقم في مراكز خاصة بها، وإنما في غرف تقع في مقرات إحدى المؤسسات المقيمة في التجمع السكاني، كالمجالس القروية وغيرها.

أما مراكز وعيادات وكالة الغوث الدولية، فأظهرت بيانات وزارة الصحة أن عدد هذه المراكز بقي ثابتاً في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ عددها 51 مركزاً العام 2001. وفيما يتعلق بالعيادات غير الحكومية، تشير البيانات إلى أن عدد العيادات التابعة للمنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية قد راوح مكانه العام 2001 وبلغ 185 مركزاً وهو العدد نفسه المسجل العام 2000 (أنظر جدول 3-9 في الملحق). لكن من الملاحظ أن هذه المؤسسات زادت من خدماتها الطبية بأشكال أخرى، حيث أن معظمها أنشأ عيادات متنقلة، وهذه لتلبي متطلبات المناطق الأكثر حاجة وتبعاً للظروف التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، حيث أن هذه العيادات توجد في العادة في مناطق التوتر، أو في المناطق النائية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه العيادات كانت السبيل الأسهل لتوفير خدمات طبية لعدد أكبر من التجمعات السكانية، حيث أن كلاً منها تتنقل بين مجموعة من هذه التجمعات. وعلى الرغم من أن العيادات المتنقلة لا تستطيع توفير الخدمات الطبية اللازمة للتجمع السكاني الواحد بسبب عدم استمرارية وجودها فيه، فإنها بالمقابل تلبي حاجات جزئية لمجموعة من التجمعات السكانية، وهو أمر ضروري في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

3-8 أثر الإجراءات القمعية الإسرائيلية على الوضع الصحي

أدت سياسات القمع والتنكيل والحصار والعزل التي مارسها ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشية لهذا الشعب. ولم يسلم أي قطاع من القطاعات من الأضرار، حيث أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية والتنكيلية كانت شاملة جغرافياً وقطاعياً. وقد أدى هذا إلى تحميل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وبخاصة القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، أعباء كبيرة يصعب التغلب عليها والتعامل معها. ويمكن القول أن القطاع الصحي من القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الإجراءات القمعية، حيث يزداد يومياً عدد الجرحى والشهداء والمعاقين، عدا عن الحالات التي تحتاج إلى رعاية طبية طويلة المدى، إضافة إلى الخدمات الطبية العادية اللازمة لأي مجتمع، ما يخلق حالة من عدم السيطرة وعدم التمكن من تلبية الاحتياجات الصحية والطبية للمجتمع الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار أن هذا القطاع كان يعاني من تشوهات وصعوبات قبل اندلاع الانتفاضة، بسبب نقص

الموارد ونقص الكادر الطبي اللازم، ونقص المنشآت والمرافق الطبية، وبخاصة في التجمعات الريفية، ونقص في بعض التخصصات الطبية المهمة، وغيرها. ويمكن حصر أثر الإجراءات الإسرائيلية القمعية على القطاع الصحي الفلسطيني في التالية:

3-8-1 عدد الشهداء

تفيد البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد شهداء انتفاضة الأقصى المباركة المسجلين بلغ 2475 شهيداً حتى تاريخ 2002/9/9 في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى 14 شهيداً في فلسطين المحتلة العام 1948. وبلغ عدد الشهداء فوق سن 18 سنة 1971 شهيداً، فيما بلغ عدد الشهداء دون سن الثامنة عشرة 504 شهداء، أي أن 20.4% من إجمالي عدد الشهداء هم من الأطفال.[6]

3-8-2 عدد الجرحى

تفيد البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد الجرحى المسجلين لدى الوزارة بلغ 30,064 جريحاً لغاية 2002/9/9. وبالنسبة لتوزيع الجرحى حسب نوع أداة الإصابة، تفيد البيانات أن 66.8% كانت إصابتهم بالرصاص الحي، و11.5% بالقذائف، و4.6% أصيبوا نتيجة الانفجارات، فيما أصيب 0.5% بالغاز و0.5% بالرصاص المطاطي، كما أصيب 3.0% بوسائل أخرى.[7]

وبشكل عام تظهر البيانات المتوفرة زيادة الأعباء الملقاة على عاتق القطاع الصحي الفلسطيني نتيجة للعدوان الإسرائيلي المستمر منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. فكما أظهرت الأرقام والنسب السابقة، فإن أعداد الشهداء والجرحى في ازدياد مستمر، ما يشكل زيادة في الأعباء التي يتحملها القطاع الصحي، عوضاً عن أن هذا القطاع عانى من تشوهات كثيرة في زمن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وحاولت السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتعاون والتنسيق والشراكة مع المؤسسات الطبية الأخرى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة سواء أكانت دولية أم غير حكومية، تطوير القطاع الصحي الفلسطيني، إلا أن الإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين منعت من استمرار تطوير هذا القطاع، بل إنها ألحقت به الكثير من التدمير والخراب الذي أدى إلى تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة، عدا عن عدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الطبية للكثير من التجمعات السكانية، وبخاصة الريفية منها بسبب سياسة الإغلاق وعزل المناطق عن بعضها البعض.

3-8-3 أثر الإجراءات الإسرائيلية على صحة الأسرة

أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 40% من الأسر واجهت صعوبات في الحصول على خدمة صحية خلال الانتفاضة، وأن عدم المقدرة على دفع التكاليف شكل السبب الرئيس وراء ذلك (78.4%)، في حين أن 75.3% من هؤلاء لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحية بسبب عدم المقدرة على دفع تكاليف هذه الخدمات الناجم عن حالة تراجع مداخيل الأسر الفلسطينية، فيما لم تتمكن 37.2% من هذه الأسر من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب منع التجول (أنظر جدول 3-10 في الملحق).

وحول الوضع الغذائي للأسر خلال الانتفاضة، أشارت نتائج مسح التغذية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2002 إلى أن 63.4% من الأسر واجهت صعوبات في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة، وقد بلغت نسبة الأسر التي واجهت مثل هذه الصعوبات

[6] وزارة الصحة الفلسطينية، 2002. قاعدة بيانات الانتفاضة، الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة. غزة.

[7] وزارة الصحة الفلسطينية، 2002. قاعدة بيانات الانتفاضة، الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة. غزة.

بسبب الحصار 86.8%، و40.8% بسبب منع التجول، و57.1% بسبب فقدان مصدر الدخل الأساسي (أنظر جدول 3-11 في الملحق).

وأظهرت البيانات أن 61.1% من الأسر الفلسطينية اضطرت إلى الاستدانة من أجل الحصول على المواد الغذائية، ولجأت 38.8% منها إلى بيع مدخراتها من أجل ذلك (أنظر جدول 3-12 في الملحق).

3-8-4 انتشار واسع لسوء التغذية وفقر الدم بين أطفال ونساء فلسطين

أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك انتشاراً واسعاً لفقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة)، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يعانين من فقر الدم 33.2%، بواقع 31.4% في الضفة الغربية، و36.4% في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة انتشار فقر الدم الشديد بين هؤلاء النساء 0.3%، وبلغت نسبة انتشار فقر الدم المتوسط بين هؤلاء النساء 6.1% (أنظر جدول 3-13 في الملحق)

وعن انتشار الأنيميا بين الأطفال في العمر 6-59 شهراً، بينت النتائج الأولية لمسح التغذية-2002، أن 38.0% من الأطفال في هذا العمر يعانون من فقر الدم، بواقع 35.5% في الضفة الغربية و41.6% في قطاع غزة. وقد بلغت نسبة انتشار الأنيميا الشديدة بين هؤلاء الأطفال 0.2%، فيما بلغت نسبة الأنيميا المتوسطة 15.3% (أنظر جدول 3-14 في الملحق).

أما عن انتشار سوء التغذية بين الأطفال في العمر 6-59 شهراً، أشارت النتائج أن ارتفاعاً طرأ على نسبة الأطفال المصابين بقصر القامة العام 2002 مقارنة بالعام 2000 (قبيل اندلاع الانتفاضة)، وقد بلغت نسبة الزيادة 12.5%، كذلك الحال بالنسبة لمؤشرات سوء التغذية الأخرى (الهزل ونقص الوزن)، فقد بلغت نسبة الزيادة في هذين المؤشرين (78.5% و34.6% على التوالي) (أنظر جدول 3-15 في الملحق).

ومن الجدير ذكره أن نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة المتوسط (سوء التغذية المزمن) قد بلغت 9.0%، فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن المتوسط (سوء التغذية الحاد) 2.5% وفقاً للمسح الذي نفذه الجهاز العام 2002. وبالمقارنة مع دراسة نفذتها جامعة القدس لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID)، خلال الفترة نفسها، وجد أن نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة المتوسط (سوء التغذية المزمن) قد بلغت 11.7%، فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من الهزال المتوسط والحاد 7.8%، وقد يرجع هذا التباين في النتائج إلى اختلاف حجم العينة* ومنهجية احتساب القيم.

4- مؤشرات التعليم

يحتوي هذا القسم على أهم المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم الفلسطيني، سواء المتعلقة منها برياض الأطفال أم التعليم المدرسي بشقيه الأساسي والثانوي، إضافة إلى المؤشرات الخاصة بقطاع التعليم ما بعد المدرسي، أي كليات المجتمع المتوسطة والجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتناول المؤشرات بعض الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة استناداً لبعض المسوح التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما تتناول مؤشرات عن الطلبة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية في مختلف مراحلها

* بلغ حجم العينة في المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 5228 أسرة، فيما بلغت عينة جامعة القدس 1000 أسرة.

ومختلف جهات الإشراف عليها، بالاستناد إلى السجلات الرسمية التي تصدر في الكتاب الإحصائي التربوي السنوي، وبعض البيانات الأخرى التي توفرها مؤسسات التعليم المختلفة.

4-1 حصة التعليم من الموازنة العامة

تظهر البيانات المتوفرة ازدياد حجم النفقات العامة الجارية على التعليم الفلسطيني، حيث ازدادت هذه النفقات على التعليم الإلزامي والثانوي بحوالي 12% سنوياً خلال الفترة 1995-1999، وازدادت بنسبة أعلى في الموازنات المقدرة للأعوام الثلاثة التي تلت العام 1999 بحوالي 16% سنوياً عن العام المذكور (أنظر شكل 4-1). وعلى الرغم من زيادة حجم النفقات العامة الجارية على قطاع التعليم الإلزامي والثانوي، فإن حصة هذا القطاع من النفقات الجارية العامة بشكل عام كانت متذبذبة بين عام وأخر، حيث انخفضت بشكل كبير ما بين العامين 1995 و1997 من حوالي 20.5% من إجمالي النفقات العامة الجارية العام 1995 إلى حوالي 17.9% العام 1996، ثم إلى 16.5% العام 1997. وبعد العام 1997 اتسمت حصة قطاع التعليم بالتذبذب من إجمالي النفقات الجارية وحول معدل عام يبلغ 17.3% من إجمالي النفقات العامة الجارية (أنظر شكل 4-2).

4-2 الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني

4-2-1 معرفة القراءة والكتابة: الفجوة بين الجنسين آخذة في التقلص

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً للقوى العاملة العام 2001، وكشفت نتائج هذا المسح عن أن نسبة الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 9.8%. وأظهرت نتائج هذا المسح تفاوتاً بين الجنسين في نسبة الأمية، فبلغت بين الذكور 4.7%، في حين بلغت بين الإناث 15.0%. أما على الصعيد المناطقي، فكانت نسبة الأمية متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مع أفضلية بسيطة للأولى، حيث بلغت في الضفة الغربية 9.7%، وبلغت في قطاع غزة 10.1%. وقد برزت الأفضلية لصالح الضفة الغربية من ارتفاع نسبة الأمية بين الذكور في قطاع غزة عن مثيلتها في الضفة الغربية (5.5% في قطاع غزة و4.3% في الضفة الغربية)، مع أن نسبة الأمية بين الإناث في قطاع غزة تقل عن مثيلتها في الضفة الغربية (14.7% و15.2%, على التوالي) (أنظر جدول 4-1 في الملحق).

شكل 4-1: تطور النفقات العامة الجارية على التعليم الفلسطيني حتى نهاية المرحلة الثانوية للفترة 1995-2002 (مليون دولار)

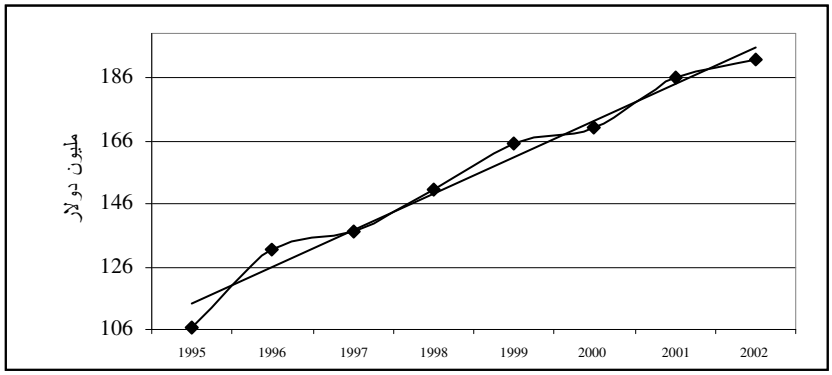

المصدر: عبد الرازق، عمر (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ماس: رام الله..

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الأمية التي كشف عنها مسح القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2001 تقل عن نسبة الأمية التي كشف عنها المسح الصحي 2000 والتي بلغت 10.8% من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر. وعلى الرغم من عدم جواز المقارنة بين نتائج التعداد العام وأي من المسوح بالعينة، فإنه من المهم الإشارة إلى أن نسبة الأمية التي كشفت عنها نتائج مسح القوى العاملة 2001 كانت أقل بشكل ملحوظ من مثيلتها التي كشف عنها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، حيث بلغت نسبة الأمية وفقاً لهذا التعداد 13.9% من إجمالي السكان 15 سنة فأكثر. ويمكن القول هنا أن تناقص نسبة الأمية في المجتمع الفلسطيني أمر غير مستغرب، حيث أن الأمية تتركز بشكل رئيسي في الفئات العمرية الكبيرة، ولهذا فمن الطبيعي أن تتناقص، ولكن تبقى النسبة التي كشف عنها مسح القوى العاملة مقارنة بالتعداد العام لا تعبر بشكل دقيق عن التحسن في نسبة معرفة القراءة والكتابة في المجتمع الفلسطيني[8].

[8] بيانات مسوح القوى العاملة أجريت على عينة عشوائية، أما بيانات التعداد فهي نتائج مسح شامل، ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند إجراء المقارنات بين بيانات التعداد وبيانات المسوح التي أجريت على عينة عشوائية.

شكل 4-2: تطور حصة الإنفاق العام الجاري على التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية للفترة 1995-2002 (%)

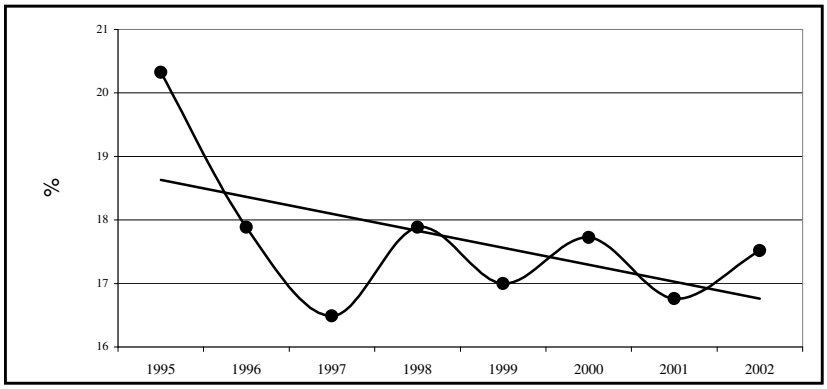

المصدر: عبد الرازق، عمر (2002). هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. ماس: رام الله.

وتظهر البيانات المتوفرة أن الفجوة بين الجنسين في معرفة القراءة والكتابة تنحصر بشكل رئيسي في الفئات العمرية الكبيرة، في حين أنها تتراجع بشكل كبير في الفئات العمرية الصغيرة (أنظر شكل 4-3 وجدول 4-2).

شكل 4-3: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس، 2001

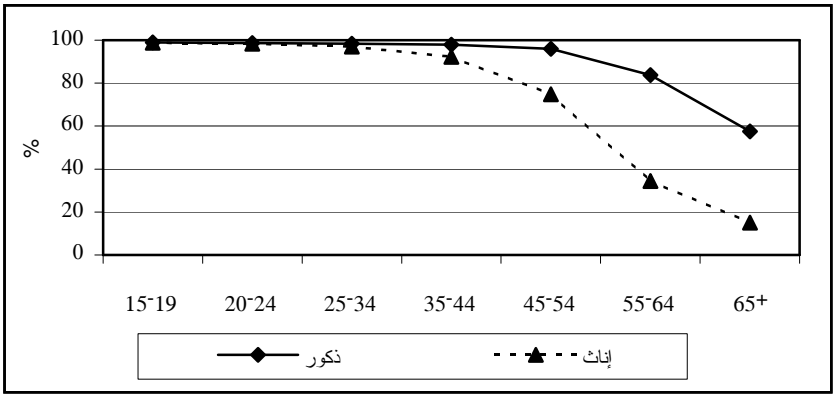

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2001. رام الله، فلسطين.

4-2-2 التحصيل العلمي: تحسن في نسبة التحصيل الأكاديمي لدى الجنسين

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة 2001 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني زيادة في نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فأكثر (بكالوريوس فأكثر)، حيث وصلت هذه النسبة إلى 6.5% بالمقارنة مع 5.6% فقط العام 2000 حسب المسح الصحي. أما نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فتراجعت إلى 18.1% العام 2001 بعد أن كانت 20.4% العام 2000. وكشفت البيانات عن أن التحسن في التحصيل الأكاديمي شمل الجنسين، حيث ارتفعت

نسبة الأفراد الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فأكثر بين الذكور من 7.6% العام 2001 إلى 8.7% العام 2001، وارتفعت بين الإناث من 3.6% إلى 4.1%. أما من حيث من لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور 13.2% العام 2001 بعد أن كانت 15.5% العام 2000، وبلغت لدى الإناث 23.2% بعد أن كانت 25.4% (جدول 4-1،الملحق).

4-3 المؤشرات الخاصة بالمؤسسات التعليمية

4-3-1 استمرار زيادة عدد المدارس واستمرار انخفاض عدد رياض الأطفال

استمر عدد المدارس بشقيها الأساسي والثانوي في الارتفاع، واستمر عدد رياض الأطفال في الانخفاض، حيث بلغ إجمالي عدد المدارس ورياض الأطفال 2,724 مدرسة وروضة أطفال في العام الدراسي 2002/2001 بعد أن كان عددها 2,646 في العام الدراسي 2001/2000، و2,610 في العام الدراسي 2000/1999. وعلى الرغم من هذه الزيادة الملحوظة، فإن عدد رياض الأطفال حقق تراجعاً بين السنوات الدراسية الثلاث المذكورة، حيث انخفض عددها من 843 روضة في العام الدراسي 2000/1999 إلى 811 روضة في العام الدراسي 2001/2000، ثم عاود الانخفاض ليصل إلى 806 روضات في العام الدراسي 2002/2001. أما المدارس الأساسية فارتفع عددها من 1,259 إلى 1,316 ثم إلى 1,364 في السنوات الدراسية الثلاث المذكورة على التوالي، وارتفع عدد المدارس الثانوية من 508 إلى 519 ثم إلى 554 على التوالي أيضا (جدول 4-3 في الملحق). ويمكن القول هنا أن الزيادة في عدد المدارس أمر متوقع مع توجهات وزارة التربية بإنشاء مدارس جديدة وخاصة في المناطق التي لا يتوفر فيها مدارس، وهو أمر لم يتأثر كثيراً بظروف الانتفاضة، حيث أن معظم هذه المدارس بدئ بتأسيسها قبل اندلاع الانتفاضة. أما رياض الأطفال فقد كانت أكثر عرضة للتأثر بظروف الانتفاضة، حيث أن أعدادها تراجعت بشكل ملحوظ في السنتين الدراسيتين اللتين تلتا اندلاع الانتفاضة، وهذا قد يكون مرده إلى كون الكثير من رياض الأطفال مشروعات استثمارية للقطاع الخاص، وعليه فإن بقاءها مرهون بالربح الذي يحققه المستثمرون، هذا مع استثناء رياض الأطفال التابعة للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية، وهي السمة الغالبة على الجهات التي تشرف على رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة. فمع ظروف الإغلاق والإجراءات الإسرائيلية القمعية، وما ترتب عليها من تراجع في مستويات المعيشة، وترد في الأوضاع الاقتصادية للسكان، تراجع عدد رياض الأطفال العاملة في الضفة والقطاع، وهو أمر مرتبط بالوضع الاقتصادي لكون تكلفة التعليم في رياض الأطفال مرتفعة بالمقارنة مع معدلات الدخل، وبالمقارنة مع التعليم المدرسي الذي تشرف عليه بشكل رئيسي الحكومة.

وتظهر البيانات المتوفرة من قاعدة بيانات التعليم أن نسبة المدارس الحكومية والخاصة تزداد سنوياً على حساب نسبة المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ليس نتاجاً لتراجع عدد مدارس وكالة الغوث، وإنما لزيادة عدد مدارس الحكومة والقطاع الخاص. ارتفعت نسبة المدارس الحكومية من 49.39% في العام الدراسي 2000/1999 إلى 50.79% العام الدراسي 2001/2000 ثم إلى 51.95% في العام الدراسي 2002/2001 من إجمالي المدارس ورياض الأطفال، وارتفعت نسبة المدارس الخاصة من 8.20% إلى 8.62% ثم إلى 8.77% على التوالي. بالمقابل، تراجعت نسبة مدارس وكالة الغوث من 10.11% في العام الدراسي 2000/1999 إلى 9.94%، ثم إلى 9.69%، وتراجعت نسبة رياض الأطفال من

32.30% إلى 30.65% ثم إلى 29.59% في الأعوام المذكورة على التوالي (جدول 4-4 في الملحق).

4-3-2 زيادة طبيعية لطلبة المدارس وتراجع نسبة طلبة رياض الأطفال

بلغ عدد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال مطلع العام الدراسي 2002/2001 ما مجموعه 1,013,805 طالباً وطالبة بزيادة قدرها 3.83% عن العام الدراسي 2001/2000، وهي نسبة تعادل نسبة الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وهي لا تزيد كثيراً عن نسبة الزيادة بين العامين الدراسيين 2000/1999 و2001/2000 التي بلغت 3.55%. لكن من اللافت للنظر زيادة نسبة طلبة المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2002/2001 لتصل إلى 8.2% من إجمالي الطلبة الملتحقين بالمدارس، وذلك بعد أن كانت 7.8% العام 2001/2000، فهذه الزيادة تشكل تغيراً جدياً لكونها كانت محدودة للغاية بين العامين 2000/1999 و2001/2000، حيث بلغت 7.7% في العام الدراسي 2000/1999. أما طلبة المرحلة الأساسية، فقد حققت نسبتهم زيادة محدودة، وشكل طلبة هذه المرحلة 85.2% في العام الدراسي 2002/2001 بعد أن كانت نسبتهم 85.1% في العام الدراسي 2001/2000. أما الطلبة في مرحلة رياض الأطفال فشكلوا 6.6% من إجمالي الطلبة في مطلع العام الدراسي 2002/2001 بانخفاض عن العام الدراسي 2001/2000 والتي كانت نسبتهم فيه 7.1%. من الملاحظ مما تقدم أن عدد رياض الأطفال تراجع خلال العامين الدراسيين 2001/2000 و2002/2001، وترافق هذا التراجع مع تراجع في عدد طلبة رياض الأطفال أيضاً، وغالباً ما يكون لظروف الانتفاضة الحالية تأثير على هذا التراجع، حيث أن الأوضاع الاقتصادية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة تردت في العامين المذكورين بشكل ملحوظ، وهو ما أثر على قدرتهم على إلحاق أبنائهم في رياض الأطفال. من ناحية أخرى، يبدو أن التراجع في نسبة طلبة رياض الأطفال كان لصالح طلبة المرحلة الثانوية، في حين أن طلبة مرحلة التعليم الأساسي اتسمت بالثبات، وهو ما قد يشير إلى تراجع مهم في نسب التسرب في المرحلة الثانوية، وهو أمر تحقق بالفعل كما سنبين لاحقا، وغالبا ما يرتبط ذلك بالأوضاع الاقتصادية والقدرة على توفير فرص العمل للمتسربين من المدارس في ظل الظروف الحالية التي تتسم بارتفاع كبير في معدلات البطالة حتى بين الذين كانوا يعملون سابقا (جدول 4-5 في الملحق).

وتظهر البيانات زيادة بسيطة في الفجوة بين الذكور والإناث من الملتحقين بالتعليم المدرسي ورياض الأطفال بين العامين الدراسيين 2001/2000 و2002/2001، حيث ارتفعت نسبة الذكور الملتحقين بالمدارس ورياض الأطفال من 50.1% إلى 50.4%، وعلى حساب نسبة الإناث، التي انخفضت من 49.9% إلى 49.6% بين العامين الدراسيين المذكورين، وغالباً ما يكون هذا التراجع بفعل الإجراءات الإسرائيلية التعسفية بحق الشعب الفلسطيني، حيث أن التوجه العام ما قبل بدء هذه الإجراءات كان باتجاه تقلص الفجوة بين الجنسين من حيث نسبة الملتحقين بالتعليم، لكن التغير العكسي الذي حصل في العام الدراسي الأخير يشير إلى تأثير السياسات الإسرائيلية على توسيع الفجوة بين الجنسين، ويتأكد ذلك من كون هذه الفجوة حاصلة فعليا في نسبة الملتحقين في رياض الأطفال من الجنسين، حيث أن نسبة الذكور/الإناث آخذة في الزيادة في هذه المرحلة التعليمية، وعلى العكس، فإنها آخذة في النقصان في المرحلتين الأساسية والثانوية، ومرد ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للأهل وعدم قدرتهم على إلحاق أبنائهم في رياض الأطفال، آخذين بعين الاعتبار تفضيل الأهل لإلحاق الأبناء الذكور برياض الأطفال عند وجود أكثر من أبن وأبنة في الأسرة في سن الالتحاق بالتعليم. ولكن يبقى العامل

الاقتصادي هو الأساس في اتخاذ هذا القرار.

وتظهر البيانات أن القطاع الحكومي ما زال يستأثر بالنسبة الأكبر من الطلبة، حيث تبلغ نسبة الطلبة الملتحقين بهذا القطاع 64.1% من إجمالي الطلبة، تليها نسبة الطلبة الملتحقين بمدارس وكالة الغوث والتي بلغت 23.9%، ثم المدارس الخاصة بنسبة 12.0% في العام الدراسي 2002/2001. وتظهر البيانات كذلك زيادة في نسبة الطلبة الملتحقين في مدارس القطاع الحكومي، وزيادة بسيطة في نسبة الملتحقين بمدارس وكالة الغوث، وتأتي هذه الزيادات على حساب نسبة الطلبة الملتحقين بمدارس القطاع الخاص. ومن اللافت أن هذه الزيادة تأتت بعد اندلاع الانتفاضة، في حين أن الاتجاه العام قبل ذلك كان لصالح الزيادة في نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة (جدول 4-6 في الملحق). ويمكن القول هنا أن هذا التوجه الجديد يؤكد ما تطرقنا له سابقاً من تأثير السياسات الإسرائيلية القمعية على حياة السكان الفلسطينيين، وما تأتى عنها من تردي الأوضاع الاقتصادية لهم، حيث أن الأهل عمدوا إلى تحويل أبنائهم للدراسة في المدارس الحكومية أو مدارس وكالة الغوث بدلاً من المدارس الخاصة التي تحتاج إلى تكاليف مرتفعة جداً مقارنة بالقطاعين السابقين.

وتظهر البيانات بروز ظاهرة جديدة في المجتمع الفلسطيني، وهي وجود رياض أطفال تابعة للقطاع الحكومي في قطاع غزة فقط، وهي حالة لم تكن قائمة بتاتاً في السابق، وتظهر البيانات أن هذه الرياض يدرس فيها 1,610 طلاب وطالبات، أو ما يعادل 2.42% من إجمالي عدد طلبة رياض الأطفال في العام الدراسي 2002/2001. ويبدو أن انسحاب قسم من القطاع الخاص من تلبية هذه الخدمات لمحتاجيها أدى إلى قيام الحكومة بهذا الدور، وبخاصة مع الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني جراء الإجراءات الإسرائيلية القمعية. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص كان يحظى باستمرار بتزايد نسبة الطلبة الملتحقين به، فإن هذا الاتجاه تغير في العامين الدراسيين الأخيرين، فقد انخفضت نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة في مرحلة التعليم الأساسي من 6.49% العام 2000/1999 إلى 6.12% العام 2002/2001. وفي الاتجاه نفسه، تراجعت نسبة الطلبة الملتحقين بالقطاع الخاص في المرحلة الثانوية من 5.87% العام 2000/1999 إلى 4.58% العام 2002/2001 من مجمل الطلبة في هذه المرحلة، وكان هذا التراجع لصالح المدارس الحكومية التي ارتفعت فيها نسبة الطلبة في المرحلة الثانوية في العامين نفسهما من 94.13% إلى 95.42% (جدول 4-6 في الملحق).

4-3-3 استمرار تقلص الفجوة بين نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في المدارس

تظهر البيانات المتوفرة تحسناً في نسبة التحاق الإناث/الذكور في العام الدراسي 2002/2001 لتصبح 98 طالبة لكل مائة طالب، وهو اتجاه سائد منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتظهر البيانات أن هذا التحسن قد تحقق في قطاع غزة أكثر منه في الضفة الغربية، لتصبح الفجوة بين الجنسين في المنطقتين متساوية. وفي المرحلة الثانوية ارتفعت نسبة التحاق الطالبات إلى الطلاب لتصل إلى 108 طالبات لكل مائة طالب في العام الدراسي 2002/2001، وشمل هذا التحسن كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة مع زيادة نسبية لقطاع غزة عن الضفة الغربية. لكن هذا الواقع لا ينطبق على رياض الأطفال، حيث أن نسبة الإناث/الذكور تراجعت في السنتين الدراسيتين 2001/2000 و2002/2001 (جدول 4-7 في الملحق).

وعلى صعيد توزع الطلبة بين فروع التعليم المختلفة، تظهر البيانات محدودية نسبة الطلبة

الملتحقين بالفروع المهنية، ذلك على الرغم من التحسن البسيط الذي تحقق على هذه النسبة في العام الدراسي الأخير. فقد بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني 4.67% من إجمالي طلبة المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2002/2001 والباقي ملتحقون بالفروع الأكاديمية، هذا بعد أن كانت نسبة الطلبة الملتحقين بالفروع المهنية تقتصر على 4.53% من إجمالي طلبة المرحلة الثانوية في العام الدراسي 2001/2000 (جدول 4-8 في الملحق).

4-3-4 زيادة في عدد المعلمين والمعلمات لا تتوافق مع زيادة في عدد الطلبة

ازداد عدد المعلمين والمعلمات في مجمل المدارس العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 2.37% في العام الدراسي 2002/2001 عن العام الدراسي الذي سبقه، حيث وصل عدد المعلمين والمعلمات في مجمل المدارس ورياض الأطفال إلى 36,083 معلماً ومعلمة في العام الدراسي 2002/2001 بعد أن كان 35,245 معلماً ومعلمة في العام الدراسي 2001/2000، وهي نسبة أقل من نسبة الزيادة في عدد الطلبة التي تطرقنا لها سابقاً، وغالباً ما يعود هذا للعجز المالي الذي تعاني منه وزارة التربية والتعليم والسلطة الوطنية الفلسطينية، بشكل عام، بسبب حجز المستحقات المالية للفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وما ترتب عليها من تراجع في مدخولات السلطة الوطنية. فقد أصبحت السلطة عاجزة عن توظيف العدد الكافي من الموظفين لسد احتياجات المجتمع الفلسطيني في القطاعات الرئيسية كالصحة والتعليم. ومن اللافت أن نسبة الزيادة في عدد المعلمين بين العامين الدراسيين 2000/1999 و2001/2000 كانت أعلى من معدل الزيادة لدى الطلبة بكثير، وبلغت 9.03%، وهي السنة التي سبقت اندلاع انتفاضة الأقصى، ما يظهر التأثير المباشر للسياسات الإسرائيلية القمعية على حياة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4-3-5 انخفاض نسبة التسرب

أظهرت البيانات تراجعاً ملحوظاً في نسبة التسرب من المدارس، وفي كلا المرحلتين الأساسية والثانوية لتصل إلى أدنى درجاتها منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد وصلت نسبة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي إلى 1.20% في مرحلة التعليم الأساسي في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام الدراسي 2001/2000، وقد شمل انخفاض نسبة التسرب كلا الجنسين، حيث انخفضت نسبة التسرب بين الذكور في المرحلة الأساسية إلى 1.50% في العام الدراسي المذكور، وانخفضت نسبة التسرب لدى الإناث في المرحلة التعليمية نفسها لتصل إلى 0.89% في العام نفسه (جدول 4-10 في الملحق وشكل 4-4).

وعلى صعيد نسبة التسرب في المرحلة الثانوية، انخفضت نسبة التسرب لتصل إلى 4.51% في الضفة والقطاع ولكلا الجنسين في العام الدراسي 2001/2000، وشمل هذا الانخفاض كلا الجنسين، حيث انخفضت هذه النسبة لدى الذكور لتصل إلى 3.47%، وانخفضت لدى الإناث لتصل إلى 5.46%. وأظهرت البيانات أن انخفاض نسبة التسرب في المرحلة الثانوية شمل كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا بعد أن حققت هذه النسبة ارتفاعاً في قطاع غزة ما بين العامين الدراسيين 1999/1998 و2000/1999، حيث أن التسرب من المدارس الثانوية في ذلك العام كان مرده تردي الأوضاع الاقتصادية في القطاع، ومع اندلاع الانتفاضة ازداد تردي الأوضاع الاقتصادية سوءاً، إلا أن المانع من التسرب غالباً ما يكون لعدم توفر فرص العمل، حيث أن نسب البطالة في ارتفاع مستمر مع إغلاق سوق العمل الإسرائيلية وتراجع قدرة الاقتصاد المحلي على

استيعاب العمالة، وهو ما يجعل التسرب من المدارس عملية غير مجدية من الناحية الاقتصادية، ولهذا يفضل الأهل بقاء أبنائهم على مقاعد الدراسة لمحدودية التكلفة أو عدم وجودها، وبخاصة في المدارس الحكومية (جدول 4-10 في الملحق وشكل 4-2).

شكل 4-4: نسب التسرب في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994- 2001/2000

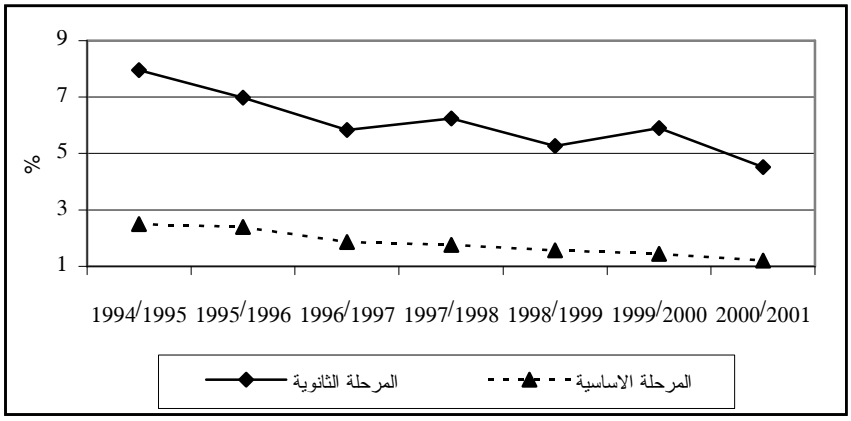

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

4-3-6 انخفاض نسبة الرسوب في المرحلتين الأساسية والثانوية

كشفت البيانات انخفاضاً على نسبة الرسوب في التعليم المدرسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشمل هذا الانخفاض كلا المرحلتين الأساسية والثانوية. فقد انخفضت نسبة الرسوب في المرحلة الأساسية لتصل إلى 2.02% من إجمالي طلبة هذه المرحلة في العام الدراسي 2001/2000 بعد أن كانت 2.31% العام الدراسي 2000/1999. وانخفضت في المرحلة الثانوية لتصل إلى 1.09% العام الدراسي 2001/2000 بعد أن كانت 1.79% العام الدراسي 2000/1999، ومن الملاحظ أن نسبة الرسوب في المرحلة الثانوية عاودت الانخفاض بين السنتين المذكورتين بعد أن حققت ارتفاعاً ما بين العامين الدراسيين 1999/1998 و2000/1999 من 1.06% إلى 1.79%، وقد يكون مرد الانخفاض في نسبة الرسوب في المدارس بشقيها الأساسي والثانوي، وبخاصة الثانوي، إلى سياسة وزارة التربية والتعليم التي تحدد نسبة معينة للرسوب في الصف الواحد، إضافة إلى التسهيلات التي اتبعتها الوزارة من جهة، والمدارس من جهة ثانية، والمدرسين من جهة ثالثة مع الطلبة في تحصيلهم العلمي بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب الفلسطيني جراء السياسات الإسرائيلية القمعية والتدميرية (جدول 4-11 في الملحق).

4-3-7 ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم مجدداً

عاود معدل عدد الطلبة لكل معلم في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاعه ليصل إلى 28.1 طالب لكل معلم في العام الدراسي 2002/2001 بعد أن كان 27.7 طالب لكل معلم في العام الدراسي 2001/2000. ويأتي هذا الارتفاع بعد أن حقق هذا المعدل انخفاضاً ملموساً من 29.4 طالباً لكل معلم في العام الدراسي 2000/1999 إلى 27.7 طالب لكل معلم العام الدراسي 2001/2000. وهذا يعني أن الزيادة في عدد المعلمين التي تحققت في العام الدراسي

الأخير لم تكن بالقدر المطلوب لخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم أو على الأقل الحفاظ على المعدل المتحقق سابقاً. ويمكن القول أن معاودة معدل عدد الطلبة لكل معلم للارتفاع في السنة الدراسية الأخيرة مرده إلى الظروف الاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء الحصار والقمع الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي عليه، حيث أن الاتجاه العام لهذا المعدل كان الانخفاض منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ما عدا السنة الدراسية الأخيرة التي تلت اندلاع الانتفاضة الحالية (جدول 4-12 في الملحق).

شكل 4-5: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب الجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1997/1996 –2002/2001

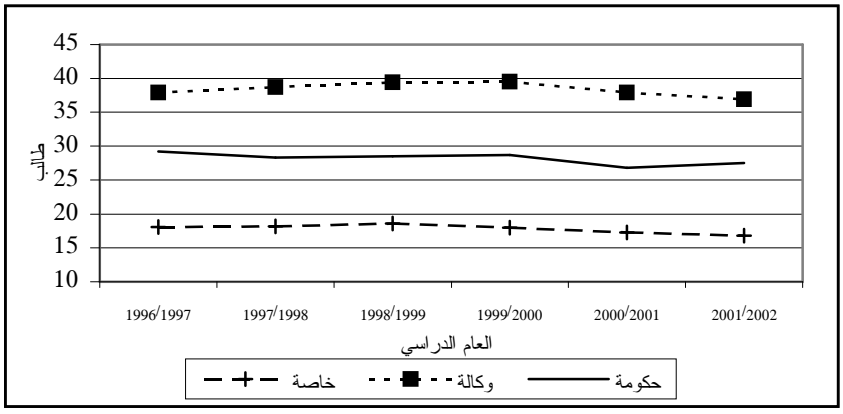

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

ويظهر شكل 4-5 أن ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم كان أكبر في القطاع الحكومي من القطاع الخاص ومن المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، ويظهر الشكل أن الاتجاه العام لمدارس الوكالة كان بارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم ما عدا في العامين الدراسيين الأخيرين، وقد يكون مرد ذلك إلى توفر مساعدات أكبر للوكالة بسبب ظروف الانتفاضة الحالية ما سمح بزيادة عدد المدرسين في المدارس التابعة لها. أما القطاع الحكومي، فقد أدت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تراجع التوظيف في القطاع العام بشكل عام ومن ضمنه قطاع التعليم.

4-3-8 تحسن في الكثافة الصفية

أظهرت البيانات أن تحسناً ملحوظاً قد تحقق على معدل عدد الطلبة لكل شعبة صفية في العام الدراسي 2002/2001، فقد انخفض هذا المعدل ليصل إلى 24.7 طالب لكل شعبة في رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن كان 25.2 طالب لكل شعبة في العام الدراسي 2001/2000، وغالبا ما يعود هذا التحسن إلى نقص عدد الطلبة في رياض الأطفال كما بينا سابقاً وليس إلى إنشاء غرف صفية جديدة فيها، أي أن التحسن في الكثافة الصفية في رياض الأطفال ناتج عن تراجع إلحاق الأهل لأبناءهم في رياض الأطفال، وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة. وانخفض هذا المعدل قليلاً في المرحلة الأساسية ليصل إلى 37.1 بعد أن كان 37.3، وارتفع في المرحلة الثانوية إلى 30.6 بعد أن كان 30.2 في العامين الدراسيين المذكورين على التوالي. وتظهر البيانات أن الكثافة الصفية في الضفة الغربية، بشكل عام، تبقى أقل من مثيلتها في قطاع غزة، ما يعني أن الحاجة لبناء غرف صفية جديدة في قطاع غزة أكبر، وذلك على الرغم من أن الكثافة الصفية في الضفة

الغربية تعتبر مرتفعة أيضاً (جدول 4-13، الملحق).

وفيما يتعلق بمعدل الكثافة الصفية حسب الجهة المشرفة، أظهرت البيانات انخفاضاً في هذا المعدل في مرحلة رياض الأطفال الذي يتبع كلياً، تقريباً، للقطاع الخاص، فقد انخفض هذا المعدل من 25.0 طالباً لكل شعبة في العام الدراسي 2001/2000 إلى 24.7 طالب لكل شعبة في العام الدراسي 2002/2001، وكان الانخفاض على هذا المعدل هو السائد في مرحلة رياض الأطفال منذ العام الدراسي 1995/1994. أما عن معدلات الكثافة الصفة في المرحلة الأساسية حسب جهة الإشراف، فتظهر البيانات أن مدارس وكالة الغوث الدولية ما زالت الأكثر اكتظاظاً، علماً بأن الوكالة لا توفر سوى هذه المرحلة التعليمية، فقد بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة 45.6 طالب لكل شعبة في العام الدراسي 2002/2001، وهو أقل من معدل العام الدراسي 2001/2000 الذي بلغ 46.1 طالب لكل شعبة، ومن الملاحظ أن هذا المعدل انخفض في العامين الدراسيين الأخيرين. أما القطاع الحكومي، فقد بلغ معدل عدد الطلبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية 36.0 طالب لكل شعبة العام الدراسي 2002/2001 وهو أقل بقليل من معدل السنة التي سبقتها والذي بلغ 36.1 طالبا لكل شعبة. أما المدارس الخاصة فتحظى بأقل معدل للطلبة للشعبة الواحدة، واقتصر على 24.4 طالب لكل شعبة العام الدراسي 2002/2001 وهو أقل من معدل العام الذي سبقه والذي بلغ 25.6 طالب لكل شعبة. وفيما يخص مرحلة التعليم الثانوي، أظهرت البيانات ثباتاً في معدل عدد الطلبة للشعبة الواحدة في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، حيث بلغ 35.5 طالب لكل شعبة في العامين الدراسيين 2001/2000 و2002/2001، وبلغ 17.7 طالب لكل شعبة في المدارس الخاصة في العامين الدراسيين المذكورين (جدول 4-14 في الملحق)

4-3-9 التعليم العالي: زيادة كبيرة في أعداد طلبة الجامعات

ارتفع عدد طلبة الجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 2002/2001 بنسبة 10.35% عن العام الدراسي 2001/2000، حيث وصل عدد الطلبة إلى 83,408 طالباً وطالبة بعد أن كان 75,579 طالباً وطالبة (جدول 4-15 في الملحق). وتظهر البيانات أن نسبة الزيادة المتحققة على طلبة الجامعات الفلسطينية تقل عن نسبة الزيادة ما بين العامين 2000/1999 و2001/2000 والتي بلغت 14.43%، وهو ما يعني تراجعاً في نسبة الزيادة السنوية على طلبة الجامعات في السنة الدراسية الأخيرة وبشكل ملحوظ، وهي السنة التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى. وقد يكون مرد ذلك إما لتوجه بعض الطلبة للدراسة في الخارج بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الجامعات الفلسطينية والإعاقات التي تضعها قوات الاحتلال الإسرائيلي على وصول الطلبة لجامعاتهم، أو سياسة منع التجول التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على المدن الرئيسية والتي تقع فيها معظم الجامعات الرئيسية، وبخاصة في الضفة الغربية كجامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيت لحم، وجامعة الخليل وغيرها. كما قد يكون سبب تراجع نسبة الزيادة في أعداد الطلبة لسوء الأوضاع الاقتصادية للسكان، ما يعني ضعف القدرة لديهم على تغطية تكاليف التعليم العالي لأبنائهم.

وعلى صعيد توزع أعداد طلبة الجامعات بين الجنسين، تظهر البيانات أن الزيادة النسبية في عدد الطالبات كانت أعلى من الزيادة النسبية في عدد الطلاب الذكور، وبلغت نسبة الزيادة 11.89% و9.01% على التوالي ما بين العامين الدراسيين 2001/2000 و2002/2001، وهو الاتجاه نفسه الذي تحقق ما بين العامين الدراسيين 2000/1999 و2001/2000 (أنظر جدول 4-15 في الملحق). تدلل هذه النسب على أن الفجوة ما بين عدد الطلبة الذكور

والإناث آخذة في التقلص سنوياً، بحيث أصبحت نسبة الطالبات في الجامعات الفلسطينية تساوي 47.44% مقابل 52.56% للطلاب الذكور من إجمالي طلبة الجامعات العام الدراسي 2002/2001، هذا بعد أن كانت نسبة الإناث تساوي 46.78% العام الدراسي 2001/2000، وتتوافق هذه النتائج مع الاتجاه السائد منذ العام الدراسي 1995/1994، حيث أن الفجوة بين الجنسين آخذة في التقلص فيما يتعلق بالالتحاق بالجامعات (أنظر شكل 4-6).

شكل 4-6: توزيع الطلبة في الجامعات الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 2002/2001-1995/1994

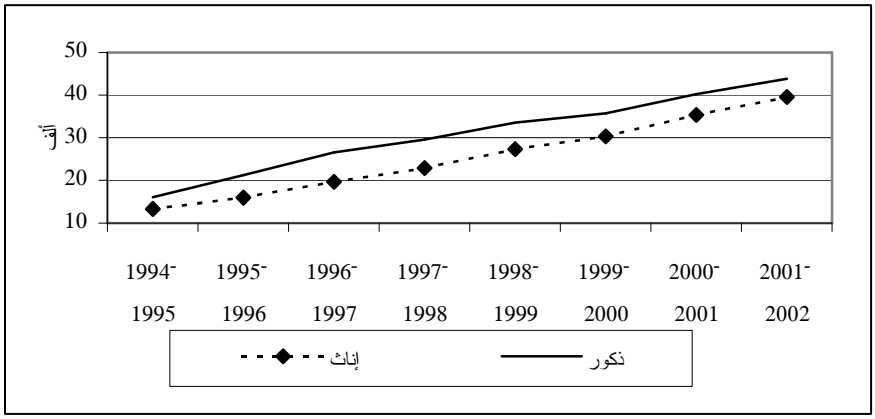

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

وقد تحققت زيادة، أيضاً، على أعداد الطلبة في كليات المجتمع المتوسطة العام 2002/2001، حيث وصل عدد الطلبة في هذه الكليات إلى 5,313 طالباً وطالبة بعد أن كان عددهم 4.964 طالباً وطالبة العام 2001/2000، أي بزيادة نسبتها 7.03%. ومن الملاحظ أن زيادة كبيرة تحققت على عدد طلبة الكليات المتوسطة على الرغم من أن هذا العدد حقق تراجعاً في العام 2001/2000 عن العام 2000/1999 بنسبة 3.74%. وقد شملت الزيادة كلا الجنسين في العام الدراسي الأخير، على الرغم من أن التراجع الذي تحقق في العام الدراسي الذي سبقه اقتصر على الذكور. وقد يكون مرد الزيادة الكبيرة في طلبة الكليات إلى التراجع في نسبة الزيادة على طلبة الجامعات الفلسطينية، أي أن البديل لدى الطلبة الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالجامعات هو الالتحاق بكليات المجتمع المتوسطة (أنظر الجدول 4-15 في الملحق).

وعلى صعيد الخريجين من الجامعات الفلسطينية، فقد ارتفع عددهم في العام 2001/2000 ليصل إلى 10,794 طالبا وطالبة بعد أن كان 9,304 طلاب وطالبات العام 2000/1999، أي بزيادة قدرها 16.01%، وهي نسبة أعلى من الزيادة التي تحققت بين العامين الدراسيين 1999/1998 و2000/1999 والتي بلغت 11.03%. وتظهر البيانات أن نسبة الخريجات الإناث من الجامعات الفلسطينية بلغت 49.89%، ونسبة الخريجين الذكور 50.11% من إجمالي عدد الخريجين في العام الدراسي 2001/2000، وهو ما يعني أن الفجوة في عدد الخريجين بين الجنسين محدودة جداً، والواقع أن هذه الفجوة آخذة في التقلص سنوياً، حيث أن نسبة

الخريجات الإناث في العام الدراسي 2000/1999 كانت 49.30% من إجمالي الخريجين.

أما الخريجون من كليات المجتمع المتوسطة، فازداد عددهم ليصل إلى 2,344 طالباً وطالبة العام الدراسي 2001/2000 بعد أن كان 2,004 طلاب وطالبات العام 2000/1999، أي بزيادة قدرها 16.96%، وهي أعلى من نسبة الزيادة المتحققة بين السنتين الدراسيتين السابقتين على السنوات المذكورة والتي بلغت 12.58%. وقد كانت الزيادة مقتصرة على الخريجين الذكور، حيث ارتفع عددهم من 797 طالباً العام 2000/1999 إلى 1,140 طالباً العام 2001/2000 أي بزيادة قدرها 43.03%، في حين انخفض عدد الخريجات الإناث من 1,207 طالبات في العام 2000/1999 إلى 1,204 طالبات العام 2001/2000

4-4 أثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم الفلسطيني

نشرت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تقريراً ملخصاً حول الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني في الفترة 2000/9/29 إلى 2002/11/17 وأظهر التقرير أن عدد الشهداء من الطلبة في الفترة المذكورة بلغ 271 شهيداً، حيث استشهد 96 طالباً في العام الدراسي 2001/2000، واستشهد 151 طالباً في العام الدراسي 2002/2001، واستشهد 24 طالباً في العام الدراسي الذي تلاه. وبالإضافة لهذا العدد من الشهداء من طلاب المدارس، فإن عدداً من موظفي قطاع التعليم قد استشهدوا، أيضاً، في الفترة المذكورة، حيث استشهد 20 موظفاً، منهم موظفون استشهدوا في العام الدراسي 2001/2000، و17 موظفاً في العام الدراسي 2002/2001، وخمسة موظفين في العام الدراسي الأخير. وما من شك بأن هذا العدد الكبير من الشهداء من الطلبة والموظفين له آثاره الكبيرة على العملية التعليمية برمتها، وبخاصة من النواحي النفسية، وخلق حالة من عدم الأمان لدى الطلبة، ما يؤدي إلى تراجع في التحصيل الأكاديمي لديهم.

أما من ناحية الجرحى، فقد بلغ عدد الجرحى من الطلبة في الفترة المذكورة 2727 طالباً، منهم 2,151 جرحوا في السنة الأولى، و476 طالباً جرحوا في السنة الثانية، و98 طالباً في السنة الدراسية الثالثة التي لا تزال قائمة. وقد جرح، أيضاً، 36 موظفاً، وجميعهم جرحوا في السنة الدراسية الثانية التي تخللتها الانتفاضة. وما من شك، أيضاً، أن هذا العدد الكبير من الجرحى بين الطلبة والموظفين له انعكاساته على العملية التعليمية برمتها وعلى مستوى التحصيل العلمي للطلبة.

بالإضافة للشهداء والجرحى من الطلبة والموظفين في قطاع التعليم، فإن عدداً كبيراً أيضاً منهم اعتقل، والكثير ممن اعتقلوا ما زالوا في المعتقلات. فقد بلغ عدد الطلبة الذين اعتقلوا في الفترة التي يشملها التقرير 278 طالباً و95 موظفاً، ما يحرمهم من حقهم إما في تلقي تعليمهم في حالة الطلبة أم في الالتحاق بأعمالهم وأداء واجبهم تجاه طلابهم كما في حالة الموظفين.

ولم تقتصر إجراءات القمع الإسرائيلية على البشر، وإنما لحقت أضرار كبيرة بالمؤسسات التعليمية نتيجة للعدوان الإسرائيلي عليها. فقد أظهر التقرير المذكور أن 256 مدرسة قد تعرضت للقصف أو الاقتحام في الفترة التي شملها، وأن 3 من المدارس قد حولها الاحتلال الإسرائيلي إلى ثكنات عسكرية. هذا يعني أن الكثير من الطلبة لم يستطيعوا الالتحاق بمدارسهم لفترات طويلة، وبالتالي حرمانهم من حقهم في التعليم الذي تقره القوانين والأعراف الدولية كافة. وقد أغلق الاحتلال الإسرائيلي 7 مدارس بأوامر

عسكرية حظرت دخول الطلبة والمعلمين لها فترة إغلاقها، وتراوحت فترة إغلاق هذه المدارس بين شهر في أقلها وشهرين.

إضافة لذلك، أدت سياسة الحصار وعزل المناطق التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية إلى تعطيل العملية الدراسية في كثير من الأحيان، حيث حالت هذه السياسة دون وصول المدرسين والطلبة إلى مدارسهم، ووصل النقص في الهيئات التدريسية في الفترة المذكورة في أقله 10% وفي أكثره 90% من المعلمين والمعلمات الأصليين في كل مدرسة.

وعلى الرغم من عدم توفر تقارير عن مدى تأثر الجامعات الفلسطينية بسياسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية، فإن الغالبية العظمى من هذه الجامعات، وبخاصة في الضفة الغربية في المدن الرئيسية، وتعرض هذه المدن لمنع التجول لفترات طويلة، كان له أثره على سير العملية التعليمية فيها، وحتى جامعة بيرزيت التي لا تقع في مدينة رئيسية، شلت العملية التعليمية فيها بسبب الحواجز العسكرية المقامة على مداخل بلدة بيرزيت والتي حالت دون وصول الطلبة أو الموظفين في الجامعة في كثير من الأحيان.

بشكل عام، أثرت سياسات الاحتلال على العملية التعليمية برمتها، وحرمت الشعب الفلسطيني من أقل حقوقه التي تحفظها الأعراف والقوانين الدولية لكل البشر. وكان للإجراءات الإسرائيلية أثر بالغ في نوعية التعليم التي يتلقاها الطلبة الفلسطينيون، حيث أن نقص عدد الأيام الدراسية في العام الدراسي بسبب سياسات منع التجول، وبسبب عدم مقدرة الطلبة والموظفين من الوصول إلى مدارسهم، إضافة إلى الحالة النفسية التي يعيشها الطلبة كأطفال، له تأثير كبير على المستوى التعليمي الذي يتلقاه الطلبة، وبالتالي على مخرجات العملية التعليمية التي سيكون لها أثر كبير على مجمل الحياة الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

5- مؤشرات ثقافية

يغطي هذا العدد من المراقب الاجتماعي عدداً من المؤشرات الثقافية التي يتوفر عنها بيانات خاصة بالعام 2001. وتعطي هذه البيانات صورة عامة عن أهم خصائص هذا الحقل، واتجاهات تطوره.

ويتناول هذا القسم، أيضاً، بعض البيانات التي تخص أعواماً سابقة حول بعض المؤشرات المهمة، وبخاصة مشاركة الأفراد في بعض الأنشطة الثقافية. وهي بيانات نشرت حديثاً، وتساهم في زيادة توضيح معالم الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تعتمد بيانات هذا القسم على البيانات الإحصائية التي وفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقريره عن إحصاءات الثقافة في الأراضي الفلسطينية للعام 2001، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

5-1 ثلثا المراكز الثقافية المرخصة[9] في الضفة الغربية وقطاع غزة غير عاملة

ازداد عدد المراكز الثقافية المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة بـــ 21 مركزاً خلال العام 2001، وبلغ عددها 199 مركزاً. يوجد منها 158 مركزاً في الضفة الغربية، بزيادة 16 مركزاً عن العام السابق. ويوجد 41 مركزاً في قطاع غزة، بزيادة 5

[9] لا تشمل هذه البيانات المراكز الثقافية الحكومية، أو النشاطات الثقافية للمنظمات التي لا يجري ترخيصها تحت هذا الاسم.

مراكز عن العام 2000.

وازداد عدد المراكز العاملة[10] بثلاثة مراكز فقط خلال العام 2001، حيث بلغ عددها 69 مركزاً. وجاءت الزيادة في الضفة الغربية حيث بلغ عدد المراكز العاملة فيها 51 مركزاً. وبقي عدد المراكز العاملة في قطاع غزة العام 2001 كما كان في العام السابق، أي 18 مركزاً عاملاً. ومن الجدير بالذكر أن العام 2000 شهد تراجعاً في عدد المراكز العاملة في الضفة والقطاع مقارنة بالعام 1999، حيث تراجعت المراكز العاملة بنسبة 10.8%.

وبلغ عدد المراكز المغلقة أو التي لم تقم بأي نشاط 130 مركزاً العام 2001. حصل 107 منها على ترخيصه في الضفة الغربية، وحصل 23 مركزاً على تراخيصهم في قطاع غزة.

تظهر البيانات المتوفرة تركزاً للمراكز الثقافية العاملة في محافظتي الخليل ونابلس، حيث يوجد فيهما 37 مركزاً من أصل 51 مركزاً عاملاً في الضفة الغربية. أي أن 41.2% من المراكز العاملة في الضفة الغربية موجودة في محافظة الخليل، و31.4% موجود في محافظة نابلس. وتتركز المراكز العاملة في قطاع غزة في محافظتي غزة ودير البلح، اللتين يوجد فيهما 14 مركزاً عاملاً من أصل 18 مركزاً، أي 38.9% و38.9% على التوالي من المراكز العاملة في قطاع غزة (جدول 5-1).

تختلف المراكز الثقافية العاملة من حيث حجمها وحجم نشاطاتها وفاعليتها. أي لا يوجد تطابق بين توزيع المراكز الثقافية على المحافظات، وفاعلية النشاطات الثقافية فيها. فعلى سبيل المثال، تحظى محافظة رام الله، وبخاصة مدينتي رام الله والبيرة، بحصة كبيرة من الأنشطة الثقافية المتنوعة، من محاضرات وورشات عمل ومؤتمرات، ونشاطات فنية، وعروض مسرحية وسينمائية، وأنشطة ترفيهية للأطفال، وما إلى ذلك. وعلى الرغم من ذلك لا يوجد في محافظة رام الله والبيرة سوى 3 مراكز عاملة. ويعود ذلك إلى أن المراكز العاملة في رام الله والبيرة كبيرة الحجم، وإلى وجود عدد من المؤسسات الثقافية المصنفة مؤسسات حكومية، أو خاصة مثل مركز خليل السكاكيني/ وسينماتك القصبة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بعض المؤسسات غير المرخصة كمؤسسات ثقافية، بنشاطات ثقافية واسعة، مثل سرية رام الله الأولى ومركز بلدنا الثقافي.

وقد تعكس الفجوة الكبيرة بين عدد المراكز المرخصة والمراكز العاملة، ضعفاً في جدية القائمين على ترخيص معظم هذه المراكز، ما يوجب تشديد وزارة الثقافة، التي تمنح التراخيص لهذه المراكز، من متابعاتها لنشاطات المراكز المرخصة، كأن تحدد سقفاً زمنياً تقوم بعده بإلغاء الترخيص، أو منحه لآخرين.

5-1-1 زيادة في عدد الأنشطة الثقافية

شملت نشاطات المراكز الثقافية العاملة خلال العام 2001 عقد الندوات والمحاضرات والدورات العامة والعروض الفنية والمعارض. وتتوزع الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية كما يلي: 502 ندوة، 109 محاضرات، 1181 دورة عامة، 290 عرضاً فنياً و124 معرضاً فنياً.

ومقارنة بنشاطات المراكز الثقافية العام 2000، فقد ازداد عقد الندوات بنسبة 14% العام 2001، وزادت الدورات العامة بنسبة 8%، والمعارض الفنية بنسبة 29% للفترة نفسها، وحافظت العروض الفنية، تقريباً على العدد نفسه، حيث زاد عدد العروض الفنية التي تقدمها المراكز الثقافية 4 عروض فقط خلال العام 2001 مقارنة بالعام السابق، فيما تراجعت المحاضرات بنسبة كبيرة، بلغت 33%.

5-1-2 تراجع كبير في عدد المشاركين في

[10] أي المراكز التي مارست نشاطات خلال العام 2001.

النشاطات الثقافية

وحظيت المعارض الفنية بالعدد الأكبر من رواد النشاطات الثقافية في المراكز الثقافية، حيث بلغ عدد الزائرين لهذه المعارض 110,772 زائراً، تلاها عدد المشاركين في الدورات العامة، وبلغ عدد المشاركين فيها 56,751 مشاركا، تلاها عدد المشاهدين للعروض الفنية، وبلغ 43,624 مشاهداً، ثم الندوات وبلغ عدد الحاضرين لها 23,288 شخصاً، وأخيراً المحاضرات وبلغ عدد الحاضرين 4,056 شخصاً.

تظهر هذه البيانات تحسناً في عدد المشاركين في نشاطات المراكز الثقافية العام 2001 مقارنة مع العام 2000، حيث تضاعف عدد زوار المعارض الفنية أكثر من مرة، وبلغت نسبة الزيادة 265% مقارنة بالعام 2000، لكنها ما زالت أقل من زوار معارض هذه المراكز العام 1999 كثيراً، حيث لا يزيد زوار معارض المراكز الثقافية العام 2001 على 59% من زوارها 1999.

واستمر ازدياد عدد المشاركين في الدورات العامة خلال العام 2001 مقارنة بالعامين 2000 و1999، حيث زاد عدد المشاركين في هذه الدورات بنسبة 79% مقارنة بالعام 2000، وزاد بنسبة 87% مقارنة بالعام 1999.

وعاود عدد المشاركين في الندوات التي عقدتها المراكز الثقافية خلال العام 2001 إلى الازدياد، حيث زاد عددهم بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق، واقترب عددهم من عدد المشاركين في الندوات التي عقدتها هذه المراكز العام 1999.

فيما استمر تراجع عدد المشاركين في العروض الفنية، العام 2001، حيث كانت نسبة التراجع 30% مقارنة بالعام 2000، وبنسبة 54% مقارنة بالعام 1999، أي أقل من النصف.

وتراجع عدد المشاركين في المحاضرات العامة التي عقدتها المراكز الثقافية خلال العام 2001 إلى أقل من النصف مقارنة بالعام السابق. ويقترب من عددهم خلال العام 1999.

ويتبين من خلال المعطيات السابقة تأثير إجراءات القمع الاحتلالية الكبير على بعض الأنشطة الثقافية، وبخاصة العروض الفنية. حيث توقفت المهرجانات العامة، والتي كانت تستقطب حضوراً واسعاً. كما توقف معرض الكتاب الدولي الذي أصبح تقليداً سنويا في السنوات الأخيرة، نتيجة لإجراءات القمع الاحتلالية.

وشكل القمع الاحتلالي، وسبل مواجهته، والتداعيات الناتجة عن حالة الاشتباك المتواصلة مع الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى، قضايا رئيسية للأنشطة الثقافية في الضفة والقطاع.

5-2 ثبات في عدد الصحف اليومية الصادرة

حافظت الصحف اليومية على عددها خلال السنوات 1998-2001، حيث تصدر 3 صحف بصورة يومية. وتصدر 7 صحف أسبوعياً، و3 صحف تصدر كل أسبوعين، و 3 صحف تصدر شهرياً. أي أن عدد الصحف الصادرة 16 صحيفة، وهو العدد نفسه للعام 2000. وتصدر 11 صحيفة في الضفة الغربية، بزيادة 3 صحف مقارنة بالعام 1999. وتصدر 5 صحف في قطاع غزة، حيث حافظ عدد الصحف الصادرة في قطاع غزة على ثباته خلال الأعوام 1998-2001.

وتتوزع الصحف العاملة حسب نوعها في العام 2001، ما بين 13 صحف سياسية، بزيادة 3 صحف مقارنة بالعام 2000، و3 صحف غير سياسية، بتراجع 3 صحف مقارنة بالعام 2000.

وبلغ عدد الصحف المرخصة العام 2001 في الضفة الغربية وقطاع غزة 25 صحيفة، بتراجع 8 صحف عن العام 2000. منها 19 صحيفة في الضفة الغربية، و6 في قطاع غزة.

5-3 زيادة عدد المجلات المرخصة

بلغ عدد المجلات المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة 121 مجلة في العام 2001، أي بزيادة قدرها 8 مجلات عن العام 2000. منها 97 مجلة مرخصة في الضفة الغربية العام 2001، بزيادة مقدارها 8 مجلات عن العام السابق. وحافظت المجلات المرخصة على عددها في قطاع غزة وهو 24 مجلة العام 2001.

وعلى الرغم من تزايد عدد المجلات المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1998-2001، فإن عدد المجلات الصادرة قد انخفض من 42 مجلة العام 1998 إلى 33 مجلة العام 1999، وتناقص عددها العام 2000 إلى 32 مجلة، ثم إلى 30 مجلة العام 2001. وتتركز المجلات الصادرة العام 2001 في الضفة الغربية، حيث أن 83.3% من المجلات الصادرة تصدر فيها، وتتركز في محافظتي القدس ورام الله والبيرة، في حين تقتصر النسبة على 16.6% في قطاع غزة وجميعها تصدر في محافظة غزة باستثناء مجلة واحدة تصدر في محافظة خانيونس، ومجلة واحدة تصدر في محافظة شمال غزة.

وتصدر معظم المجلات العاملة شهرياً، فقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2001 أن 19 مجلة تصدر شهرياً، وتصدر 9 مجلات فصليا، وتصدر مجلة واحدة كل أسبوع، وتصدر مجلة واحدة كل أسبوعين.

وتوزعت المجلات الصادرة حسب تخصصها على النحو التالي: 3 مجلات للأطفال، و3 مجلات ثقافية، و2 سياسية، و2 دينية، وواحدة علمية، وواحدة طبية، و9 مجلات شاملة، بالإضافة إلى 9 مجلات تختص بأمور أخرى.

5-4 تراجع في عدد المتاحف المرخصة وتراجع عدد العامل منها

تراجع عدد المتاحف المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة من 17 متحفاً العام 2000 إلى 15 متحفاً العام 2001. ويوجد 13 متحفاً مرخصاً في الضفة الغربية، يتركز معظمها في وسطها وجنوبها، ومتحفان في قطاع غزة. وتراجع عدد العامل من هذه المتاحف من 10 متاحف في العام 2000 إلى 9 متاحف في العام 2001، جميعها في الضفة الغربية. وتختص غالبية المتاحف العاملة بالآثار والتراث والأزياء.

وكشفت البيانات عن تراجع ملحوظ في عدد زوار المتاحف العام 2001 مقارنة بالعام 2000، بحيث تراجع من 117,761 إلى 15,751 زائراً.

5-5 تراجع عدد المسارح المرخصة

تراجع عدد المسارح المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة من 15 مسرحاً العام 2000 إلى 9 مسارح العام 2001، موزعة إلى 8 مسارح منها في الضفة الغربية ومسرح واحد في قطاع غزة.[11] واقتصر عدد العامل من هذه المسارح على 5 مسارح العام 2001، والمسارح الأربعة الباقية مغلقة (جميعها في الضفة).

وبلغ عدد المسرحيات المعروضة العام 2001 في المسارح كافة 196 مسرحية، منها 195 مسرحية في الضفة الغربية ومسرحية واحدة في قطاع غزة. وتوزعت المسرحيات المعروضة حسب

[11] ويذكر أن عدد المسارح المرخصة انخفض العام 1999 بمسرح واحد مقارنة بالعام 1998.

الجمهور المستهدف كما يلي: 98 مسرحية للأطفـــال، و88 مسرحية للكبار، و10 مسرحيات للأطفال والكبار على حد سواء. وبلغ عدد المشاهدين للمسرحيات المعروضة 45,681 مشاهداً خلال العام 2001.

في حين بلغ عدد المسرحيات المعروضة العام 2000 في المسارح كافة 256 مسرحية، منها 251 مسرحية في الضفة الغربية و5 مسرحيات في قطاع غزة. وتوزعت المسرحيات المعروضة حسب الجمهور المستهدف كما يلي: 139 مسرحية للأطفـــال، و102 مسرحية للكبار، و15 مسرحية للأطفال والكبار على حد سواء. وبلغ عدد المشاهدين للمسرحيات المعروضة 84,166 مشاهداً خلال العام 2000.

5-6 خلو قطاع غزة من دور السينما المرخصة

ارتفع عدد دور السينما المرخصة من ثلاث العام 2000 إلى 4 دور سينما في العام 2001، وجميعها في الضفة الغربية، وهي موجودة في مدن البيرة ونابلس وطولكرم.

عرضت دور السينما المرخصة 350 فيلماً العام 2001، منها 28 فيلماً عربياً و322 فيلماً أجنبياً. وبلغ عدد المشاهدين لهذه الأفلام 41,257 مشاهداً، في حين عرضت 211 فيلماً العام 2000، منها 76 فيلماً عربياً و135 فيلماً أجنبياً، وبلغ عدد المشاهدين لهذه الأفلام 18,914 مشاهداً. وتنظم بعض المراكز والمؤسسات الثقافية عروضاً سينمائية منتظمة، مثل مركز الفن والقصبة.

5-7 زيادة عدد محطات الإذاعة وثبات عدد محطات التلفزيون

بلغ عدد محطات الإذاعة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 15 محطة إذاعية العام 2001، بزيادة ثلاث محطات مقارنة بالعام 2000. ويمثل ذلك زيادة بـــ 7 محطات إذاعية عن العام 1998، وبزيادة 4 محطات عن العام 1999. وتوزعت هذه المحطات إلى 14 محطة إذاعية محلية، وجميعها تجارية، وتقع في الضفة الغربية. وإذاعة واحدة وطنية (صوت فلسطين) وهي المحطة الحكومية الوحيدة، ومركزها الرئيسي في رام الله.

وحافظت المحطات التلفزيونية العاملة على عددها في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2001 مقارنة بالعام السابق، وبلغ عددها 32 محطة تلفزيونية، بزيادة محطتين تلفزيونيتين عن العام 1998 ويذكر أنه لم تعمل أية محطة جديدة العام 1999. وتوزعت هذه المحطات إلى 31 محطة تلفزيونية محلية وجميعها تجارية، وهي موجودة في الضفة الغربية. ومحطة تلفزيونية واحدة وطنية (تلفزيون فلسطين) وهو المحطة التلفزيونية الحكومية الوحيدة، واستوديوهاتها الرئيسية في غزة، ولها استوديوهات فرعية في رم الله.

5-8 مشاركة الأفراد في الأنشطة الثقافية

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريراً إحصائياً بعنوان الواقع الثقافي في الأراضي الفلسطينية 1999-2000، ويوفر هذا التقرير عدداً من المؤشرات الأساسية حول الخصائص الثقافية للمجتمع الفلسطيني، ويشتمل التقرير على العديد من المؤشرات حول عادة القراءة، ومطالعة الصحف، والاستماع للراديو، ومشاهدة التلفزيون، والعلاقة بالمؤسسات الثقافية، وممارسة أنشطة ثقافية، أو الرغبة في ممارستها. كما يوفر بيانات حول العديد من المواضيع المرتبطة باستخدام وسائل الإعلام, المسموعة أو المرئية أو المقروءة، وانتشار الحواسيب والاتصال بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت). بالإضافة إلى

توفير بيانات حول المؤسسات الثقافية. وقد استند إعداد التقرير على مصادر عدة، منها مسح استخدام الوقت الفلسطيني 2000/1999، ومسح وسائل الإعلام 2000، وبيانات سجلات المؤسسات الثقافية. ونعرض فيما يلي بعض البيانات التي تعطي صورة عن المشاركة في الأنشطة الثقافية، على الرغم من أنها تتعلق بسنوات سابقة، وذلك لأهميتها في توضيح المشهد الثقافي في الضفة والقطاع.

5-8-1 الاستماع للراديو

يستمع 51.3% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في المجتمع الفلسطيني للراديو مرة واحدة في الأسبوع على الأقل، تتوزع بواقع 50.9% في الضفة الغربية و52.1% في قطاع غزة، وذلك في العام 1999.

وحول أعلى معدل لساعات الاستماع اليومية للراديو، فقد تبين أن 16.8% من الأفراد في المجتمع الفلسطيني يستمعون للراديو لمدة تتراوح بين ساعة إلى ساعتين، وقد بلغت هذه النسبة بين الذكور والإناث 17.7% و16.0% على التوالي، علماً أن 66.5% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في المجتمع الفلسطيني لا يستمعون للراديو بشكل يومي، تتوزع بواقع 63.6% للذكور و69.4% للإناث.

5-8-2 مشاهدة التلفزيون

يشاهد 87.1% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر التلفزيون مرة واحدة في الأسبوع على الأقل العام 1999. ويلاحظ من النتائج أن معدلات مشاهدة التلفزيون في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، فقد بلغت النسبة في الضفة الغربية 88.2% مقارنة مع 85.2% في قطاع غزة.

وحول أعلى معدل لساعات المشاهدة اليومية للتلفزيون، فقد تبين أن 42.7% من الأفراد في المجتمع الفلسطيني يشاهدون التلفزيون لمدة تتراوح بين ساعة إلى ساعتين، وقد بلغت هذه النسبة بين الذكور والإناث 44.8% و40.6% على التوالي، علماً أن 19.3% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في المجتمع الفلسطيني لا يشاهدون التلفزيون بشكل يومي، وقد بلغت هذه النسبة بين الذكور 18.9% وبين الإناث 19.7%.

5-8-3 قراءة الصحف

يقرأ الصحف مرة واحدة في الأسبوع على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة 28.3% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر العام 1999. ولا يوجد اختلاف ملحوظ في هذه النسبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي حين بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 27.9% فقد بلغت 29.1% في قطاع غزة.

وبينت النتائج، أيضاً، أن نسبة الذكور الذين يقرؤون الصحف مرة واحدة في الأسبوع على الأقل أعلى منها لدى الإناث، فقد بلغت النسبة للذكور 34.7%، وللإناث 21.8%.

يوجد اختلاف ملحوظ بين الذكور والإناث، في نسبة الأفراد الذين يقرؤون الصحف بشكل يومي، فقد بلغت النسبة للذكور 18.9%، وللإناث 8.6%. ويقرأ الصحف بشكل يومي 13.9% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في المجتمع الفلسطيني.

وحول أعلى معدل لساعات قراءة الصحف اليومية، فقد تبين أن 10.2% من الأفراد في المجتمع الفلسطيني يقرؤون الصحف لمدة تقل عن نصف ساعة، وقد بلغت هذه النسبة بين الذكور والإناث 13.3% و7.0% على التوالي، علماً أن 86.1% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في المجتمع الفلسطيني لا يقرؤون الصحف بشكل يومي، وقد بلغت

هذه النسبة بين الذكور 81.1% وبين الإناث 91.4%.

5-8-4 قراءة الكتب

لم يقم 68.6% من الأفراد الذين أعمارهم 10 سنوات فأكثر في المجتمع بقراءة كتب خلال 12 شهراً السابقة للمقابلة، كما بين ذلك مسح استخدام الوقت العام 1999 تتوزع بواقع 70.1% في الضفة الغربية مقابل 65.6% في قطاع غزة. وبينت نتائج المسح عدم وجود فرق بين الإناث والذكور الذين لم يقوموا بقراءة الكتب.

وقد تراوح معدل عدد الكتب المقروءة للأفراد الذين قاموا بقراءة كتب في الغالب ما بين كتاب واحد وخمسة كتب، فقد تبين أن 8.9% من الأفراد في المجتمع الفلسطيني قاموا بقراءة كتاب واحد، و6.1% قاموا بقراءة كتابين، بينما 8.8% قاموا بقراءة ثلاثة إلى خمسة كتب، خلال الـ 12 شهراً السابقة على المسح الذي أجري العام 1999.

5-8-5 ممارسة الأفراد للأنشطة الثقافية والترفيهية[12]

حضر 20.0% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية ندوات ومحاضرات عامة العام 1999. ومارس 19.3% الألعاب الرياضية، و13.5% يمارسون هواية الرسم، و11.8% يشاركون في نشاطات جمعيات أو نوادٍ. ووجد أن نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) في الضفة الغربية، الذين يحضرون ندوات ومحاضرات عامة بلغت 14.8%، وأن 13.7% يمارسون الألعاب الرياضية، و10.2% يمارسون هواية الرسم، وهي أقل من نسب الأفراد في قطاع غزة، حيث بلغت هذه النسب في قطاع غزة 29.6%، 29.9%، 19.6% على التوالي. بينما وجد أن نسبة الأفراد في الضفة الغربية الذين يشاركون في فرق رقص وموسيقى أو غناء أعلى منها في قطاع غزة. كما وجد أن ممارسة الإناث للألعاب الرياضية متدنية جداً مقارنة مع الذكور، حيث بلغت هذه النسبة 10.1% و28.4% على التوالي.

تبين أن 36.0% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) في المجتمع الفلسطيني يرغبون في القيام بنشاطات ثقافية أثناء وقت فراغهم ولم يقوموا بها، ولا تختلف كثيراً هذه النسبة بين الأفراد الذكور والإناث، والتي بلغت نسبتهم 35.1% و36.8% على التوالي، وبلغت هذه النسبة 29.0% بين الأفراد في الضفة الغربية، و49.0% بين الأفراد في قطاع غزة.

وتشير النتائج إلى أن السبب الرئيس الذي منع الأفراد (10 سنوات فأكثر) على مستوى الأراضي الفلسطينية من القيام بالنشاطات الثقافية يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر الوقت، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين أفادوا بذلك 45.1%، و28.1% لعدم توفر المنشآت الثقافية العامة، و8.6% لعدم توفر المال. بينما أفاد 4.5% منهم أن السبب يعود إلى عدم توفر الحافز الشخصي، و3.3% منهم عزوا ذلك إلى عدم توفر معلومات حول المنشآت الثقافية العامة، و2.1% عزوا ذلك إلى صعوبة المواصلات. ولا تتفاوت هذه النسب كثيراً بين الأفراد الذكور والإناث.

ووجد أن 39.2% من الأفراد على مستوى الضفة الغربية لم يقوموا بالنشاطات الثقافية بسبب عدم توفر الوقت، و35.2% لعدم توفر المنشآت الثقافية العامة، و9.8% لعدم توفر المال، و3.5% لعدم توفر المعلومات حول المنشآت الثقافية العامة، بينما أفاد 4.7% منهم أن السبب يعود إلى عدم توفر الحافز الشخصي، و2.0% عزوا ذلك إلى صعوبة المواصلات. أما في قطاع غزة، فقد وجد أن السبب الرئيس يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر الوقت،

[12] بيانات المشاركة في نشاطات ثقافية تعود للعام 1999.

حيث بلغت النسبة 51.2%، و20.3% لعدم توفر المنشآت الثقافية العامة، و7.2% لعدم توفر المال، و4.4% لعدم توفر الحافز الشخصي، بينما أفاد 3.1% منهم أن السبب يعود إلى عدم توفر المعلومات حول المنشآت الثقافية العامة، و2.3% عزوا ذلك إلى صعوبة المواصلات.

5-9 إخراس الصحافة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية اعتداءاتها على الصحافيين والمؤسسات الصحافية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتأتي هذه الممارسات في سياق سياسة إسرائيلية منهجية تهدف إلى عزل الأراضي الفلسطينية المحتلة عن باقي أرجاء العالم والاستفراد بها واقتراف العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تلك الأراضي، وهي الانتهاكات التي أصبحت نمطاً في سلوك قوات الاحتلال تجاه المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

بلغ عدد الاعتداءات التي نفذتها قوات الاحتلال منذ انطلاق انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/29 حتى 2002/9/30، وفقاً لما تم توثيقه لدى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة، ما لا يقل عن 459 حالة اعتداء، صنفت كما يلي:

4 حالات قتل فيها خمسة صحافيين على أيدي قوات الاحتلال.
128 حالة تعرض فيها صحافيون لإطلاق نار من قبل قوات الاحتلال، وأصيبوا بجروح مختلفة.
61 حالة تعرض فيها صحافيون لإطلاق نار من قبل قوات الاحتلال، ولكنهم لم يصابوا بأذى.
60 حالة تعرض فيها صحافيون للضرب والإهانة من قبل قوات الاحتلال.
138 حالة تعرض فيها صحافيون للاحتجاز والاستجواب من قبل قوات الاحتلال.
21 حالة قصفت ونسفت فيها قوات الاحتلال محطات إذاعية وتلفزيونية.
43 حالة صادرت فيها قوات الاحتلال بطاقات صحافية وأجهزة ومعدات صحافية خاصة بصحافيين.
3 حالات مداهمة لمنازل صحافيين.
(ttp://www.pchrgaza.org)

6- الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة

تواصل الحصار الإسرائيلي الصارم للضفة الغربية وقطاع غزة منذ 29 أيلول 2000، وترافق ذلك مع سياسة إغلاق المدن وعزلها عن محيطها الريفي، وعزل المحافظات والتجمعات السكانية عن بعضها البعض، وإغلاق العديد من الشوارع الحيوية. وشهدت إجراءات القمع الإسرائيلية تصعيداً مبرمجاً، شمل احتلال المدن الفلسطينية وفرض منع التجول المشدد عليها لفترات طويلة. وعمدت قوات الاحتلال إلى تدمير البنية التحتية، ومنشآت وأشغال الفلسطينيين، وتدمير وحرق المزروعات، وتجريف الأراضي، وتدمير ممنهج للمنازل في مناطق مختارة، بالإضافة إلى استهداف حياة المواطن الفلسطيني، وإذلاله يومياً على عشرات الحواجز المنتشرة في الضفة والقطاع.

لقد أدت إجراءات القمع الإسرائيلية إلى تدهور نوعية الحياة في الضفة والقطاع، وجعلت من البيانات حول بعض المؤشرات، مثل محتويات المنزل، وتوفر الضمانات، وخدمات البنية التحتية، ليست ذات معنى، ما دام استخدام معظمها مرهوناً بإرادة جنود الاحتلال. ولا تستطيع أن تشعر المواطن الفلسطيني بأية درجة من الأمان على حياته أو كرامته أو ممتلكاته، أو أن توسع من حرية الاختيار لديه. فهو ينتظر إعلان الجنود تعليق منع التجول، حتى ينتقل إلى مكان عمله أو دراسته من خلال حواجز يقرر الجنود متى يجتازها، وكيف يجتازها.

تسببت إجراءات القمع الإسرائيلية، أيضاً، في فقدان أعداد كبيرة من الفلسطينيين مواردهم، وتوفيراتهم، وزيادة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة اعتماده على المساعدات والتحويلات الخارجية، ما يجعل آثار هذه الإجراءات السلبية مستمرة على المدى الطويل. وأدت هذه الإجراءات إلى خلق بيئة طاردة، من خلال جعل استمرار الحياة صعباً على أعداد متزايدة من الفلسطينيين، ما يجعلها سياسة تطهير عرقي غير مباشرة. وكذلك يهدف الاحتلال إلى القضاء على ثقافة المقاومة ورفض الاحتلال في الشارع الفلسطيني على المدى القريب، من خلال رفع تكلفة مقاومة الاحتلال على المواطن العادي، على الطفل، والشيخ، والمريض، والمعوق، قبل غيرهم.

سنركز في هذا القسم على المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات تخص العام 2001. وسنعرض بعض البيانات التي تخص سنوات سابقة لأهميتها في توضيح صورة نوعية الحياة في الضفة والقطاع، أو سنعرض بيانات تخص العام 2002، عند الضرورة، لأهميتها.

6-1 صياغة لوائح تنفيذية جديدة في بعض الوزارات

استكملت وزارة العمل الفلسطينية إعداد اللوائح التنظيمية لتطبيق قانون العمل الفلسطيني، على الرغم من ظروف الحصار وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، التي تعيق إنجاز هذه المهمة. لكن لم يوضع القانون، بعد، موضع التطبيق العملي.

وعملت وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية على تطوير عمل الوزارة، من خلال إعداد لوائح تنظيمية ناظمة لعمل الوزارة في مختلف مجالات نشاطها، منها اللائحة التنظيمية لرعاية المرأة، ورعاية المسنين، ورعاية الأحداث، ورعاية الطفولة، والمعوقين، والوقاية من المخدرات، والتنمية المجتمعية، والمساعدات الاجتماعية.

ويوجد على جدول أعمال المجلس التشريعي مشروع قانون الصحة العامة، ومشروع قانون التأمينات الاجتماعية، الذي أعاقت إجراءات الاحتلال التسريع في نقاشهما نتيجة لإجراءات عزل وحصار المحافظات والمدن الفلسطينية، وإعاقة انتظام عمل المجلس التشريعي.

وأعدت بعض الجهات ممثلة في بعض أعضاء المجلس التشريعي، والهيئة المستقلة لحقوق المواطن، وممثلي النقابات العمالية مشروعاً لقانون التنظيم النقابي، تمهيداً لتقديمه للمجلس التشريعي.

وبصورة عامة، تواصل العمل، خلال العام 2001 من أجل توحيد التشريعات، وأنظمة العمل، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ببطء، نتيجة إجراءات الاحتلال التي أعاقت عمل المؤسسات الفلسطينية المختلفة، وتسببت في شلل العديد منها.

6-2 معدلات بطالة مرتفعة وإعاقة عمل موظفي وزارة العمل

تسببت إجراءات الاحتلال في زيادة حدة مشكلة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبصورة مفاجئة وسريعة. وتسببت إجراءات الاحتلال القمعية بحرمان أكثر من ثلث القوى العاملة الفلسطينية من العمل، خلال العام 2001، بقرار سياسي قضى بإغلاق الضفة والقطاع منذ 29 أيلول 2000. وتزداد حدة هذه المشكلة مع قرارات منع التجول المشدد الذي استمر شهوراً في بعض المدن، ما يتسبب بشلل الحياة الاقتصادية في المحافظة جميعها، بسبب إغلاق مركزها، ومنع الحركة على طرقها الرئيسية، وأحياناً

شلل الحياة في كل الضفة، وبخاصة خلال اجتياحها الواسع العام 2002، وتشير البيانات إلى أن 45% من القوى العاملة تعاني من البطالة الموسعة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002ه).

وقد أبدت وزارة العمل مرونة في تطبيق قانون العمل، وفي متابعة القضايا العمالية، وهي تعطي الأولوية لبقاء العامل على رأس عمله، مفضلة خيار تخفيض الأجور على خيار تقليص عدد العاملين. وأعاقت الإجراءات القمعية الإسرائيلية، ونتائجها، عمل موظفي الوزارة ميدانياً، وبخاصة مع محدودية القدرة على التنقل، أو فقدان هذه الإمكانية. أو بسبب زيادة معدلات البطالة بصورة كبيرة، وتزايد خسائر أرباب العمل، وإغلاق المنشآت الاقتصادية أبوابها.

لجنة لمعالجة مشكلة البطالة

شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية لجنة لمعالجة موضوع البطالة في الضفة والقطاع، من الوزارات ذات العلاقة برئاسة وزارة العمل. وتواجه هذه اللجنة مهام كبيرة وتتطلب درجة عالية من التنسيق بين الوزارات المعنية، وصلاحيات تنفيذية حتى تستطيع معالجة هذه المشاكل، أو التخفيف منها.

وقد سبق ودعت وزارة العمل، ولجنة الطوارئ الوطنية لمواجهة البطالة إلى إنشاء صندوق وطني للتنمية والتشغيل، لكن لم تتوفر إمكانيات لتمويله، ما أبقى المشروع في إطار التبشير به، حتى الآن. وأشارت تقديرات البنك الدولي إلى وجود حاجة لتوفير 200 مليون دولار أمريكي، العام 2002، لمعالجة البطالة من خلال مشروع صندوق لمنفعة العاطلين عن العمل، في حال استمر الوضع الحالي، كما كان في النصف الأول من العام 2002، أي لم يشهد تصعيداً في إجراءات القمع الإسرائيلية (البنك الدولي، 2002: 56).

ويجري التصدي لمشكلة البطالة، حتى الآن، من خلال مشاريع التشغيل الممولة من المساعدات الخارجية، والذي تشارك فيها مؤسسات حكومية، وأهلية. بالإضافة إلى تقديم مساعدات إغاثية مباشرة، في غالبيتها مساعدات عينية، وبخاصة مواد غذائية. وهذا أمر تفرضه الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول آنية، وسريعة توفر لفاقدي العمل دخلاً، مهما كان قليلاً، يساعدهم على تغطية بعض احتياجات أسرهم الضرورية. وأشار البنك الدولي إلى محدودية فاعلية مشاريع التشغيل في معالجة مشكلة البطالة المتزايدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من أهميتها ودورها الإيجابي. فقد أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أنه في حال سدد المانحون كل التزاماتهم في هذا المجال، والتي تهدف إلى توفير مليوني فرصة عمل العام 2002، فإن ذلك يعني عملاً كاملاً لـ 3-4% من مجموع العاطلين عن العمل (البنك الدولي، 2002: 50).

ويشارك الاتحاد العام للعمال في توزيع معونات غذائية على أسر العمال، من خلال توزيع كوبونات شراء. ويذكر أن توزيع هذه الكوبونات أصبحت طريقة شائعة لتوزيع المساعدات الغذائية على المواطنين. وتظهر البيانات المتوفرة أن الاتحاد العام وزع 16.1% من مرات توزيع المساعدات في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى مطلع العام 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

6-3 تزايد نسبة الأسر التي تلقت مساعدات

تزايدت نسبة الأسر التي تلقت مساعدات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 29 أيلول 2000. وبلغت هذه النسبة 58.3% في مطلع العام 2002. وبلغت نسبة هذه الأسر 45% في الضفة الغربية، و86.1% في قطاع غزة للفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

تلقى 49.4% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مساعدات خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول 2000 وأيار 2001. وتلقى 36.5% من أسر الضفة الغربية مساعدة، وتلقى 76.5% من أسر قطاع غزة مساعدات خلال الفترة نفسها.

ومعظم المساعدات التي تلقتها الأسر الفلسطينية كانت مساعدات غذائية، حيث بلغت نسبة المساعدات الغذائية 72.5% من إجمالي المساعدات المقدمة للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى شباط 2002، وبلغت نسبة المساعدات النقدية 11.6%، وباقي أشكال المساعدة 15.9% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

وتلقت معظم الأسر، التي حصلت على مساعدة، مساعدات غذائية حتى بداية العام 2002، حيث تلقت 95.7% من هذه الأسر مساعدات غذائية، وكانت هذه النسبة في الضفة الغربية 94.9% وفي قطاع غزة 96.6% للفترة نفسها. وتلقى 39.7% من هذه الأسر مبالغ نقدية، وكانت النسبة في الضفة 52.5% وفي قطاع غزة 26.9%. وتلقت نسب قليلة من هذه الأسر مساعدات علاجية أو كانت المساعدات المقدمة لها ملابس، أو إعفاء من رسوم التعليم. وتراوحت نسب الأسر التي تلقت مساعدات غير غذائية وغير نقدية من مجموع الأسر التي تلقت مساعدة، ما بين 0.8% إلى 1.9% فقط (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج: 77).

وتلقى 1% من الأسر التي تلقت مساعدة تعويضات الشهداء، و1.7% تعويضات جرحى خلال الفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج: 77).

ينظر المحتاجون الفلسطينيون إلى المساعدات الغذائية بتحفظ، وبخاصة وأنهم يشعرون بالإهانة عند طلبها، وهي أقل فاعلية في الاستجابة لاحتياجات الأسرة من المساعدات النقدية، وأحياناً تضطر الأسرة إلى مبادلة جزء من هذه المساعدات باحتياجات أخرى (البنك الدولي، 20002، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002).

وقدر البنك الدولي حجم المساعدات النقدية والغذائية التي قدمها المانحون من خلال الأنروا والمنظمات غير الحكومية بـــ 70–80 مليون دولار أمريكي حتى نهاية العام 2001. وأشارت تقديرات البنك الدولي أن هذا المبلغ ليس كافياً لتغطية التراجع في برامج الإغاثة الرسمية من جهة، والزيادة الكبيرة في حالات الفقر من جهة ثانية (البنك الدولي، 2002: 47).

6–4 الدعم غير الممأسس

بلغت نسبة المساعدات المقدمة من الأصدقاء والجيران والأهل والأقارب 2.0% من مرات توزيع المساعدة في الضفة والقطاع حتى بداية العام 2002. وتشير البيانات إلى أن 2.9% من الأسر الفلسطينية وصلتها تحويلات من الخارج منذ بدء الانتفاضة وحتى بداية العام 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

وبلغت القيم الوسيطة للمساعدات المقدمة من الأقارب 28 دولاراً أمريكياً، ومن الجيران والأصدقاء 27 دولاراً أمريكياً، ومن المحسنين 23 دولاراً أمريكياً في كانون الثاني– شباط 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 ج).

تضاف إلى ذلك أشكال مختلفة من التكافل والتضامن بين الأسر الفلسطينية لا تظهرها الإحصاءات، مثل تبادل المساعدة، أو التعاون في

العمل، والتضامن في مواجهة الأزمات المختلفة، والمساعدة في الوصول لمصدر المساعدة، أو للخدمات، وما شابه. ومن المتوقع أن تلعب هذه الأشكال من التعاون والتكافل والتعاضد دوراً مهماً في تكيف الأسر الفلسطينية مع ظروف الحصار والقمع الإسرائيليين.

6-5 وزارة الشؤون الاجتماعية

ازداد عدد الأسر والأفراد الذين يتلقون مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة مطردة منذ استلامها مسؤولياتها. وازدادت نسبة الأسر المتلقية لدعم الوزارة بـــ 75% ما بين العامين 1995-1999 (ماس، 2000:52). ويعيش ما يزيد على نصف متلقي المساعدة في قطاع غزة (جدول رقم 6-1). وبلغ عدد الأسر التي تلقت مساعدات من الوزارة 34,831 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2001، يعيش منها 18136 أسرة في القطاع، و16677 أسرة في الضفة الغربية. وقدمت الوزارة مساعداتها لـــ 3.7% من سكان الضفة والقطاع في منتصف العام 2001، وكانت هذه النسبة 3.5% العام 1999.

وزاد عدد الأسر التي تلقت مساعدات نقدية شهرية العام 2001 بنحو 700 أسرة مقارنة بالعام 2000. فقد تلقت، بالمعدل، 30382 أسرة شهرياً مساعدات نقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية العام 2001 (جدول 6-1).

وقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات نقدية بقيمة تراوحت ما بين 5.4 مليون شيكل العام 1999 إلى 5.6 مليون شيكل العام 2001 وفقاً لبيانات الوزارة (جدول 6-2). تضاف إلى ذلك تكاليف التأمين الصحي المفترض تسديدها من قبل الوزارة، والمساعدات الغذائية، ومساعدات خدمية، وبخاصة الايوائية. وقد واجهت وزارة الشؤون الاجتماعية صعوبات في تأمين قيمة هذه المساعدات بسبب شح الموارد المالية المتوفرة لديها.

تقدم المساعدات وفق سلم تصاعدي يبدأ بـــ 110 شواكل للفرد الواحد كما في جدول 6-3. وهو سلم جرى إعداده العام 1995. وعلى الرغم من تراجع القوة الشرائية للشيكل منذ ذلك الوقت بنسبة كبيرة، فلم يجر تعديل هذا السلم. وتراجعت القوة الشرائية لهذا السلم منذ إعداده حتى نهاية العام 2001 بما يقارب الـــ 30%.

وتقدم الوزارة مساعدات غذائية طارئة، وتساهم مديرياتها في توزيع المساعدات الغذائية في المحافظات، ولم تتوفر بيانات تفصيلية حول هذا الدعم. وتشارك مديريات الوزارة في لجان الطوارئ في المحافظات، ومن خلال هذه اللجان تساهم في توزيع الدعم للأسر المحتاجة. وهذه المساعدات عبارة عن مواد تموينية، كما قامت الوزارة بتقديم مساعدات مثل الخيام وبطانيات لأصحاب البيوت المهدومة. وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن وزارة الشؤون الاجتماعية قدمت خلال الانتفاضة وحتى مطلع العام 2002 ما نسبته 2.9% من مرات توزيع المساعدات في الضفة والقطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

تركز وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم مساعداتها على حالات شديدة الفقر. وتتضمن قائمة المرشحين لاستحقاق مساعدة الوزارة الفئات التالية: أرمل/ أرملة، والمسنين، والمرضى العضويين أو النفسيين، والمعوقين الذين يعانون من عاهة، والصم والبكم وكفيفي البصر، والزوج مسجون أو غائب، والمطلقات والمهجورات والعوانس، والأيتام، ومحدودي الدخل، ومجهولي النسب، وتقدم مساعدات قليلة بسبب مشاكل أسرية أو سكنية أو إدمان رب

الأسرة على المخدرات أو للتوائم.

وتذهب 36% من المساعدات إلى الأرامل والمسنين، ويشكل هؤلاء 43.6% من مجموع متلقي المساعدة من الوزارة. ويتلقى المرضى 30.6% من مساعدات الوزارة، وهم يشكلون 27.9% من مجموع متلقي الدعم. وتشكل هاتان الفئتان معظم متلقي المساعدة من الوزارة، إذ تتلقيا معظم مساعداتها (جدول 6-4).

وتدير وزارة الشؤون الاجتماعية سبعة مراكز تأهيلية للمعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها أربعة في الضفة الغربية، وثلاثة مراكز في قطاع غزة، واحد في غزة، وآخر في خانيونس، وثالث في دير البلح. وبلغ عدد طلاب هذه المراكز 1802 شخصاً.

وتدير وزارة الشؤون الاجتماعية سبعة مراكز لتأهيل الشبيبة في الضفة الغربية، وخمسة مراكز في قطاع غزة، استفاد منها 916 شاباً وفتاة. وتقدم هذه المراكز برامج تدريبية على بعض المهن، مثل النجارة، والحدادة، والدهان، والخياطة، والتجميل، وتنجيد السيارات، والتصوير، والسباكة، والكهرباء، والسكرتاريا، والتدبير المنزلي. وتدير الوزارة ملجأ للعجزة في أريحا، قدم خدماته لـــ 32 نزيلاً العام 2001.

6-5-1 تراجع حصة النفقات الجارية العامة على الشؤون الاجتماعية

تظهر بيانات الموازنة الفلسطينية تراجع نسبة النفقات العامة على الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من إجمالي النفقات العامة الجارية، وقد انخفضت إلى أقل من 5% العام 2002 بعد أن كانت نحو 6.5% العام 1996 (شكل 6-1).

ويتبن من شكل 6-2 تزايد الإنفاق الجاري على الشؤون الاجتماعية بصورة كبيرة العام 1996 مقارنة بالعام الذي سبقه، وهو العام الذي شهد إغلاقا مطولا للضفة والقطاع، ما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة والفقر بصورة كبيرة. واستمر التزايد البطيء للإنفاق الجاري على الشؤون الاجتماعية خلال السنوات التالية، حتى العام 2001، حيث انخفضت موازنة الشؤون الاجتماعية العام 2002 بنسبة 5%، على الرغم من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة. ويترافق هذا التراجع مع مواجهة السلطة الوطنية أزمة كبيرة في تغطية موازنتها الجارية، وحتى في تغطية رواتب الموظفين (ماس، 2002).

شكل 6-1: تطور حصة النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2002 (%)

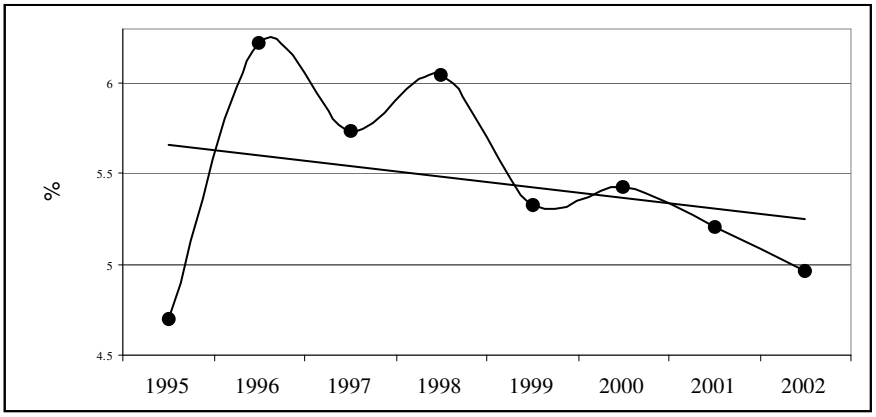

المصدر: ماس، عبد الرازق، عمر، 2002. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله.

يضاف إلى الإنفاق الحكومي في هذا المجال، ما تقدمه الأنروا من مساعدات وخدمات في مجال الشؤون الاجتماعية، وما تقدمه المنظمات غير الحكومية المختلفة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تزايدت حصة الأنروا والمنظمات غير الحكومية في الإنفاق على الشؤون الاجتماعية (مساعدات اجتماعية ورعاية اجتماعية) مقارنة بوزارة الشؤون الاجتماعية خلال الانتفاضة، بسبب اعتماد الجهات الممولة الخارجية لها قنوات صرف. يضاف إلى الإنفاق الحكومي قيام وزارات ومؤسسات حكومية أخرى بتقديم مساعدات اجتماعية، مثل وزارة الأوقاف التي لديها برامج مساعدات ورعاية اجتماعية خاصة، غير برامج لجان الزكاة، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى، وشؤون الأسرى.

شكل 6-2: تطور النفقات العامة الجارية على الشؤون الاجتماعية للفترة 1995-2002 (مليون دولار)

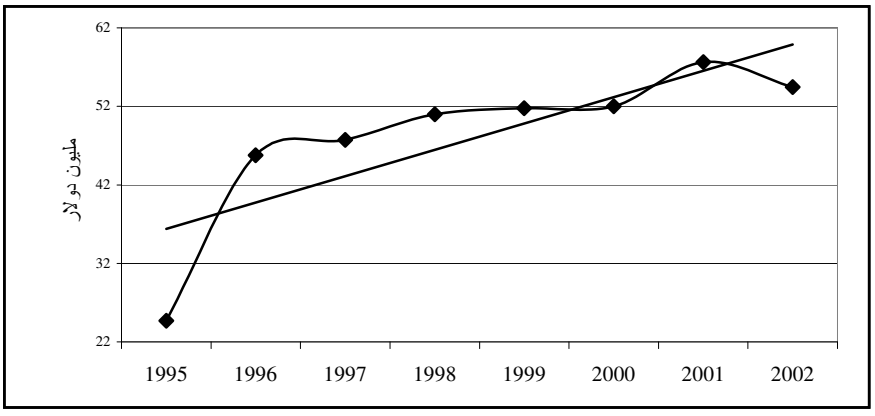

المصدر: ماس، عبد الرازق، عمر، 2002. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية. رام الله.

6-6 مؤسسة أسر الشهداء والجرحى

قدمت مؤسسة أسر الشهداء في منتصف العام 2001 مخصصات شهرية لـــ 1020 قضية في الضفة والقطاع من قضايا هبة الأقصى، منها 411 قضية في قطاع غزة. بلغ عدد أفرادها 2417 فرداً في الضفة والقطاع، منهم 1751 فرداً في القطاع. وبلغ قيمة مخصصاتهم 687900 شيكل شهرياً. وقدمت

مخصصات شهرية لـــ 6093 قضية من القضايا القديمة (قبل انتفاضة الأقصى)، منها 3025 قضية في قطاع غزة. وبلغ عدد أفرادها 22209 فرداً في الضفة والقطاع، منهم 12474 فرداً في قطاع غزة. وبلغت قيمة مخصصاتهم الشهرية 2148091 شيكلاً شهرياً.

ويقدم برنامج تأهيل الأسرى مساعدات لذوي الأسرى، ويعمل على تدريبهم بعد تحررهم على مهن معينة، أو تزويدهم بقروض لإنشاء مشاريع صغيرة لهم.

وتشير البيانات المتوفرة أن 35.3% من الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع استفادت من مساعدات مؤسسات السلطة المختلفة 35.3%، منذ بدء الانتفاضة وحتى منتصف العام 2001 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج: 78).

6-7 زيادة في أعداد متلقي الدعم من "الأنروا"

مثلت الوكالة قناة الدعم الرئيسية التي اعتمدتها الجهات الدولية الداعمة، ومثلت عدد مرات توزيعها للمساعدة الإنسانية 55.2% من إجمالي عدد مرات التوزيع منذ بداية الانتفاضة وحتى شباط 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و). وحصلت 61.6% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مساعدات من الأنروا منذ بدء الانتفاضة وحتى منتصف العام 2001 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج: 78).

وقدمت الأنروا مساعدات غذائية دورية لـــ 25617 أسرة في الضفة والقطاع ضمن برنامج حالات العسر الخاصة، منها 17617 أسرة في قطاع غزة في منتصف العام 2001. وتشير سجلات الأنروا إلى أن عدد الأسر التي تتلقى مساعدات غذائية دورية خلال الانتفاضة 127 ألف أسرة في قطاع غزة، سواء الأسر المصنفة حالات عسر خاصة، أم العائلات التي تتلقى مساعدات طارئة. وقدمت مساعدات لـــ 90 ألف أسرة في الضفة الغربية خلال الانتفاضة، منها 34 ألف فرد مسجلون حالات عسر خاصة لدى الأنروا (الأنروا، إحصائية بمساعدات الأنروا).

وتلقت الأسرة مساعدة بقيمة 75 دولاراً أمريكياً كل ثلاثة شهور، منها 35 دولاراً أمريكياً مساعدة عينية، و40 دولاراً أمريكياً مساعدة نقدية. وحصلت الأسر الفقيرة، أيضاً، على مساعدات نقدية بمبلغ مقطوع بمعدل 350 دولاراً أمريكياً، يتراوح بين 100-1000 دولار أمريكي حسب أوضاع الأسرة (البنك الدولي، 2002: 41).

وعلى سبيل المثال، قدمت الأنروا مساعدات غذائية طارئة لـــ 97137 أسرة في قطاع غزة في شهر كانون الأول 2001، بقيمة 18953805 دولارات أمريكية. وقدمت مساعدات نقدية طارئة لـــ 388 أسرة في القطاع في الشهر نفسه، بقيمة 147800 دولار أمريكي (الأنروا، إحصاءات بمساعدات الأنروا).

وقدمت مساعدات غذائية طارئة لـــ 2,161 أسرة في الضفة الغربية خلال شهر كانون الأول 2001، بقيمة 75,635 شيكلاً. وقدمت مساعدات نقدية طارئة لـــ 123 أسرة في الضفة في الشهر نفسه، بقيمة 173,690 شيكلاً (الأنروا، إحصاءات بمساعدات الأنروا).

وزعت الأنروا مساعدات عينية على شكل خيم ولوازم بيتية وأدوات مطبخ وحرامات بقيمة 200 ألف دولار أمريكي خلال الفترة من حزيران 2001 إلى آب 2002. وقدمت مساعدات في الضفة الغربية في إطار برنامج الحماية الطارئ بقيمة 3,019,024 دولاراً أمريكياً خلال الفترة نفسها (الأنروا، إحصاءات

بمساعدات الأنروا).

وتقوم الأنروا بإدارة برامج استحداث فرص عمل، بهدف توفير فرص عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وخصصت 8 ملايين دولار أمريكي لهذه البرامج في نداء الاستغاثة الأول.[13] وتم تخصيص 45% من إجمالي الموارد المالية التي جمعتها الوكالة في نداءاتها المختلفة لهذا الغرض. ويدفع للعامل أجرة يومية بقيمة 12 دولاراً أمريكياً. وقد تم تحديد هذه الأجرة على أساس خط فقر من 2 دولار يومياً للفرد، ومتوسط الأسرة 6 أفراد. (البنك الدولي: 2002: 414).

6-8 استمرار فاعلية لجان الزكاة

واصلت لجان الزكاة والجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات إغاثية، مثل جمعية الصلاح الإسلامية، والمجمع الإسلامي، والجمعية الخيرية الإسلامية في قطاع غزة، عملها المعتاد في تبني الأيتام، ورعاية الأسر الفقيرة. ووسعت هذه اللجان والجمعيات من نشاطها ومن دائرة توزيع مساعداتها، إما منفردة أو من خلال لجان الطوارئ واللجان الشعبية التي تشكلت في محافظات فلسطينية، مثلما هو الحال في محافظة نابلس، حيث جرى توحيد توزيع المساعدات المقدمة للأسر المحتاجة من خلال اللجنة الوطنية، وبالتنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية، بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، وبخاصة لجنة الزكاة.

وقدمت لجان الزكاة مساعدات لـــ 11.6% من أسر الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية الانتفاضة وحتى منتصف العام 2001. ووزعت المؤسسات الخيرية والدينية الأخرى (غير لجان الزكاة) مساعدات على 16.2% من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج: 78).

6-9 وزارة الأوقاف ترعى برنامج "من أسرة إلى أسرة"

عملت وزارة الأوقاف على تعزيز خطة تبني الأسر الفقيرة أثناء الانتفاضة، حيث قامت بالاتصال مع متبرعين وأهل خير من الأسر الغنية التي تقطن بلدان الخليج العربي بهدف تبني ومساعدة أسر فلسطينية فقيرة من الضفة والقطاع. وكان هناك تجاوب حيث قامت العديد من الأسر الخليجية بتبني ومساعدة أسر فلسطينية وقدمت لها مساعدات مالية وعينية، من خلال وزارة الأوقاف الفلسطينية، أو من خلال لجان الزكاة التابعة لصندوق الزكاة في الوزارة.

وقام عدد من لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتوزيع المساعدات المالية على الأسر المحتاجة من خلال برنامج (من أسرة إلى أسرة) المقدم من لجنة دعم الانتفاضة في دولة الإمارات العربية المتحدة– دبي، والإمارات الشمالية. فعلى سبيل المثال، قامت لجنة زكاة رفح بتوزيع المساعدات على سبعين أسرة بمعدل مائة دينار أردني لكل أسرة مقدمة من لجنة دعم الانتفاضة في دبي ضمن مشروع من أسرة إلى أسرة. وقامت لجنة خانيونس بتوزيع الدفعة العاشرة لثمانين أسرة بمعدل مائة دينار أردني لكل أسرة ضمن المشروع المذكور، وقامت بتوزيع مبلغ عشرة آلاف دولار على الأسر الفقيرة خلال شهر رمضان 2001. وقامت لجنة زكاة دير البلح بتوزيع الدفعة الرابعة من خلال البرنامج نفسه، لخمسين أسرة بمعدل مائة دينار لكل أسرة. كما قامت لجنة زكاة خانيونس بتوزيع الدفعة الحادية عشرة على خمسين أسرة بمعدل مائة دينار لكل أسرة، كما

[13] أصدرت الأنروا ثلاثة نداءات للطوارئ خلال الانتفاضة، بهدف تغطية الاحتياجات الطارئة، طلبت في النداء الأول 39 مليون دولار أمريكي، وجمعت 44 مليون دولار أمريكي. وطلبت في النداء الثاني 37 مليوناً، جمعت منها 24 مليوناً. وطلبت في الثالث 77 مليوناً جمعت منها 62 مليوناً (البنك الدولي، 200: 41).

تلقت اللجنة مبلغ عشرة آلاف دولار من مؤسسة محمد بن راشد، وسيتم توزيعها على شكل طرود غذائية بمعدل (300) طرد. كما تلقت اللجنة أيضاً تسعة عشر ألف حرام سيتم توزيعها على المحتاجين. وستقوم لجنة دعم الانتفاضة في دبي بإرسال مبلغ خمسة وعشرين ألف درهم ستوزع على سكان المواصي. كما قامت لجان الزكاة في كل من النصيرات ومخيم البريج ومخيم المغازي وبيت حانون وجباليا النزلة وبيت لاهيا بتوزيع المساعدات على الأسر المحتاجة ضمن مشروع من أسرة إلى أسرة (الصفحة الإلكترونية لوزارة الأوقاف).

ورعت وزارة الأوقاف حملة لجمع التبرعات لإعادة بناء بيوت المخيمات التي دمرها جيش الاحتلال في بداية العام 2002، وجمعت خلال هذه الحملة 300 ألف شيكل يتم توزيعها على أصحاب البيوت المتضررة في مخيمات الضفة الغربية العشرة. وترعى برنامج لمساعدة النساء على تعلم مهنة تساعدهن على مواجهة فقر أسرهن.

6-10 احتياجات الفقراء من وجهة نظرهم

أنجزت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مشروع تقدير الفقر بالمشاركة، الذي يهدف إلى أخذ رأي وتجربة الفقراء أنفسهم في تحديد أولويات مكافحة الفقر، وآليات ذلك. ولأهمية أخذ تحديد الفقراء أنفسهم لاحتياجاتهم بعين الاعتبار في صياغة السياسات المتعلقة بمكافحة فقرهم، نورد أهم الاحتياجات التي يجب توفيرها للفقراء، كما وردت في نتائج المشروع التي أعلن عنها في مؤتمر عقد في رام الله، بتاريخ 21 تشرين الأول 2002، وهي: المأكل والملبس، والمسكن الملائم والخدمات الصحية والتعليمية. وتشكل تكلفة هذه الاحتياجات الحد الأدنى الذي يطالب الفقراء من الجهات الداعمة لهم توفيرها. واهتم الفقراء بالتعليم الجامعي بوصفه آلية للتخلص من الفقر وتحسين أوضاعهم المعيشية. وأظهرت فئات من الفقراء حاجتها للتدريب المهني أو الإداري (التمكين بشكل عام)، وبخاصة النساء الفقيرات، اللواتي يفتقدن للمهارات المطلوبة لسوق العمل، وكذلك الشباب صغار السن (حديثي الالتحاق بسوق العمل)، والعاطلين عن العمل. وأظهرت التقارير حاجة الفقراء إلى الإرشاد النفسي والاجتماعي، إذ يتسبب الفقر في توتير الأجواء بين أفراد الأسرة، وبخاصة عندما يكون الفقر ناتجاً عن فقدان رب الأسرة عمله، وقد يؤدي الفقر إلى عزلة الأسرة.

وبينت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية، 2001، أن 64.% من الأسر تحتاج مساعدات نقدية، و50.9% تحتاج مساعدات غذائية، وتحتاج 30.8% من الأسر مساعدات في تغطية تكاليف العلاج الطبي، و22.6% من الأسر تحتاج ملابس، و9.9% من الأسر تحتاج توفير سكن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج: 77). وتشير الاحتياجات السابقة إلى النقص الكبير لدى الأسر الفلسطينية في الاحتياجات الأولية الضرورية.

6-11 تخفيض الاستهلاك

أظهرت البيانات المتوفرة أن أهم آلية اعتمدتها الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في مواجهة النتائج الاقتصادية المترتبة على الحصار والقمع الإسرائيلي وتراجع مداخيلها أو انقطاعها هي تقليص استهلاكها وخفض مصاريفها حيث قامت بذلك 77.4% من الأسر الفلسطينية. واعتمدت الأسر الفلسطينية أشكال التكيف التالية: فقد أجلت 43.5% من الأسر المبحوثة دفع بعض الفواتير، واستخدمت 38.3% مدخراتها، ولجأت 35.7% إلى الاستدانة، وباعت 26.7% مصاغ الزوجة، واقترضت 10.0% من البنوك ومؤسسات الإقراض، ولجأت نسبة

قليلة من الأسر المبحوثة إلى زراعة الأرض أو تربية الحيوانات أو باعت أو رهنت أرضاً وعقارات أو أرسلت أحد أبنائها للعمل في الخارج (4.8% و1.4% و1.2% على التوالي) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج).

تترتب على الإجراءات التي اتخذتها الأسر الفلسطينية نتائج خطيرة على مستقبلها، وبخاصة على أوضاع أبنائها الصحية، وعلى قدرتها على تجديد استثماراتها وأنشطتها الاقتصادية، وعلى توفير الأمان الاقتصادي لها، وبخاصة أنها استهلكت مدخراتها، وفقدت معظم مواردها. فعلى سبيل المثال، أظهرت نتائج مسح التغذية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2002، إلى أن 252,400 طفل (أي ما نسبته 45.5% من الأطفال 6–59 شهراً) يعانون من سوء التغذية المزمن (نقص الطول مقارنة مع العمر)، و36.3% يعانون من سوء التغذية المزمن الخفيف (201,000 طفل). كما أن 180,300 طفل من الأطفال 6–59 شهراً يعانون من سوء التغذية الحاد (نقص الوزن والنحافة) أي ما نسبته 32.5% من الأطفال في الفئة العمرية نفسها، و27% يعانون من سوء التغذية الحاد بدرجة خفيفة (150,000 طفل). ويعاني حوالي 274,600 طفل من الأطفال 6–59 شهراً (أي ما نسبته 49.5% من الأطفال في الفئة العمرية يعانون من فقر الدم (دون متوسط الهيموجلوبين لدى الأطفال) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 ج).

6–12 تدمير واسع للمباني السكنية والبنية التحتية

أظهرت البيانات المتوفرة أن 2639 منزلاً دمرت بشكل كلي من القصف والاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى نهاية شهر أيلول 2002. وتضرر 36384 منزلاً بشكل جزئي في الضفة والقطاع خلال الفترة نفسها. وألحقت أضرار جسيمة بأكثر من 529 مقراً حكومياً ومنشأة عامة، وبخاصة حتى نهاية أيلول 2002. وقد قامت قوات الاحتلال بتدمير كامل للغالبية العظمى من مقرات السلطة الوطنية الفلسطينية. وتشير البيانات إلى تدمير 4385 منشأة صناعية خلال الفترة 2001/10/1 إلى 9/30/ 2002. وتعرضت 185 مدرسة للقصف الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بداية أحداث الانتفاضة وحتى نهاية أيلول 2002، وحوّل جنود الاحتلال 11 مدرسة إلى ثكنات عسكرية. وتركزت خسائر المباني في الضفة الغربية في محافظتي الخليل وبيت لحم العام 2001. وتركزت المباني المتضررة في قطاع غزة في رفح، حيث بلغت نسبة المباني المتضررة فيها ثلثي إجمالي المباني المتضررة في قطاع غزة البالغ عددها 1102 مبنى حتى 15 تموز 2001 (الصفحة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية).

وقد زادت قوات الاحتلال من تدمير مباني وممتلكات الفلسطينيين العام 2002، حيث قامت بتدمير نسبة كبيرة من بعض التجمعات السكانية خلال اجتياحها للضفة الغربية، مثل مخيم جنين، الذي جرفت أكثر من 200 منزل من منازله البالغة 800 منزل، وألحقت أضراراً ببقية المنازل، بحيث لم تعد معظمها صالحة للسكن، وأعادوا إسكان أهالي جنين في الخيام للمرة الثانية. وكذلك تدمير أجزاء مهمة من البلدة القديمة في نابلس، وهي مباني تاريخية. وقامت في مطلع العام 2002 بحملة واسعة ضد المخيمات الفلسطينية، أدت إلى تدمير عدد كبير من منازلها، خاصة وأنها اعتمدت سياسة الانتقال من بيت إلى بيت، في المخيم، عبر الجدران المتلاصقة لبيوت المخيمات. ولحقت خسائر كبيرة ببيوت معظم المخيمات الفلسطينية، وبخاصة مخيمات بلاطة وطولكرم وعايدة. ويستهدف الاحتلال، أيضاً، البلدة القديمة في الخليل، وكذلك المنطقة الواقعة بين البؤر الاستيطانية في قلب الخليل ومستوطنة كريات أربع، بهدف إزالة الوجود الفلسطيني من هذه المنطقة. ويقوم الاحتلال الإسرائيلي بعمليات هدم ممنهجة في قطاع غزة، وبخاصة في

مخيم رفح الذي حول أحياء كاملة منه إلى دمار، وساحات فاصلة بين بقايا المخيم والحدود المصرية، وكذلك في المناطق القريبة من المستعمرات الإسرائيلية في قطاع غزة.

ويتبع الاحتلال في الفترة الحالية سياسة معلنة، تقضي بتدمير بيوت ذوي الفلسطينيين المطلوبين للاحتلال بدعوى مقاومتهم له. وتحول هدم منازل الفلسطينيين إلى ظاهرة يومية، وبخاصة منذ اجتياح المدن الفلسطينية في آذار 2002، فلا يكاد يمر يوم دون الإعلان عن هدم عدد من المنازل بحجج مختلفة، وبخاصة بيوت ذوي المطلوبين.

وركزت إسرائيل على استهداف ممتلكات الأسر الفلسطينية، مثل حرق حقول القمح وكروم الزيتون، كما حصل في سنجل وعابود وبورين خلال النصف الثاني من شهر حزيران 2001. وتجريف أراضي المواطنين الفلسطينيين المزروعة بالأشجار أو الفواكه، حيث أصبحت هذه ممارسة يومية طالت معظم محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقصف وتجريف مصانع وورش فلسطينية في مختلف المناطق. إضافة إلى تخريب البنية التحتية، المتمثل في تجريف وتخريب الطرق، وشبكات المياه والكهرباء، وقصف المباني العامة والخاصة.

فعلى سبيل المثال، طالت أعمال التجريف 51711 دونماً في الضفة والقطاع حتى نهاية أيلول 2002. ودمرت شبكات الري في 9415 دونماً، وهدمت 179 بئراً مع ملحقاتها، ودمرت 684 بركة وخزان مياه. فضلاً عن تدمير الغرف المقامة في الأراضي الزراعية والمخازن الزراعية، وتدمير الجدران الاستنادية، وتخريب المشاتل، وقتل آلاف رؤوس الماشية والدواجن، وتدمير عدد كبير من خلايا النحل. وبلغ عدد المزارعين الذين ألحق الاحتلال الإسرائيلي خسائر مباشرة بمزارعهم ومنشآتهم الزراعية 7336 مزارعاً حتى نهاية أيلول 2002. وقدرت وزارة الزراعة حجم خسائر القطاع الزراعي بـــ 776,277,798 دولاراً أمريكياً خلال الفترة نفسها (دائرة الإعلام الزراعي، 2002).

وتفيد البيانات أن 7.9% من الأسر الفلسطينية تعرضت منازلهم للرصاص حتى منتصف العام 2001 وتعرضت ممتلكات 4.7% من الأسر الفلسطينية للإتلاف خلال الانتفاضة وحتى منتصف العام 2001. وتعرضت أراضي 3.6% من الأسر للمصادرة خلال الفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 ج).

وعمدت قوات الاحتلال إلى تدمير منهجي للبنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشمل تخريبها الشوارع والأرصفة، وتخريب شبكات المياه والهاتف والكهرباء والصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، قام الاحتلال بتدمير 293.617 كيلومتراً من خطوط المياه الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى نهاية أيلول 2002.

6-13 من آثار الحصار: صعوبة في الحصول على الغذاء

واجهت 63.8% من الأسر الفلسطينية صعوبة في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة. حيث أفادت 85.2% من الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على المواد الغذائية أن سبب ذلك يعود للحصار، وأن 31.1% بسبب منع التجول، و56.0% بسبب فقدان مصدر الدخل الأساسي، وفقا لبيانات مسح التغذية العام 2002. واضطرت 61.9% من الأسر إلى الاستدانة من أجل الحصول على المواد الغذائية، فيما لجأت 43.2% منها إلى بيع مدخراتها من أجل الحصول على المواد الغذائية، بينما 32.1% منها اعتمدت بشكل كلي على

المساعدات الغذائية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 ج).

وواجهت 36.4% من الأسر (حوالي 1,218,800 فرداً) صعوبات في الحصول على خدمات صحية لأطفالها خلال الانتفاضة. وكان عدم المقدرة على دفع التكاليف السبب الرئيس وراء ذلك (76.5%)، في حين أن 71.9% من هؤلاء لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحية لأطفالهم بسبب الإغلاق الإسرائيلي، ولم تتمكن 37.2% من هذه الأسر من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب منع التجول (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

المرضى يموتون والحوامل يلدن على الحواجز الإسرائيلية

توفي على الحواجز الإسرائيلية المنتشرة على كل الطرق الفلسطينية، 77 مريضاً أثناء نقلهم للمستشفيات خلال العامين 2002 و2002، نتيجة لمنع سيارات الإسعاف من مواصلة طريقها، أو نتيجة التأخير المتعمد، ولساعات طويلة، ما يؤدي إلى وفاة المريض. واضطرت 46 سيدة فلسطينية إلى ولادة طفلها على حواجز الاحتلال، خلال العامين 2001 و2002، بعد أن قرر جنود الاحتلال عدم السماح لهن بمواصلة طريقهن إلى المستشفى. وتسببت حواجز الاحتلال في وفاة 27 جنيناً، بسبب منع أمهاتهم من الوصول إلى المستشفى، واضطرارهن للولادة على حواجز الاحتلال (الصفحة الإلكترونية لوزارة الصحة الفلسطينية).

7- مستويات المعيشة

تظهر البيانات المتوفرة تراجعاً كبيراً وسريعاً في مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2001، وبخاصة مؤشرات الفقر والبطالة ومستويات الأجور. فقد أظهرت بيانات مسح القوى العاملة تزايداً في نسبة البطالة وتناقصاً في معدل الأجر اليومي، والأجر الوسيط. وأظهرت بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأسرة الفلسطينية تزايداً في معدلات انتشار الفقر.

وسنعتمد في هذا القسم على البيانات التي وفرها مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، ومسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة. وتشمل هذه البيانات التغير في معدل دخل الأسرة، ونمط غذائها، ومعدلات الفقر، وفقا لما صرحت به الأسر. لذا، فإن بعض هذه البيانات تفيد كمؤشرات عامة، توضح اتجاه التغير، وحدته وسرعته.

7-1 خمس الأسر الفلسطينية فقدت مصدر دخلها

فقدت 20.3% من الأسر الفلسطينية مصدر دخلها حتى مطلع العام 2002، وفقا لبيانات الدورة الرابعة من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة الفلسطينية التي نفذت في كانون الثاني- شباط 2002، أي قبيل الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية، وفرض منع التجول المطول على معظم المدن الفلسطينية، وتشديد إجراءات الإغلاق، وعزل التجمعات السكانية عن بعضها البعض. وكانت نسبة هذه الأسر 14% وفقا لدورة تموز وآب العام 2001 من المسح نفسه، و10.7% في دورة آذار 2001.

وفقدت 20.6% من أسر الضفة الغربية

دخلها حتى مطلع العام 2002، وتظهر هذه النسبة تزايداً كبيراً مقارنة بما كانت عليه هذه النسبة في تموز-آب 2001، حيث كانت 10.1%، وهي النسبة نفسها تقريبا (10.3%) في آذار من العام نفسه. ويعود ذلك إلى تزايد حدة إجراءات القمع الإسرائيلية خلال الربع الأخير من العام 2001.

وفقدت 19.8% من الأسر مصدر دخلها في قطاع غزة حتى مطلع العام 2002. وكانت هذه النسبة 21.9% في تموز- آب العام 2001، بزيادة كبيرة عن مثيلتها في آذار 2001، حيث بلغت 11.5% من مجموع أسر قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

وتشير النتائج السابقة إلى تزايد حدة إجراءات القمع الإسرائيلية من جهة، وإلى تعمق آثارها على الأسر الفلسطينية بسبب استمرارها لفترة طويلة.

وأفادت 56.5% من الأسر المبحوثة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن دخلها تراجع إلى أقل من النصف في مطلع العام 2002 مقارنة بما كان عليه قبل 29 أيلول 2000. وكانت نسبة هذه الأسر في الضفة الغربية 58%، وفي قطاع غزة 53.6% خلال الفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

7-2 تراجع حاد في دخل الأسر الفلسطينية

تراجع الدخل الوسيط للأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة حادة خلال العام 2001. ووفقا لما صرحت به الأسر المبحوثة في مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسرة. فقد بلغ الدخل الوسيط للأسرة 1200 شيكل في مطلع العام 2002 (وهو التاريخ الأقرب لنهاية العام 2001)، فيما كان الدخل الوسيط 2500 شيكل قبل اندلاع الانتفاضة. نصف الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحصل على دخل يساوي أو يقل عن 1200 شيكل، بينما بلغ الدخل الوسيط اللازم لتغطية الاحتياجات الضرورية للأسر الفلسطينية 2000 شيكل وفقاً للمسح نفسه.

وتظهر البيانات فجوة كبيرة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال. فقد بلغ الدخل الشهري الوسيط للأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية 1500 شيكل في مطلع العام 2002، بينما كان قبل الانتفاضة 3000 شيكل. وتراجع في قطاع غزة من 2000 شيكل إلى 883 شيكلاً للفترة نفسها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002 و).

تظهر البيانات السابقة تزايد حدة تدهور الأوضاع المعيشية في الضفة الغربية في نهاية العام 2001 مقارنة بقطاع غزة. ويعود ذلك إلى تكثيف إجراءات القمع في هذه الفترة في الضفة الغربية، واتباع سياسة احتلال المدن التابعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية لفترة محدودة، امتدت لأسابيع، في بعض المدن. وتسبب ذلك في شلل الحياة الاقتصادية في المحافظة التي يحتلون مركزها. وقد شملت هذه الإجراءات معظم مدن الضفة باستثناء الخليل وأريحا.

7-3 طعام أقل

يظهر من جدول 7-1 تراجع كمية ونوعية الطعام الذي تتناوله الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة تراجع كمية اللحوم والأسماك والفواكه والحليب ومشتقاته، خلال الانتفاضة مقارنة بما قبلها، وفقا لما أدلت به الأسر المبحوثة.

وتبين هذه المعطيات تقارب تأثير إجراءات الاحتلال القمعية على الأسر الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية العام 2001 بسبب تكثيف إجراءات القمع في الضفة الغربية في هذه الفترة. وقد كانت درجة تأثر الأوضاع الغذائية في

قطاع غزة أكبر منها في الضفة الغربية في الفترة الأولى للانتفاضة، بسبب إحكام إجراءات الإغلاق في القطاع، وحرمان آلاف العمال من فرص عملهم داخل القطاع وخارجه.

7-4 انتشار واسع للفقر

لم تتوفر بيانات دقيقة حول نسبة انتشار الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2001. ونستخدم في هذا القسم بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي لفت نظر المعنيين إلى أن هذه التقديرات مبنية على ما صرحت به الأسر عن مداخيلها. وهي أرقام تنسجم، في منحاها العام، مع توقعات المنظمات الدولية والإنسانية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تجمع هذه المؤسسات على زيادة كبيرة، في معدلات انتشار الفقر، وعلى تعمق فجوة الفقر. وتنسجم دلالات هذه البيانات العامة مع بيانات القوى العاملة التي تشير إلى تراجع في مشاركة القوى العاملة، وزيادة كبيرة في معدلات البطالة، وتراجع معدل الأجر اليومي، وتراجع مداخيل الأسر.

أشارت البيانات المتوفرة إلى أن 66.5% من الأسر الفلسطينية تقع تحت خط الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة. أي أن 374,311 أسرة تقع تحت خط الفقر المكافئ، البالغ 1,651 شيكلاً للربع الأول من العام 2002. وبلغ عدد أفراد هذه الأسر 2,248,864 فرداً.

ويعاني قطاع غزة من درجة انتشار كبيرة للفقر، تفوق كثيراً، نسبة انتشار الفقر في الضفة الغربية، حيث تعيش 84.6% من أسر القطاع تحت خط الفقر، مقابل 57.5% في الضفة الغربية في مطلع العام 2002.

وتظهر البيانات المتوفرة أن ما يزيد على خمس الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تعيش تحت خط الفقر خلال الأعوام 1996-1998. ويعيش ما بين 12-14% من الأسر في فقر شديد، أي عاجزون عن توفير الاحتياجات الضرورية من المأكل والملبس والمسكن بدون مساعدات من الآخرين (وزارة التخطيط الفلسطينية، 1999، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000 ب).

لا تتوفر بيانات حول فجوة الفقر وشدة الفقر، حيث من المتوقع أن تكون تأثيرات إجراءات الاحتلال القمعية أكبر في هذا المجال، حيث تشير البيانات المتوفرة إلى لجوء نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية لتقليص استهلاكها، الذي شمل تقليص الاستهلاك من الطعام، وصرف توفيراتها، وبيع أملاكها كآليات رئيسية للتكيف مع الظروف التي خلقها الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، باتباعه سياسة الأرض المحروقة.

7-5 تغيرات كبيرة ومفاجئة في سوق العمل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

أدت إجراءات القمع غير المسبوقة التي اتخذها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة لقمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلى إحداث تغيرات غير طبيعية وكبيرة ومفاجئة في سوق العمل الفلسطينية العام 2001، مقارنة بالفترة السابقة، التي شهدت ثباتاً في اتجاه تطور المؤشرات الرئيسية خلال الفترة من العام 1996 حتى الربع الثالث من العام 2000. فقد تزايد عدد القوى العاملة باستمرار، وتزايدت نسبتها، وتناقصت معدلات البطالة.

زاد الاحتلال الإسرائيلي من إجراءاته القمعية أفقياً وعمودياً. فالإغلاق متواصل منذ 29 أيلول 2000، وباستمرار تشمل إجراءاته مناطق جديدة،

وقطاعات جديدة، وأهدافاً جديدة. ويزيد عنف إجراءاته القمعية باستمرار، فالحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية ومنع التنقل بين المدن، وإغلاق الحدود والمعابر وفرض الحصار، بالإضافة إلى منع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى إسرائيل، ترافق مع احتلال مؤقت للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن ثم احتلال كامل ودائم منذ آذار 2002. وفرض منع التجول لأسابيع وأشهر بصورة متواصلة، وتخريب ممتلكات الفلسطينيين، وتدمير مساكنهم وورشهم، ومنعهم من قطف ثمار مزروعاتهم، ومواصلة مصادرة الأراضي، وتوسيع الاستيطان. ومن الطبيعي أن تكون لهذه الإجراءات تأثيراتها الخطيرة على سوق العمل الفلسطينية.

7-5-1 انخفاض عدد القوى العاملة خلال الانتفاضة بسبب الإجراءات الإسرائيلية القمعية

تشير نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية إلى انخفاض عدد الأفراد داخل القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية في العام 2001 عما كانت عليه في العام 2000، حيث انخفض العدد من 695 ألفا في العام 2000 ليصل إلى 682 ألفا في العام 2001، مع العلم أن عدد الأفراد داخل القوة العاملة في العام 1999 بلغوا 667 ألفا.

أما على صعيد توزيع الأفراد داخل القوى العاملة حسب المنطقة، فقد ارتفع عددهم في الضفة الغربية من 462 ألفا في العام 1999 ليصل إلى 482 ألفا في العام 2001، أما في العام 2000، فقد بلغ عدد الأفراد داخل القوى العاملة 483 ألفا.

وفي قطاع غزة، يلاحظ انخفاض عدد الأفراد داخل القوى العاملة من 205 ألفا العام 1999 ليصل إلى 200 ألف العام 2001، في حين بلغ عددهم 212 ألفا العام 2000.

وتمثل الأرقام السابقة تراجعا ملموسا في نسبة القوى العاملة المشاركة، حيث انخفضت من 41.5% العام 2000 إلى 38.7% العام 2001، على الرغم من انضمام أعداد جديدة من الشباب إلى القوى العاملة، والقوى البشرية. وكان التراجع أكبر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، حيث تراجع في القطاع من 37.5% العام 2000 إلى 33.4% العام 2001، وكانت نسبة القوى العاملة المشاركة في القطاع 38% العام 1999. بينما تراجعت هذه النسبة في الضفة من 43.6% إلى 41.5.% وكانت النسبة في الضفة 43.4% العام 1999.

7-5-2 زيادة كبيرة في معدلات البطالة في العام 2001

يظهر من شكل 7-1 أن نسبة البطالة عاودت ارتفاعها خلال العامين 2000 و2001 بعد أن تراجعت في العام السابق، حيث بلغت نسبة البطالة للعام 1999 في الأراضي الفلسطينية 11.8%، في حين ارتفعت في العام 2000 لتبلغ 14.1%، وواصلت الارتفاع لتصل إلي 25.5% في العام 2001. وتزيد نسبة البطالة في قطاع غزة عليها في الضفة الغربية خلال سنوات 1995-2001، حيث بلغت نسبة البطالة في العام 1999 للضفة الغربية 9.5%، لتعاود ارتفاعها في العام 2001 لتصل إلى 22.0%، ومن جهة أخرى بلغت النسبة في قطاع غزة 16.9% في العام 1999 لترتفع في العام 2001 لتصل إلى 34.2%.

من جهة أخرى، شهد عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية في الربع الرابع من العام 2000 وهي الفترة التي بدأت فيها انتفاضة الأقصى ارتفاعاً حاداً مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث ارتفع من 73 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2000 إلى 189 ألف عاطل عن العمل في الربع الرابع 2000. بعد أن كان العدد 68 ألف عاطل عن العمل في الربع الرابع من العام 1999.

كما يلاحظ أن عدد العاطلين عن العمل

انخفض بمقدار بسيط بين الربع الرابع من العام 2000 والربع الرابع من العام 2001، حيث بلغ العدد 189 ألفاً و184 ألف عاطل عن العمل على التوالي.

7-5-3 زيادة في أعداد فاقدي الأمل في الحصول على عمل

بلغ عدد العاطلين عن العمل (حسب التعريف الموسع للبطالة) 170 ألفاً في الربع الثالث في العام 2000 ليرتفع إلى 291 ألفاً في الربع الثالث من العام 2001. كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل (حسب التعريف الموسع للبطالة) من 196 ألفاً في العام 2000 إلى 288 ألفا في العام 2001، حيث يشكلون ما نسبته 36.2% من قوة العمل الفلسطينية.

في حين ارتفع عدد العاطلين عن العمل وفق معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية من 98 ألفاً خلال العام 2000 إلى 174 ألفا خلال العام 2001.

وفي السياق ذاته، أظهر مسح القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة من 1999-2001 ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة، حيث بلغت 9.5% في الضفة الغربية وارتفعت إلى 12.1% خلال العام 2000 واستمرت بالارتفاع لتصل إلى 22.0% العام 2001.

أما في قطاع غزة فقد ارتفعت معدلات البطالة من 16.9% العام 1999 إلى 18.7% العام 2000 لتستمر بالارتفاع لتصل إلى 34.2% خلال العام 2001.

شكل 7-1: نسبة البطالة في الضفة وقطاع غزة حسب المنطقة، 1996- 2001

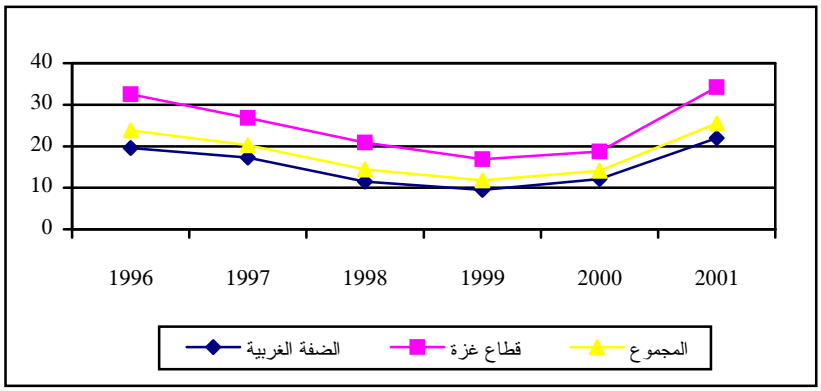

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي- 2001. رام الله- فلسطين.

7-5-3 انخفاض عدد العاملين العام 2001

أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى انخفاض أعداد العاملين في الأراضي الفلسطينية في العام 2001 مقارنة مع العام 1999، حيث انخفض عدد العاملين من 588 ألف عامل إلى 508 آلاف عامل، أي بنسبة 13.6%. وشهد عدد العاملين في الضفة الغربية انخفاضاً كبيراً، حيث انخفض من 418 ألفاً في العام 1999 إلى 376 ألفاً في العام 2001 بمعدل انخفاض مقداره 10.0%. وانخفض في قطاع غزة من 170 ألفاً في العام 1999 إلى 132 ألفاً في العام 2001، بمعدل انخفاض مقداره 22.4%.

7-6 معدل إعالة اقتصادية كبير

شير النتائج في الربع الثالث من العام 2000 إلى أن معدل الإعالة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 4.8، أي أن كل فرد عامل يقوم بإعالة 4.8 شخص من غير العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف العام 2000. وتوزعت النسبة بمعدل 4.3 شخص لكل عامل في الضفة الغربية، و5.9 شخص لكل عامل في قطاع غزة. وارتفع المعدل في الربع الثالث من العام 2001 ليصل إلى 6.6 شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووصلت إلى 5.7 شخص لكل عامل في الضفة الغربية، و9.1 شخص لكل عامل في قطاع غزة للفترة نفسها.

7-7 نسبة كبيرة من العاملين في القطاع العام في العام 2001

بلغت نسبة العاملين المستخدمين بأجر في القطاع العام نحو 23.2% من العاملين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2001، فيما كانت النسبة 17.0% في العام 1999، ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في معدلات البطالة، والتي تفشت في أوساط العاملين في إسرائيل والمستوطنات، بصورة رئيسية، وفي أوساط العاملين في القطاع الخاص المحلي، أي أن الزيادة النسبية للعاملين في القطاع العام لا تعني زيادة بالنسبة نفسها في أعدادهم، وإنما جاء الارتفاع بسبب انخفاض العدد الإجمالي للعاملين.

7-8 استمرار الانخفاض في عدد ونسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات

انخفضت نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات بشكل كبير خلال الفترة من 1999-2001، حيث انخفضت من 22.9% في العام 1999 إلى 19.6% في العام 2000، واستمرت بالانخفاض ووصلت إلى 13.8% في العام 2001.

وعلى الرغم من تسجيل نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات تحسناً في الربعين الأول والثاني من العام 2001، حيث بلغت 14.5% الربع الأول، و14.4 في الربع الثاني من العام 2001، فإنها بقيت أدنى كثيراً (حوالي النصف) من النسبة التي وصلتها في الربع الثالث من العام 2000، ونسبة كبيرة من هؤلاء العاملين يحملون هوية القدس. كما يلاحظ أن نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات انخفضت، أيضاً، فيما بعد، فقد انخفضت النسبة إلى 12.5% في الربع الثالث، ووصلت إلى 13.1% في الربع الرابع من العام 2001، كما واصلت الانخفاض لتصل إلى 11.8% في الربع الأول من العام 2002.

7-9 انخفاض نسبة العاملين بأجر

انخفضت نسبة المستخدمين بأجر في العام 2001 بالمقارنة مع العام 1999 من 67.9% إلى 62.2%، كما انخفضت نسبة أصحاب العمل من 5.4% في العام 1999 إلى 4.7% في العام 2001، وفي المقابل ارتفعت نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص من 18.7% العام 1999 إلى 21.7% في العام 2001، كما ارتفعت نسبة أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر من 8.0% العام 1999 إلى 9.3% العام 2001، ويعود ذلك إلى فقدان معظم العاملين في إسرائيل والمستوطنات أماكن عملهم، وهم في الغالب مستخدمون بأجر، إضافة إلى الذين فقدوا وظائفهم وأماكن عملهم في القطاع الخاص المحلي، نتيجة تدهور أوضاع استثمارات القطاع الخاص المحلي. وقد يشير تزايد نسبة العاملين لحسابهم الخاص، إلى توجه نسبة من الذين فقدوا وظائفهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص المحلي، إلى إقامة مشاريع اقتصادية غير منظمة بصورة خاصة.

7-10 انخفاض نسبة العاملين في قطاع البناء

انخفضت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير، فقد انخفضت في الضفة الغربية وقطاع غزة من 22.1% في العام 1999 إلى 14.6% في العام 2001. وانخفضت، أيضا، نسبة العاملين في الصناعة من 15.5% في العام 1999 إلى 14.2% في العام 2001 فيما يلاحظ حدوث انخفاض في نسبة العاملين في الزراعة، حيث انخفضت من 12.6% العام 1999 إلى 12.0% العام 2001. كما ارتفعت نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في إسرائيل والمستوطنات من 12.8% خلال العام 1999 إلى 6.9% خلال العام 2001 من إجمالي العاملين.

7-11 انخفاض معدلات الأجور

سجل معدل الأجر اليومي للعاملين في جميع المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات) انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 5.9% بين العام 2000 والعام 2001. مع ملاحظة أنه كان هناك زيادة في الأجر اليومي بين للعامين 1999 و2000 بنسبة 2.4%، فالفرق بين النسبتين يعود إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي شملت جميع العاملين ابتداءً من الربع الرابع من العام 2000 والتي زادت سوءاً خلال العام 2001. وبلغ هذا المعدل في المناطق كافة 72.3 شيكل يومياً. وأظهرت البيانات أن معدل الأجر اليومي للعاملين بأجر في الضفة الغربية سجل انخفاضاً في العام 2001 مقارنة بالعام السابق بنسبة 0.6%، فيما زاد في قطاع غزة بنسبة 2.1% للفترة نفسها.

وانخفض معدل الأجر الحقيقي اليومي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 3.2% بين العامين 2000 و2001، حيث نلاحظ أن المعدل بدأ بالارتفاع التدريجي منذ العام 1996 الذي بدأ بمعدل 86.0 شيكلاً ليصل إلى ذروته في العام 2000 بمعدل 110.4 شيكل ثم ليعاود الانخفاض ليصل إلى 106.1 العام 2001 (شكل 7-2).

شكل 7-2: معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل، 1996-2001

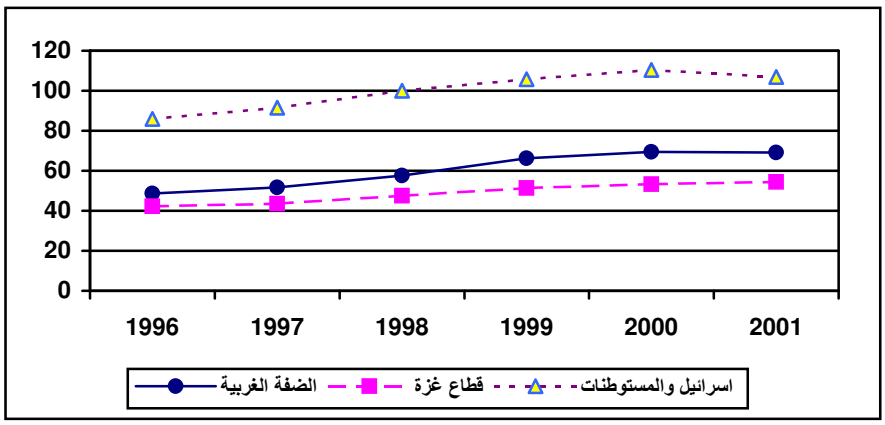

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2001 رام الله- فلسطين.

7-11-1 أعلى معدلات أجور في قطاع البناء

تدرجت الأجور تنازليا حسب الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2001 كما يلي: البناء والتشييد (97.8 شيكل)، التجارة (76.2 شيكل)، الصناعة (68.4 شيكل)، النقل (67.5 شيكل)، الخدمات (66.1 شيكل)، وأخيرا الزراعة (54.8 شيكل). وتخفي هذه الأرقام تفاوتاً كبيراً حسب المناطق؛ فقد بلغ معدل الأجرة اليومية في العام 1999 في قطاع الزراعة في الضفة الغربية 54.2 شيكل، وفي قطاع غزة 33.3 شيكل، وللعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات 73.7 شيكل. وتنطبق هذه الصورة عموماً، على كل القطاعات الاقتصادية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001 د).

7-11-2 تراجع الأجر الوسيط في الانتفاضة

شهد الأجر الوسيط في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً بنسبة كبيرة بين الأعوام 1996-2001، حيث بلغت نسبة التراجع للعام 2000، 11.1%، فيما بلغت نسبة التراجع في الأجر الوسيط للضفة الغربية بين العامين 2000 و2001 4.4%، أما في قطاع غزة فقد بقي الأجر الوسيط كما هو خلال الفترة نفسها.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن الأجر الوسيط كان قد شهد ارتفاعاً بنسبة كبيرة بين الأعوام 1996-2001، حيث بلغت النسبة 33.9% لجميع العاملين في الأراضي الفلسطينية و31.5% للعاملين في الضفة الغربية و44.5% للعاملين في قطاع غزة، فيما بلغ 25.0% للعاملين في إسرائيل والمستوطنات.

8- مؤشرات البيئة القانونية

يرصد هذا القسم الانتهاكات التي تعرض لها المواطن الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الثاني من انتفاضة الأقصى حيث دفع الفلسطينيون ثمناً بشرياً ومادياً باهظاً نتيجة سياسة الاحتلال القمعية التي نفذتها إسرائيل بحقهم. كما يتابع هذا القسم رصد مؤشرات تتناول أداء السلطات الفلسطينية الرئيسية الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ويقيم مدى التزامها بصيانة حقوق المواطن في فلسطين خلال العام 2001.

8-1 تكثيف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2001

شهدت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ظروفاً قاسية خلال العام 2001 لم تشهد مثلها منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي العام 1967. فقد كثفت حكومة إسرائيل الائتلافية برئاسة زعيم حزب الليكود أرئيل شارون من إجراءاتها التعسفية بحق الشعب الفلسطيني في محاولة منها لسحق الانتفاضة. واستخدمت هذه الحكومة إجراءات جديدة أشد قسوة مخالفة بذلك القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان الدولية في معاملة المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

واتبع الجيش الإسرائيلي خلال العام 2001 سياسة إعادة الاحتلال التدريجي للمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة. فقد بدأ باقتحام بعض أحياء المدن الفلسطينية والتوغل فيها بحجة ملاحقة نشطاء الانتفاضة. وفي 2001/10/18 قامت الدبابات الإسرائيلية باحتلال أجزاء واسعة في ست مدن رئيسية في الضفة الغربية عقب اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي، واستمر هذا الاحتلال أسابيع عدة على الرغم من الاحتجاجات الدولية الواسعة على هذه الإجراءات المخالفة للاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تكررت عمليات التوغل والاجتياح الجزئي للمناطق الفلسطينية طوال العام 2001 وبداية العام 2002 إلى أن أقدم جيش الاحتلال في 2002/3/29 على إعادة

احتلال كامل لجميع المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. وصاحب حملات الاجتياح وإعادة الاحتلال هذه ممارسات قمعية إرهابية ومجازر دموية وعمليات اغتيال وقتل ونهب وتنكيل بالمواطنين المدنيين، ذهب ضحيتها مئات الشهداء وآلاف الجرحى. كما تصاعدت خلال هذه الحملات عمليات الاعتقال التعسفي وتدمير المباني العامة والخاصة ومصادرة الأراضي وتشديد الحصار ومنع التجول على المدن الرئيسية في الضفة الغربية.

8-1-1 تكثيف الاعتداء على حياة المواطنين وأمنهم وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية

يعتبر الاعتداء على حق المواطنين في الحياة والأمن وحرية التنقل من المخالفات الجسيمة لأحكام العديد من مواثيق حقوق الإنسان الدولية ولاتفاقية جنيف الرابعة. فالمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة اعتبرت القتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والنفي والنقل غير المشروع والحجز أو أخذ الرهائن وحرمان الأشخاص من حقهم في محاكمات قانونية غير متحيزة والاعتداء على الممتلكات من المخالفات الجسيمة للاتفاقية.

ويلاحظ ازدياد انتهاكات الاحتلال العسكري الإسرائيلي العام 2001 لحياة المواطنين، حيث أدى الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال ضد المدنيين إلى تضاعف عدد الشهداء والجرحى الفلسطينيين. فقد استشهد خلال ذلك العام 534 فلسطينياً من بينهم مائة طفل وأكثر من عشرين أنثى. كما وصل عدد الجرحى إلى أربعة آلاف جريح، ثلثهم من الأطفال دون سن 18.[14]

8-1-2 تصاعد عمليات القتل الجماعي والمذابح بحق الشعب الفلسطيني خلال العامين 2001-2002

وقد تصاعدت عمليات القتل الجماعي خلال العام 2001 بشكل ملحوظ، وبخاصة بعد 2001/9/11 مستغلة انشغال الرأي العام العالمي بأحداث الهجوم على نيويورك وواشنطن والحرب في أفغانستان. ويلاحظ تصاعد هذه العمليات على الرغم من إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية وقف إطلاق النار من جانب واحد. وقد استمرت عمليات القتل الجماعي بالتصاعد تدريجياً إلى أن وصلت ذروتها خلال شهر نيسان من العام 2002 عندما اجتاحت الدبابات الإسرائيلية كل مدن الضفة الغربية وارتكبت مذابح بشعة بحق المواطنين الفلسطينيين في مخيم جنين والبلدة القديمة في مدينة نابلس. ففي 2002/3/29 شنت قوات الاحتلال هجوماً جديداً تحت اسم عملية السور الواقي، على المناطق السكنية الفلسطينية. وقد بدأ الهجوم بحصار مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله. ثم اقتحمت هذه القوات مدينة بيت لحم وطولكرم وقلقيلية اعتباراً من 2002/4/1، وبعدها إلى جنين ونابلس وأعلنت هذه المناطق "مناطق عسكرية مغلقة"، مانعة العالم الخارجي من الدخول إليها بما فيه خدمات المعونات الطبية والإغاثة الإنسانية. وعزلت جنين بين 4-14 نيسان، وكذلك البلدة القديمة في نابلس طوال الوقت تقريبا بين 3 و23 نيسان. وقطعت التيار الكهربائي والماء عن معظم المناطق وفرضت حظراً صارماً للتجوال على السكان المقيمين داخل المدن.

وقد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي)[15] "وفي مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس، ضرب طوق شديد بواسطة الدبابات وناقلات الجند المدرعة والجنود على المناطق التي نفذ فيها جيش

[14] التقرير السنوي السابع الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني**، 1كانون الثاني 2001- 31 كانون الأول 2001، رام الله، ص8.

[15] منظمة العفو الدولية (أمنستي)، **بعيدا عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس**، إسرائيل والأراضي المحتلة، 2002، ص3-5.

الدفاع الإسرائيلي عملياته. وتعرضت المنازل لهجمات مكثفة بالصواريخ التي أطلقتها مروحيات الأباتشي. واعتباراً من اليوم الأول، تعذر دفن القتلى أو تقديم علاج طبي للجرحى في جنين ونابلس. وظلت الجثامين في الشوارع، حيث تعرض السكان الذين غامروا بالخروج لنقل جثث القتلى أو الاعتناء بالجرحى لإطلاق النار. وقامت الدبابات التي كانت تجوب الشوارع الضيقة بهدم الجدران الخارجية للمنازل بلا رأفة، وكان جزء كبير من الدمار الذي ألحقته الدبابات بالممتلكات متعمداً وغير ضروري. وفي عملية واحدة مروعة وواسعة، هدم جيش الدفاع الإسرائيلي حياً سكنياً كبيراً في مخيم جنين ودمره بالمتفجرات أو سوته جرافات الجيش بالأرض، وبدا أن جزءاً كبيراً منه دمر بعد انتهاء القتال.

وفي الأشهر الأربعة الممتدة بين 27 شباط ونهاية حزيران من 2002 – وهي الفترة التي شهدت الهجومين الرئيسيين اللذين شنهما جيش الدفاع الإسرائيلي وإعادة احتلال الضفة الغربية– قتل جيش الدفاع الإسرائيلي قرابة 500 فلسطيني. وعلى الرغم من أن الكثير من الفلسطينيين لقوا مصرعهم خلال المواجهات المسلحة، فإن العديد من عمليات القتل هذه التي ارتكبها جيش الدفاع الإسرائيلي بدا أنه غير قانوني، وسقط أكثر من 70 من الضحايا في صفوف الأطفال. وتعرض أكثر من 8000 فلسطيني اعتقلوا في عمليات اعتقال جماعية في الفترة ذاتها لسوء المعاملة بصورة روتينية وهدم أكثر من 3000 منزل فلسطيني."

وقد خلص تقرير (أمنستي) إلى الاستنتاج "بأن جيش الدفاع الإسرائيلي ارتكب في جنين ونابلس أفعالاً انتهكت القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وبأن بعض هذه الأفعال وصلت إلى حد الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب للعام 1949 (اتفاقية جنيف) وتشكل جرائم حرب."

8-1-3 تكثيف عمليات الإعدام (الاغتيالات) بحق نشطاء الانتفاضة

وقد تصاعدت الإعدامات (الاغتيالات) التي نفذتها قوات الاحتلال بحق فلسطينيين خلال العام 2001، حيث بلغ عدد الذين اغتالتهم إسرائيل خلال ذلك العام 54 شخصاً. ولم تقتصر حملة الاغتيالات هذه على نشطاء الانتفاضة العسكريين، بل امتدت لتطال قيادات سياسية أبرزها كان أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أبو علي مصطفى، وأعضاء من الجناح السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" مثل جمال منصور وجمال سليم. وغالبا ما كانت تؤدي هذه الاغتيالات إلى سقوط شهداء وجرحى من المدنيين غير المستهدفين، وبخاصة من الأطفال والنساء كما حدث في نابلس وفي الخليل وفي غزة وغيرها من المدن الفلسطينية. تندرج هذه الإعدامات ضد المدنيين في القانون الدولي تحت تسمية "الإعدام خارج نطاق القانون" واعتبرتها الاتفاقات والمواثيق الدولية من المخالفات الجسيمة والتي تعد من قبيل جرائم الحرب.

كذلك مارست قوات الاحتلال الإسرائيلي القتل العمد ضد الجرحى الفلسطينيين. فقد قامت القوات الإسرائيلية بإطلاق النار على مواطنين فلسطينيين أصيبوا بجراح ولا يشكلون خطراً على الجنود الإسرائيليين، وذلك للتأكد من قتلهم. وفي هذا السياق تندرج ممارسات جنود الاحتلال التعسفية المتمثلة في منع سيارات الإسعاف والأطقم الطبية من الوصول إلى أماكن وجود الجرحى الفلسطينيين، ما أدى إلى وفاة بعضهم.

ويلاحظ خلال العام 2001 تزايد حالات الاعتداء على الأطقم الطبية الفلسطينية أثناء قيامها بواجبها المهني والإنساني، حيث قتل العديد من

الأطباء، وأصيب مئات الجرحى من أفراد هذه الأطقم. كما لم يسلم الصحافيون والعاملون في وكالات الأنباء المحلية والعالمية من الاعتداءات الإسرائيلية. فقد تعرض العديد منهم للضرب والإهانة، كما قتل وجرح العشرات منهم أثناء قيامهم بتغطية أحداث الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية.[16]

8-1-4 تزايد الاعتداءات على الأطفال الفلسطينيين

تزايدت اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأطفال الفلسطينيين بشكل ملحوظ خلال العام 2001. فقد قتل خلال ذلك العام ما يزيد على 100 طفل وأصيب الآلاف منهم جراء القصف العشوائي للأماكن السكنية الفلسطينية ومقار أجهزة الأمن القريبة من المدارس، وخلال عمليات التوغل والاجتياح المتكررة للمدن والأحياء الفلسطينية. كذلك تصاعدت اعتداءات جنود الاحتلال والمستوطنين على الأطفال داخل مدارسهم أو في الطرق إليها، وذلك بمداهمة المدارس أو قصفها بالرشاشات الثقيلة كما حصل مع الشهيدة الطفلة رهام نبيل إبراهيم ورد (10 سنوات) والتي قتلت أثناء قصف مدرستها في جنين صباح يوم 2001/10/8.

وقتل العديد من الأطفال الفلسطينيين بسبب الألغام الأرضية والمتفجرات التي زرعها جنود الاحتلال أو تركها خلفه في أماكن تدريبه. كذلك قتل العديد من الأطفال بسبب الأجسام المفخخة التي زرعها جنود الاحتلال حول المستوطنات وبالقرب من المعسكرات وهو ما حصل مع خمسة أطفال من عائلة الأسطل في غزة صباح يوم 2001/11/22 قتلوا بسبب انفجار عبوة ناسفة زرعتها قوات الاحتلال وانفجرت أثناء توجه الأطفال إلى مدرستهم. وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية بزرع العبوة الناسفة في المكان قائلة أنه تم وضعها بهدف اغتيال نشطاء فلسطينيين مسلحين. ولا شك بأن نسبة كبيرة من الأطفال الفلسطينيين (69%) يعانون من آثار نفسية سلبية حيث أصيبوا بحالات من الهلع والخوف جراء عمليات القصف الإسرائيلي والتنكيل بالسكان.[17]

8-1-5 تشديد الحصار وتكثيف "حواجز الموت" والذل

وعلى صعيد آخر، استمرت إسرائيل في حصارها للمدن والتجمعات السكانية الفلسطينية المختلفة، ونشرت لذلك أعداد متزايدة من الحواجز العسكرية على مداخل المدن والقرى، وأصبحت تلك الحواجز مواقع لإذلال المواطنين الفلسطينيين والحط من كرامتهم يومياً. فقد تزايدت اعتداءات قوات الجيش على المارة من المواطنين الفلسطينيين وذلك بإطلاق النار عليهم، حيث استشهد العديد من المواطنين على الحواجز ولذلك أطلق عليها المواطنون الفلسطينيون اسم "حواجز الموت". كما استخدم جنود الاحتلال المرابطون على الحواجز قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والضرب لمنع المواطنين من عبور الحواجز. وغالباً يضطر المارة من الفلسطينيين الانتظار لفترات طويلة على الحواجز أو السير على الأقدام لمسافات طويلة وفي ظروف مناخية صعبة.[18]

8-1-6 تكثيف حملات الاعتقال التعسفية والعشوائية

تزايدت حملات الاعتقال التعسفي وتمت العودة إلى الاعتقال بلا محاكمة والاعتقال الإداري واختطاف بعض المواطنين من منازلهم. وقد وصل عدد المعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية في نهاية العام 2001 2.322 فلسطينياً، موزعين في

---

[16] التقرير السنوي السابع الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني**، 1 كانون الثاني 2001- 31 كانون أول 2001، رام الله، ص10.

[17] Maisoon Al-Weheidi, Israeli,Violation to the Rights of Palestinian Children, Ramallah, Ministry of Social Affaires, 2001, pp. 35-39

[18] أنظر تقارير منظمة بيتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) حول الموضوع على صفحتهم الإلكترونية، وبخاصة تقريرهم المعنون بـ "**أحداث روتينية: الضرب والتنكيل للفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى**، أيار، 2001.

مختلف السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية. وارتفع عددهم إلى 8000 معتقل حتى نهاية أيلول 2002.

غالبا تتم عمليات الاعتقال ليلاً بمداهمة منازل المراد اعتقالهم وبعد تفتيش منازلهم بشكل تعسفي لإرهاب الأطفال والنساء فيها. وفي كثير من الأحيان تم الاعتداء بالضرب على المراد اعتقالهم أمام ذويهم، كما تم إعدامهم في منازلهم بحجة محاولتهم الهرب. كما حصل مع الشهيد يعقوب ادكيدك، 28 عاما، من مدينة الخليل في 2001/12/17، ومؤخراً الشهيد محمد سعدات، 22 عاماً، من مدينة البيرة واللذين أعدمتهما قوات الاحتلال الإسرائيلي في منزليهما بحجة محاولتهما الهرب خلال عملية اعتقالهما. وبالإضافة إلى الاعتقال، ما زالت تستخدم أجهزة الأمن الإسرائيلية أساليب التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين باستخدام الشبح والضرب، ومنعهم من النوم فترات طويلة ورشهم بالماء البارد في الشتاء. كما أن ظروف العديد من مراكز التوقيف والمعتقلات غير ملائمة حيث تفتقر إلى المرافق الصحية وإلى النظافة وتعاني من انتشار الفئران والأفاعي والحشرات.

8-1-7 تزايد دور المستوطنين والمستوطنات في التنكيل بالمواطنين الفلسطينيين

ويلاحظ تزايد دور المستوطنين في الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين، كما اتضح دور المستوطنات في كونها مواقع أمنية عسكرية، حيث شكلت نقاط انطلاق للقوات العسكرية الإسرائيلية خلال عمليات الاجتياح، كما شكلت نقاط ارتكاز للهجوم على الأحياء السكنية ولقصف المدن الفلسطينية. وقد سمحت قوات الاحتلال للمستوطنين بحمل السلاح بحرية ودون ضوابط، وقامت بتأمين الحماية لهم خلال عمليات الاعتداء التي نفذوها على المواطنين الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم. وسمحت الحكومة الإسرائيلية العام 2001 للمستوطنين بتسيير دوريات أمن انتشرت على الطرق الفلسطينية وتسببت بقتل عدد من الفلسطينيين أثناء سفرهم في سيارات مدنية في الشوارع الرئيسية نتيجة إلقاء الحجارة أو إطلاق النار باتجاهها. ففي 2001/6/3 قتل المواطنان عايد محمود أبو عيدة، 37 عاماً، وشقيقه زياد، 30 عاماً، نتيجة إطلاق نار من قبل المستوطنين على السيارة التي كانوا يستقلانها على مفرق قرية برقة بالقرب من مدينة رام الله. وفي 2001/7/19 أطلق المستوطنون النار على سيارة مدنية كانت تمر بالقرب من قرية ترقوميا قرب مدينة الخليل وقتل في هذا الحادث 3 أشخاص من عائلة الطميزي، بينهم رضيع لم يتجاوز عمره الثلاثة أشهر. كذلك نفذ المستوطنون العديد من الاعتداءات على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين، حيث قاموا بتجريف وتدمير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية وتخريب الممتلكات الزراعية والسكنية والتجارية وقتل المواشي.

8-1-8 تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الممتلكات الفلسطينية ومحاصرة الوجود الفلسطيني في القدس

تصاعدت خلال العام 2001 الانتهاكات الإسرائيلية ضد الممتلكات الفلسطينية المدنية والحكومية بشكل لم يسبق له مثيل. وتم تنفيذ هذه الاعتداءات ضمن سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بذريعة تعرض أمن الجنود والمستوطنين للخطر. وقد تم قصف وتدمير مئات المباني الحكومية، وأهمها مقر الرئاسة في قطاع غزة، ومدرجات مطار غزة الدولي، ومبنى الإذاعة والتلفزيون في رام الله، وتدمير معظم مقار المحافظات والشرطة والأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما لم تسلم المرافق المحمية كالمستشفيات وأماكن العبادة والمدارس والجامعات وفقا لأحكام القانون الدولي من هذه الاعتداءات. كذلك شمل القصف الإسرائيلي عدداً من المصانع والمنشآت الحرفية الخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث

يقدر عددها حتى نهاية العام 2001 بـــ 45 مصنعاً دمر منها25 مصنعا بشكل كامل. وحتى نهاية العام 2001، ألحق القصف الإسرائيلي أضراراً متفاوتة بحوالي 3750 عيناً مدنياً، منها حوالي 3000 منزل سكني، دمر منها بشكل كامل حوالي 1013 منزلاً.

ويلاحظ كذلك تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على المزارعين الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم، حيث تزايدت حالات جرف الأراضي والبساتين المزروعة بالأشجار المثمرة والحرجية، ووصل عدد الأشجار المقتلعة في نهاية العام 2001 أكثر من 494.101 شجرة، كما وصلت مساحة الأراضي المتضررة حوالي 30.000 دونم. بالإضافة إلى هدم عشرات آبار المياه وشبكات الري والبيوت البلاستيكية وحظائر الحيوانات.[19]

وفي إطار توسع الاعتداءات الإسرائيلية على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين كثفت إسرائيل من حملاتها الاستيطانية، حيث صادرت العام 2001 آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية بقرار وإشراف الحكومة الإسرائيلية، وبمشاركة المستوطنين وبهدف توسيع المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية لربط المستوطنات مع بعضها البعض ومع إسرائيل، أو لتوسيع الشوارع القائمة وإقامة المشاريع والبنى التحتية الضرورية لتقديم الخدمات للمستوطنات وسكانها. وفي العام 2002 تضاعفت مساحة الأراضي المصادرة بهدف إقامة ما يسمى ب "السور الواقي" والذي بدء بتشييده على الأراضي الفلسطينية القريبة من "الخط الأخضر" في منتصف العام 2002 ليفصل مناطق الضفة الغربية عن المناطق الإسرائيلية.

كذلك في هذا السياق قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية الفلسطينية التي تقدم خدمات مدنية مهمة للمواطنين الفلسطينيين في منطقة القدس المحتلة. وقد شمل هذا الإغلاق بيت الشرق، المقر الرسمي للسلطة الفلسطينية في القدس، وعدداً من مؤسسات وزارة الشؤون المدنية ومؤسسات الحكم المحلي في منطقتي العيزرية وأبو ديس، وغيرها.

8-1-9 تحويل المناطق الفلسطينية إلى سجون ومعتقلات ترسيخاً لسياسة العقوبات الجماعية

فرض جيش الاحتلال الإسرائيلي إغلاقاً وحصاراً محكمين على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية كافة معظم أيام العام 2001 بشكل لم يسبق له مثيل. وشددت إسرائيل حصارها وعزلها للمدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض باستخدام الحواجز الترابية والكتل الخرسانية التي وضعت في الشوارع الرئيسية على مداخل المدن والقرى، بالإضافة إلى حفر الخنادق أو وضع الأسوار الإسمنتية حول بعض البلدات. وقد رابطت قوات كبيرة من جنود الاحتلال ومن الآليات العسكرية على الحواجز لمنع المواطنين الفلسطينيين من التنقل وملاحقتهم في الجبال والطرق الترابية وإطلاق النار عليهم، ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى. وقد ترافقت سياسة عزل وإغلاق التجمعات الفلسطينية المختلفة بسياسة حظر التجول داخل المدن والقرى الفلسطينية التي أعيد احتلالها. وقد اتسعت المناطق الخاضعة لحظر التجول تبعاً لتوسع دائرة المناطق التي أعيد احتلالها، وبذلك تكون قد خضعت معظم مدن الضفة الغربية لمنع التجول منذ نيسان العام 2002 لفترات متفاوتة، وما زالت معظم المدن الفلسطينية تخضع لمنع التجول التام أو الجزئي منذ ذلك الوقت.

ولا شك بأن سياسة الإغلاق والحصار ومنع التجول لها تبعات اقتصادية واجتماعية خطيرة. فقد كبدت هذه السياسة الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة.

[19] أنظر إحصاءات وزارة الزراعة، **التقرير المرحلي للخسائر والأضرار الخاصة بالقطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية**، 2001/12/31.

كما عطل الحصار ومنع التجول العملية التعليمية في معظم المؤسسات التعليمية الفلسطينية في الضفة الغربية. وتسبب في حرمان الفلسطينيين من حقهم في ممارسة العبادة، وبخاصة في المسجد الأقصى وفي الكنائس في القدس المحتلة. كما أدى الحصار ومنع التجول إلى أضرار كبيرة بالحياة الاجتماعية والعلاقات الأسرية بين أبناء المجتمع الفلسطيني. وترك الحصار آثارا واضحة على الوضع الصحي في المناطق الفلسطينية حيث منع المواطنين من حقهم في الوصول إلى الخدمات الصحية المتوفرة في المدن الرئيسية في الضفة الغربية وفي القدس.

وقد شمل الإغلاق والحصار الإسرائيلي المعابر الحدودية التي تربط المناطق المحتلة بالعالم الخارجي وهي مطار غزة الدولي الذي أغلق بشكل تام بعد تدمير وقصف مدرجاته ومعبر رفح الذي يوصل بين قطاع غزة ومصر، ومعبر الكرامة الذي يربط الضفة الغربية بالأردن، حيث تم إغلاق هذه المعابر لفترات زمنية متفاوتة خلال العام 2001. وفي هذا السياق قررت وزارة الداخلية الإسرائيلية في نهاية شهر كانون الأول 2001 منع المواطنين الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر فلسطينية من استعمال المطارات الإسرائيلية.

8-2 أداء السلطات الفلسطينية الثلاث وحالة حقوق المواطن الفلسطيني

تعرضت السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة مؤسساتها وأجهزتها إلى هجوم سياسي وعسكري مكثف خلال العام 2001 وهو ما أعاق عملها وعطل العديد من برامجها ومشاريعها التطويرية. ولا شك بأن حرب الإبادة التي تشنها حكومة إسرائيل على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية لعبت دوراً أساسياً في تراجع أداء مؤسسات السلطة المختلفة، وفي إعاقة عمل سلطاتها الثلاث. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا يجوز، أيضاً، تحميل الاحتلال وممارساته القمعية كل حالة التراجع والترهل التي أصابت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، في الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه ومؤسساته في أمس الحاجة للتطوير الملموس في أداء مؤسسات السلطة لتدعيم صموده وتطوير إمكاناته في مواجهة المرحلة السياسية الراهنة والتحديات الخطيرة.

8-2- 1 الاستمرار في تراجع أداء المجلس التشريعي خلال العام الثاني من الانتفاضة

لم يتمكن المجلس التشريعي من الانعقاد بشكل عادي بحضور نواب قطاع غزة والضفة الغربية في مكان واحد خلال العام 2001 سوى أربع مرات. وابتداء من 2001/4/4 اجتمع المجلس 6 مرات بواسطة تقنية الاجتماعات المرئية (video conference).

كما استمرت خلال العام 2001 المشاكل والمعوقات ذاتها التي واكبت عمل المجلس التشريعي منذ تأسيسه. ولم يطرأ أي تحسن على طبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي، إذ استمرت هيمنة السلطة التنفيذية على صناعة التشريعات في أغلب مراحلها.

ولا يزال المجلس التشريعي يعاني من عدم وجود سياسة تشريعية واضحة ومتجانسة، أو خطة واضحة ومحددة لإقرار القوانين ذات الأولوية حسب احتياجات المجتمع الفلسطيني. ونتيجة لذلك يلاحظ إهمال بعض القوانين ذات الضرورة الملحة على حساب قوانين أقل أهمية، وكذلك البدء في مجال أو محور قانوني محدد وعدم إتمامه والانتقال إلى موضوع أو محور آخر، وهو ما أنتج رزماً قانونية مبتورة وغير قادرة على تحقيق غاياتها.

أحال المجلس التشريعي خلال العام 2001

ستة مشاريع قوانين لرئيس السلطة التنفيذية للمصادقة عليها بعد إقرارها بالقراءة الثانية أو الثالثة، وأقر مشروع قانون واحد بالقراءة الأولى، واثني عشر مشروع قانون بالقراءة العامة. وعلى الرغم من أن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية صادق خلال العام 2001 على خمسة قوانين، فإنها كانت جميعها من القوانين التي أقرها المجلس التشريعي وأحالها للمصادقة خلال العام 2000. أما القوانين التي أقرها خلال العام 2001 فلم تتم المصادقة على أي منها إلا في العام 2002.[20]

8-2-2 تراجع الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني

تراجع الأداء الرقابي للمجلس التشريعي خلال السنوات السابقة ولكنه أصيب خلال العام 2001 بالشلل التام، إذ لم يقم بأي دور رقابي يذكر، على الرغم من أن حساسية الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني تقتضي تعزيز الرقابة على أداء السلطة التنفيذية. ولا شك بأنه لا يمكن تحميل الظروف السياسية المسؤولية الكاملة عن تقاعس المجلس عن أداء وظيفته الرقابية. فالمجلس يعاني منذ تأسيسه من عوائق ذاتية وموضوعية همشت دوره الرقابي مثل عدم وضوح القواعد الدستورية المنظمة للعلاقة بين السلطات، وغياب كتل برلمانية فاعلة ومؤثرة داخل المجلس، وغياب الرغبة الجدية لدى عدد كبير من أعضاء المجلس في ممارسة رقابة حقيقية على أداء السلطة التنفيذية. ولم يستخدم المجلس أدوات الرقابة الفاعلة على السلطة التنفيذية خلال السنوات السابقة، كالاستجواب وطرح الثقة، واكتفى بطرح الأسئلة وتوجيه اللوم، ولم يستخدم أية وسيلة رقابية خلال العام 2001.[21]

8-2-3 تراجع أداء معظم مؤسسات السلطة التنفيذية

ساهمت الإجراءات القمعية الإسرائيلية بشكل واضح في تراجع أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، وقد برز ذلك في عدم تمكن موظفي معظم هذه الوزارات والمؤسسات من الانتظام في دوامهم بسبب الحصار ومنع التجول. وعلى الرغم من استطاعة بعض الوزارات التكيف مع الظروف الصعبة بوضع خطط طوارئ، مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، فإن معظم الوزارات لم تضع مثل هذه الخطط وإن وضعتها لم تنفذها.

كما عانت معظم الوزارات من غياب التنسيق فيما بينها وهو ما أدى إلى تكرار العمل في بعض المجالات والتداخل في المسؤوليات. فمثلا غاب التنسيق بين الوزارات والجهات المختلفة التي توزع المساعدات على المتضررين، وغابت المعايير الموحدة والواضحة والمعلنة التي على أساسها يتم توزيع المساعدات، فقامت جهات مختلفة بتوزيع المساعدات دون التنسيق مع الجهات الأخرى، وهو ما خلق العديد من الإشكالات. وبشكل عام، لم تستطع مؤسسات السلطة الوطنية من تلبية الحاجات المتزايدة لدى المواطنين الفلسطينيين والتي خلقتها الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة المصاحبة للانتفاضة. فعمليات القصف والتدمير المكثف للمباني وللأراضي وعمليات القتل الجماعي والاعتقال والحصار ومنع التجول قد خلقت حاجات متزايدة بوتيرة سريعة لدى شرائح اجتماعية واسعة وهو ما لم تستطع مؤسسات السلطة المختلفة التعاطي معها.

8-3 استمرار انتهاك الأجهزة الأمنية الفلسطينية لحقوق المواطن الفلسطيني

[20] التقرير السنوي السابع الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني**، 1 كانون الثاني 2001- 31 كانون الأول 2001، رام الله، ص63.

[21] استخدم المجلس التشريعي بعض وسائل الرقابة خلال العام 2002، حيث لم يعترف بالتعديل الوزاري الذي أجراه رئيس السلطة الوطنية وتم التهديد بحجب الثقة عن الحكومة، ما اضطرها لتقديم استقالتها.

استمرت معظم الأجهزة الأمنية في ممارسة انتهاكات واضحة لحقوق المواطن خلال العام 2001، وبخاصة في إجراءات القبض والتحري التي تقوم بها، والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية بحق عشرات المعتقلين، والتدخل في عمل القضاء، والفصل في منازعات قائمة بين الأفراد من خلال الدوائر القانونية التابعة لها، والتدخل في عمل مؤسسات أخرى كمخاطبة ديوان الموظفين بعدم معارضة الجهاز في إعادة موظف إلى عمله، أو التوصية للديوان بوقف موظف عن العمل. وقد سجل خلال العام 2001 وفاة خمسة مواطنين في مراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية المختلفة.[22]

ولا شك بأن الظروف السياسية والأمنية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ بداية انتفاضة الأقصى قد أثرت على عمل الأجهزة الأمنية وعلى قدرتها في خدمة المواطنين، وبخاصة بعد تدمير معظم مقارها وتعرضها للملاحقة من قبل القوات الإسرائيلية. فقد تهمش دورها في فرض سلطة القانون في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو في المناطق الأخرى وهو ما ساهم في بروز العديد من الظواهر السلبية.

8-4 تطور ملموس في السلطة القضائية الفلسطينية على الرغم من استمرار بعض الإشكاليات

شهدت السلطة القضائية الفلسطينية خلال العام 2001 بعض التطورات، كان أهمها إقرار قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 5 لسنة 2001 الذي أدخل بعض التعديلات على تشكيل وهيكلة المحاكم النظامية بالإضافة إلى توحيدها في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك وسع القانون المذكور من صلاحيات مجلس القضاء الأعلى وهو ما من شأنه تعزيز استقلالية السلطة القضائية ومنحها صلاحية إدارة شؤون القضاء. بالإضافة إلى ذلك، شهد العام 2001 إقرار ثلاثة قوانين مهمة لعمل المحاكم وهي: قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، وقانون الإجراءات الجزائية، وقانون البينات في المواد المدنية والتجارية. ويعتبر إقرار قوانين القضاء الأربعة تقدماً كبيراً على صعيد حل إشكاليات ازدواج تشريعات القضاء من ناحية، وتوحيد جزء مهم من التشريعات المطبقة أمام محاكم الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية ثانية[23] وتجدر الإشارة هنا أنه قد تم في العام 2002 إقرار مجموعة من القوانين المهمة مثل القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية الذي يوحد التشريعات القضائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل تام.

8-4-1 تدني عدد القضايا الواردة للمحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2001

بلغ عدد القضايا التي وردت إلى المحاكم النظامية المختلفة في العام 2001 نحو 83,989 قضية، في حين كان قد بلغ هذا العدد في العام 2000 نحو 153,760 قضية، وفي العام 1999 نحو 147,281 قضية. وعند مقارنة هذه الأعداد بأعداد القضايا التي تم الفصل بها، يلاحظ انه تم الفصل بـــ 96,129 و139,376 و140,101 قضية للأعوام 2001، و2000 و1999 على التوالي (راجع الجدول رقم 8-1). وعلى الرغم من أن هناك تفاوتاً في عدد القضايا التي ترد إلى المحاكم، والتي يتم الفصل بها بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن نسبة الفصل في مجموع القضايا التي ترد إلى المحاكم في العام نفسه والتي تدور من العام السابق قد حصل فيها تراجع

[22] التقرير السنوي السابع الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني**، 1كانون الثاني 2001- 31 كانون الأول 2001، رام الله، ص119-120.

[23] انظر التقرير السنوي السابع الصادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **حالة حقوق المواطن الفلسطيني**، 1 كانون الثاني 2001- 31 كانون الأول 2001، رام الله، ص77-87.

ملحوظ خلال الأعوام الخمسة الماضية. فقد بلغت هذه النسب 45% في العام 2001، و49% في العام 2000 و51.8% في العام 1999، و54.5% العام 1998، و60.9% العام 1997.

وإذا نظرنا بتفصيل إلى العام 2001 نرى أن نسبة الفصل في القضايا الواردة إلى المحاكم هذا العام والمدورة من العام الماضي قد بلغت 37.9% في الضفة الغربية، بينما بلغت النسبة في قطاع غزة 68.5% للعام نفسه وهذا يعود، إضافة إلى المعوقات التي يفرضها الاحتلال، إلى سوء توزيع القضاة، فهناك عدد متساوٍ من القضاة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على الرغم من الاختلاف الكبير في عدد السكان والقضايا التي تعرض أمام المحاكم. ويعتبر الجزء الذي لا يتم الفصل به من مجموع القضايا معلقاً للعام الذي يليه. بذلك يمكن القول أن هناك ضعفاً في الجهاز القضائي الذي لا يتحمل عبء عدد القضايا الهائل الذي يعرض عليه.

8-4-2 ارتفاع متواضع في عدد العاملين في أجهزة العدالة الجنائية

يعتبر عدد العاملين في أجهزة العدالة الجنائية، وبخاصةً العاملين في الجهاز القضائي، مؤشراً مهماً على مدى فاعلية وكفاءة هذه الأجهزة. ويلاحظ من البيانات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن هناك نقصاً حاداً في الكادر العامل في الجهاز القضائي وهو ما يسبب البطء في إنجاز القضايا، وبالتالي توجه المواطنين إلى القضاء العشائري، أو للبحث عن بدائل وحلول أخرى. من هنا تبرز أهمية عدد القضاة العاملين في المحاكم الفلسطينية، حيث نرى أنه في حين لم يطرأ أي تغيير يذكر على عدد القضاة خلال الأعوام الخمسة الماضية، حيث تراوح عدد القضاة في المحاكم جميعها خلالها بين 66-69 قاضيا وقاضية، ارتفع هذا العدد العام 2001 إلى 92 قاضياً، وارتفع عدد القضاة من الإناث إلى 8 قاضيات. لكن هذه التعيينات الجديدة في سلك القضاء تعتبر متواضعة وغير كافية، لأن هؤلاء القضاة المائة يخدمون ما يزيد على ثلاثة ملايين نسمة من السكان في الأراضي الفلسطينية.

أما بالنسبة لعدد المدعين العامين، فقد كان عددهم 44 مدعياً عاماً العام 1997، ارتفع إلى 45 مدعياً عاماً العام 1998 ووصل إلى 55 مدعياً عاماً العام 1999 وفي العام 2000 ارتفع العدد إلى 64، وجميعهم من الذكور عبر السنوات الأربع. أما في العام 2001 فقد حصل تراجع في عدد المدعين العامين، حيث بلغ 60 مدعياً عاماً، من بينهم أنثى واحدة في قطاع غزة.

8-4-3 أهم المعوقات التي تعاني منها المحاكم والجهاز القضائي الفلسطيني

هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعاني منها المحاكم الفلسطينية والجهاز القضائي، بعضها جاء نتيجة الظروف والأوضاع التي صاحبت أحداث انتفاضة الأقصى، وبعضها كان قائما قبل هذا الوضع، ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

1. استمرار الازدواجية في النظام القانوني والقضائي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2001، حيث لم يتم توحيد تشريعات القضاء بشكل كامل نتيجة تأخر مصادقة رئيس السلطة التنفيذية على مشروع قانون السلطة القضائية المقر من قبل المجلس التشريعي منذ العام 1998، وقد تم إقرار هذا القانون في نهاية العام 2002، وبذلك تصبح هذه المشكلة في طريقها إلى الحل.
2. الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي أعاقت تطور السلطة القضائية وأفرغت القوانين والتشريعات التي كانت قائمة من مضمونها.

3. استمرار جهات غير قضائية رسمية وغير رسمية في التدخل في الكثير من قضايا المواطنين، ما يشكل تعدياً على صلاحيات الجهاز القضائي.
4. معاناة المحاكم المختلفة من نقص حاد في عدد القضاة إذا ما قورن بالعدد الكبير نسبيا للقضايا التي ترد إلى المحاكم. فمثلا نرى انه في العام 2001، نظر 100 قاضيا في 96129 قضية، أي بمعدل 961.3 قضية للقاضي الواحد.
5. إضافة صعوبات جديدة أصبح يعاني منها الجهاز القضائي الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، من أهمها الحصار الإسرائيلي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية الذي أعاق تنقل القضاة وأطقم موظفي المحاكم والمحامين والمواطنين أطراف الدعاوى والشهود، وهو ما أدى إلى تأخير إضافي في الفصل في القضايا المنظورة أمام المحاكم.

المراجـــــع

البنك الدولي، 2002. خمسة عشر شهراً من الانتفاضة والأزمة الاقتصادية الفلسطينية: التقييم الاقتصادي- ملخص تنفيذي.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2001. قاعدة بيانات الانتفاضة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 1999، السكان في الأراضي الفلسطينية، 1997-2025. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2000. المسح الصحي -2000، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2000 أ، الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون الثاني- كانون الأول 1998). رام الله.

ـــــــــــ. 2001 أ. قاعدة بيانات إحصاءات الجريمة والضحية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2001 ب. مسح القوى العاملة: دورة تموز- أيلول، 2001 (المؤتمر الصحافي)، رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2001 ج. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على واقع الطفل والمرأة والأسرة الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 أ. إحصاءات الثقافة- 2001. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 ب. الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية- 2001. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 ج. مسح التغذية-2002. مؤتمر الإعلان عن النتائج الأولية. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 د. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي- 2001. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 ه. مسح القوى العاملة: دورة أيار- حزيران، 2002 (المؤتمر الصحافي)، رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 و. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية: الدورة الرابعة- كانون الأول- شباط 2002. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 2002 ز. الواقع الثقافي في الأراضي الفلسطينية 1999-2000. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. قاعدة بيانات إحصاءات الصحة (2000، 2001).

ـــــــــــ. 2002. قاعدة بيانات يوميات الانتفاضة.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، 1995 أ. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي-1995/1994، رقم (1). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 1996. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1996/1995، رقم (2). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 1997. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1996، رقم (3). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 1998. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1998/1997، رقم (4). رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ. 1999. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1999/1998، رقم (5). رام الله- فلسطين.

دائرة الإعلام الزراعي، 2002. الخسائر الاقتصادية: خسائر القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة من 2000/9/29 إلى 2002/9/30. رام الله- فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2001. المراقب الاجتماعي، العدد الخامس. رام الله- فلسطين.

ـــــــــــ، عبد الرازق، عمر، 2002. هيكل الموازنة العامة الفلسطينية (غير منشورة). رام الله.

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، 2002. أثر الإغلاق وقيود الحركة الأخرى على الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية: 1 كانون الثاني 2002- 30 حزيران 2002. غزة.

منظمة العفو الدولية (أمنستي)، 2002. بعيداً عن أنظار العالم: انتهاكات جيش الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس.

مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة- بيتسيلم، 2001. أحداث روتينية: الضرب والتنكيل

للفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى.
الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. التقارير السنوية (الثالث– السابع).
وزارة التخطيط الفلسطينية– الفريق الوطني لمكافحة الفقر. 1998. تقرير الفقر، رام الله.
وزارة التخطيط والتعاون الدولي. 2002. مواد مؤتمر الفقراء يتكلمون_ 21 تشرين الأول، 2002. رام الله_ فلسطين.
وزارة الصحة الفلسطينية. التقارير السنوية (1995–2001).
ـــــــــــــ. 2002. قاعدة بيانات الانتفاضة. الصفحة الإلكترونية الخاصة بالوزارة.
ـــــــــــــ. 2001. دراسة مقارنة حول وضع الخدمات الصحية خلال الانتفاضة. النتائج الأولية.
وزارة الزراعة، 2002. التقرير المرحلي للخسائر والأضرار الخاصة بالقطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية، 2001/12/31. رام الله– فلسطين.
وكالة الغوث الدولية، 2001. دراسة حول صحة الأم والخدمات الصحية المقدمة في مراكز وكالة الغوث في الأراضي الفلسطينية. النتائج الأولية.

Save the Children, 2001. State of the World's Mothers 2001.

الملـــحق الإحصائي

قائمة جداول الملحق الاحصائي

جدول 2-1: عدد السكان المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والجنس والمنطقة، 2001 77

جدول 2-2 : عقود الزواج المسجلة ووقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1996-2001) 78

جدول 2-3: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمحافظة، (1997-2001) 79

جدول 3-1: توزيع المواليد الأحياء المبلغ عنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة 2000، 2001 80

جدول 3-2: توقع البقاء على قيد الحياة للسكان الفلسطينيين حسب الجنس والمنطقة 2000، 2001 81

جدول 3-3: معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000، 2001 81

جدول 3-4: معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000، 2001 81

جدول 3-5: لتوزيع النسبي لوفيات الأطفال (0-4 سنوات) المبلغ عنها في الضفة والقطاع حسب بعض الأسباب المختارة والجنس 2000، 2001 82

جدول 3-6: الأطباء المسجلون لكل 100,000 من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 1999، 2001 83

جدول 3-7: معدل الأسرة لكل 1000 من السكان في الضفة والقطاع حسب المنطقة 2000، 2001 83

جدول 3-8: التوزيع النسبي للأفراد 4 سنوات فأكثر حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة 2000، 2002 84

جدول 3-9: توزيع عيادات ومراكز الرعاية الأولية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب جهة الإشراف والمنطقة 2000، 2001 84

جدول 3-10: نسبة الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على خدمات صحية لأطفالها خلال الانتفاضة حسب السبب والمنطقة 85

جدول 3-11: نسبة الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة حسب السبب والمنطقة 85

جدول 3-12: توزيع الأسر التي عانت من انخفاض في النمط الغذائي للأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب آلية التكيف مع الانخفاض والمنطقة 86

جدول 3-13: نسبة النساء 15-49 سنة اللواتي يعانين من فقر الدم المتوسط إلى الشديد والبسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 86

جدول 3-14: نسبة الأطفال 6-59 شهراً الذين يعانون من فقر الدم الشديد، المتوسط والبسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والمنطقة 87

جدول 3-15: معدل التغير في نسبة انتشار سوء التغذية المتوسط بين الأطفال 6-59 شهراً حسب المنطقة والجنس 2000، 2002 87

جدول 4-1: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس للعام 2001 88

جدول 4-2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب العمر والجنس والمنطقة للأعوام 1997، 2000، 2001 89

جدول 4-3: توزيع المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994-

2002/2001 90

جدول 4-4: توزيع المدارس ورياض الأطفال ونسبها حسب الجهة المشرفة خلال الفترة 1995/1994 – 2002/2001 91

جدول 4-5: توزيع الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994-2002/2001 92

جدول 4-6: توزيع الطلبة حسب الجهة المشرفة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/ 1995-2002/2001 93

جدول 4-7: نسبة التحاق الإناث/الذكور حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994 – 2002/2001 95

جدول 4-8: نسبة التحاق الطلبة في المرحلة الثانوية حسب نوع التعليم الثانوي للأعوام الدراسية 1995/1994-2002/2001 96

جدول 4-9: توزيع المعلمين حسب المؤهل العلمي والجنس خلال الفترة 1995/1994 – 2000/1999، 2002/2001 97

جدول 4-10: نسب التسرب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994-2001/2000 98

جدول 4-11: نسب الرسوب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية 1995/1994- 2001/2000 99

جدول 4-12: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1995/1994 -2002/2001 100

.جدول 4-13: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994-2002/2001 101

جدول 4-14: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1995/1994-2001/2000 102

جدول 4-15: توزيع الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية حسب الجنس للأعوام الدراسية 1995/1994-2001/2000 103

جدول 4-16: توزيع العاملين المتفرغين في التدريس في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية للأعوام الدراسية1994 /1995-2001/2000 103

جدول 5-1: المؤسسات الثقافية العاملة حسب المحافظة/المنطقة – 2001 104

جدول 6-1: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1995-2000 105

جدول 6-2: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة (قضايا ومبالغ)، 1999-2001 105

جدول 6-3: سلم مساعدات الشؤون الاجتماعية اعتباراً من 1995/3/1 (بالشيكل) 106

جدول 6-4: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة وسبب الحصول على المساعدة (قضايا ومبالغ)، 2001 107

جدول 7-1: التوزيع النسبي للأسر حسب تغير نمطها الغذائي قبل انتفاضة الأقصى وخلالها حسب المنطقة 108

جدول 7-2: معدل الأجر اليومي والأجر اليومي الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان العمل، ونسبة تغيرها 1996-2001 109

جدول 7-3: بعض المؤشرات الخاصة بتوزع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996-2001 (%) 110

جدول 7-4: تغير بعض المؤشرات الخاصة بالقوى العاملة بين الربع الثالث 2000 والربع الثالث 2001 111

جدول 8-1: قضايا المحاكم النظامية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المرحلة القانونية والمنطقة،

112 2001−1997

جدول 2-1: عدد السكان المتوقع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والجنس والمنطقة، 2001

Table 2-1: Mid Year Projected Population in the West Bank and Gaza Strip by Age,Sex and Region, Mid Year –2001

قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			الضفة والقطاع WBGS			الفئة العمرية
كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور	
Both Sexes	**Female**	**Male**	**Both Sexes**	**Female**	**Male**	**Both Sexes**	**Female**	**Male**	
234,316	115,253	119,063	369,279	181,301	187,978	603,595	296,554	307,041	4 -0
199,208	98,273	100,935	311,873	153,078	158,795	511,081	251,351	259,730	9-5
164,119	80,832	83,287	260,518	127,809	132,709	424,637	208,641	215,996	14-10
127,063	62,040	65,023	216,511	105,492	111,019	343,574	167,532	176,042	19-15
102,170	50,430	51,740	187,559	91,382	96,177	289,729	141,812	147,917	24-20
82,012	40,689	41,323	163,213	79,910	83,303	245,225	120,599	124,626	29-25
65,306	32,114	33,192	140,012	68,363	71,649	205,318	100,477	104,841	34-30
57,747	27,432	30,315	112,715	54,793	57,922	170,462	82,225	88,237	39-35
42,963	20,566	22,397	89,454	43,521	45,933	132,417	64,087	68,330	44-40
31,684	15,585	16,099	60,295	29,628	30,667	91,979	45,213	46,766	49-45
25,114	12,886	12,228	46,184	23,465	22,719	71,298	36,351	34,947	54-50
17,206	9,497	7,709	38,268	20,868	17,400	55,474	30,365	25,109	59-55
14,459	8,476	5,983	31,948	17,660	14,288	46,407	26,136	20,271	64-60
13,276	7,405	5,871	27,876	15,927	11,949	41,152	23,332	17,820	69-65
9,529	5,592	3,937	20,881	11,768	9,113	30,410	17,360	13,050	74-70
5,792	3,337	2,455	13,574	7,696	5,878	19,366	11,033	8,333	79-75
4,627	2,569	2,058	12,200	6,509	5,691	16,827	9,078	7,749	+80
1,196,591	**592,976**	**603,615**	**2,102,360**	**1,039,170**	**1,063,190**	**3,298,951**	**1,632,146**	**1,666,805**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، السكان في الاراضي الفلسطينية، 1997-2025 – رام الله- فلسطين.

Source: PCBS, 1999. Population in the Palestinian Territory, 1997-2025. Ramallah- Palestine.

جدول 2-3: العمر الوسيط عند الزواج الأول حسب الجنس والمحافظة، (1997-2001)

Table 2-3 : Median Age at First Marriage by Sex and Governorate (1997-2001

Governorate	Median Age العمر الوسيط										المحافظة
	2001		2000		1999		1998		1997		
	Female إناث	Male ذكور	Female إناث	Male ذكور	Female إناث	Male ذكور	Female إناث	Male ذكور	Female إناث	Male ذكور	
Palestinian Territory	**19.0**	**24.2**	**18.9**	**24.1**	**18.8**	**24.1**	**18.7**	**23.9**	**18.0**	**23.0**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank											**الضفة الغربية**
Jenin	19.0	24.9	18.6	24.5	18.8	24.7	18.6	24.4	18.0	24.0	جنين
Tubas	19.4	25.0	20.2	25.3	19.1	24.7	19.0	24.5	18.0	24.0	منطقة طوباس
Tulkarm	20.0	25.6	19.8	25.4	19.5	25.4	19.4	25.4	19.0	25.0	طولكرم
Qalqiliya	18.7	24.9	18.9	24.7	18.7	24.7	18.2	24.7	18.0	23.0	قلقيلية
Salfit	19.0	25.0	19.0	24.3	18.8	23.9	19.0	24.2	18.0	23.0	منطقة سلفيت
Nablus	19.5	25.8	19.1	25.5	19.2	25.5	19.2	25.1	18.0	24.0	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	19.2	24.7	19.2	24.6	19.0	24.3	19.0	24.2	18.0	23.0	رام الله والبيرة
Jerusalem	18.8	24.3	18.7	24.3	18.6	24.1	18.7	24.1	18.0	23.0	القدس
Jericho	19.9	24.9	19.8	24.6	20.4	25.3	20.5	25.0	20.0	24.0	أريحا
Bethlehem	19.4	24.9	19.4	25.0	19.2	24.6	19.2	24.4	18.0	23.0	بيت لحم
Hebron	18.8	23.6	18.8	23.3	18.7	23.4	18.5	23.1	18.0	22.0	الخليل
Total	19.1	24.6	19.0	24.5	18.9	24.4	18.8	24.2	18.0	23.0	**المجموع**
Gaza Strip											**قطاع غزة**
North Gaza	18.2	22.2	17.7	22.1	17.8	22.0	17.8	22.0	17.0	21.0	شمال غزة
Gaza	18.3	23.5	18.3	23.5	18.2	23.3	18.1	23.2	17.0	22.0	غزة
Deir El-Balah	19.8	24.2	19.6	24.1	19.7	23.8	19.2	23.7	19.0	23.0	دير البلح
Khan yunis	19.4	24.2	19.2	24.2	19.1	24.3	19.1	24.2	18.0	23.0	خانيونس
Rafah	19.4	24.3	19.5	24.2	19.3	24.1	19.0	23.9	19.0	23.0	رفح
Total	18.8	23.6	18.7	23.6	18.7	23.5	18.5	23.4	18.0	23.0	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002، الزواج والطلاق في الاراضي الفلسطينية- 2001. رام الله.

Source: PCBS. Marriage and Divorce in Palestinian Territory, 2001 – Ramallah.

جدول 3-1: توزيع المواليد الأحياء المبلغ عنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب المحافظة 2000، 2001

Table 3-1: Distribution of Reported Live Births in the WBGS
By Region and Governorate 2000, 2001

Region and Governorate	2001		2000		المنطقة والمحافظة
	%	العدد	%	العدد	
West Bank	**59.2**	**54,791**	**58.8**	**54,718**	**الضفة الغربية**
Jenin	8.2	7,595	8.0	7,461	جنين
Tulkarm	4.2	3,932	4.6	4,306	طولكرم
Qalqiliya	2.7	2,506	2.3	2,403	قلقيلية
Salfit	1.7	1,620	1.6	1,442	سلفيت
Nablus	8.3	7,766	8.6	7,998	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	6.9	6,399	8.5	7,918	رام الله والبيرة
Jerusalem (J2)	3.1	2951	0.3	276	القدس (خارج الحواجز)
Jericho	1.1	1,109	1.3	1,250	أريحا
Bethlehem	5.1	4,731	5.6	5,209	بيت لحم
Hebron	17.4	16,182	17.7	16,455	الخليل
Gaza Strip	**40.8**	**37,735**	**41.2**	**38,277**	**قطاع غزة**
North Gaza	7.1	6,591	7.2	6,693	شمال غزة
Gaza	15.9	14,764	16.2	15,071	غزة
Deir Al-Balah	5.5	5146	5.4	5,013	دير البلح
Khan Yunis	7.9	7,385	7.7	7,203	خانيونس
Rafah	4.1	3,849	4.6	4,297	رفح
WBGS	**100**	**92,526**	**100**	**92,995**	**الضفة والقطاع**

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية. التقارير السنوية (2000، 2001).

Source: Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2001).

جدول 3-2: توقع البقاء على قيد الحياة للسكان الفلسطينيين
حسب الجنس والمنطقة 2000، 2001

Table 3-2: Life Expectancy at Birth by Sex and Region 2000, 2001

Region and Sex المنطقة والجنس						السنة Year
الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة GS		الضفة الغربية WB		
إناث Female	ذكور Male	إناث Female	ذكور Male	إناث Female	ذكور Male	
73.43	70.27	72.73	69.48	73.84	70.74	2000
73.57	70.43	72.88	69.65	73.98	70.89	2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2020.

Source: PCBS . Population in the Palestinian Territory 1997-2020.

جدول 3-3: معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي المبلغ عنها في
الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000، 2001

Table 3-3: Infant Mortality Rates in the WBGS by Region 2000, 2001

Year السنة		المنطقة Region
2001	2000	
8.7	9.6	الضفة الغربية WB
22.9	22.0	قطاع غزة GS
14.5	14.8	الضفة والقطاع WBGS
29		الأردن (1999) Jordan
51		مصر (1999) Egypt

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقارير السنوية (2000، 2001)

Sources: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2001).
Save the Children, 2001. State of the World's Mothers 2001.

جدول 3-4: معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف مولود حي المبلغ
عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 2000، 2001

Table 3-4: Child Mortality Rates in the WBGS by Region 2000, 2001

Year السنة		المنطقة Region
2001	2000	
11.9	12.8	الضفة الغربية WB
27.9	25.8	قطاع غزة GS
18.5	18.2	الضفة والقطاع WBGS

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقارير السنوية (2000، 2001)

Source: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (2000, 2001).

جدول 3-5: التوزيع النسبي لوفيات الأطفال (0-4 سنوات) المبلغ عنها في الضفة والقطاع حسب بعض الأسباب المختارة والجنس 2000، 2001

Table 3-5: Percentage Distribution of Reported Children Deaths (0-4 years) in the Palestinian Territory by some Selected Causes and Sex, 2000-2001

Cause of Death	كلا الجنسين Both Sexes		إناث Females		ذكور Males		سبب الوفاة
	2001	2000	2001	2000	2001	2000	
Malnutrition & Metabolic Disorders	2.3	2.1	2.8	2.4	1.9	1.7	سوء التغذية والغدد
Brain & cerebrovascular diseases	0.7	1.4	0.7	1.3	0.7	1.4	أمراض الدماغ والأعصاب
Cerebral Palsy	2.2	2.4	2.1	1.8	2.3	2.8	الشلل الدماغي
Diseases of Heart & Arteries	1.2	4.3	1.5	5.3	1.0	3.4	أمراض القلب والشرايين
Respiratory System Diseases	6.3	7.7	6.7	8.8	6.0	6.8	أمراض الجهاز التنفسي
Conditions in the prenatal period	30.2	30.3	26.9	29.1	33.1	31.3	أسباب متعلقة بما قبل الولادة
Congenital Anomalies	21.9	15.2	22.1	15.9	21.7	14.6	تشوهات خلقية
Sudden Death	5.3	7.8	5.3	9.0	5.2	6.8	الموت المفاجئ
Transport Accident	2.3	2.8	2.5	2.2	2.0	3.4	حوادث الطرق
Other Accidents	2.2	3.5	1.9	2.6	2.6	4.4	حوادث أخرى
Septicaemia	5.1	3.0	5.3	2.7	5.0	3.3	تسمم الدم
Others	21.7	19.5	23.6	18.9	20.0	20.1	أخرى
Total	100	100	100	100	100	100	**المجموع**

المصدر: وزارة الصحة، التقرير السنوي 2000-2001.

Source: Palestinian Ministry of Health. Annual Report, 2000-2001.

جدول 3-6: الأطباء المسجلون لكل 100,000 من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة 1999، 1200

Table 3-6: Reported Physicians per 100,000 Population in the WBGS 1999, 2001

Year السنة			المنطقة
2001	2000	1999	Region
92	96	84.4	الضفة الغربية WB
208	219	206.5	قطاع غزة GS
134	140	128	الضفة والقطاع WBGS
	158	الأردن Jordan(1997)	
	202	مصر Egypt(1997)	
	191	لبنان Lebanon(1997)	
	459	إسرائيل Israel(1997)	

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات إحصاءات الصحة (1999، 2000، 2001).

ماس. المراقب الاجتماعي، عدد رقم 3، 2000.

Sources: PCBS. Health Statistics Database, (1997-1999).
MAS. Social Monitor (No. 3), 2000.

جدول 3-7: معدل الأسرة لكل 1000 من السكان في الضفة والقطاع حسب المنطقة 2000، 2001

Table 3-7: Total Number of Hospital Beds and Ratio per 1,000 Population in the WBGS by Region, District and Year 2000, 2001

Year السنة				المنطقة
2001		2000		
المعدل Ratio	العدد No.	المعدل Ratio	العدد No.	Region
1.3	2,726	1.2	2,369	الضفة الغربية WB
1.5	1,796	1.6	1,807	قطاع غزة GS
1.4	4,522	1.3	4,176	الضفة والقطاع WBGS

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات احصاءات الصحة (2000، 2001).

Sources: PCBS. Health Statistics Database (2000, 2001).

جدول 3-8: التوزيع النسبي للأفراد 4 سنوات فأكثر حسب نوع التأمين الصحي والمنطقة 2000، 2002

Table 3-8: Percentage distribution of persons 4 years and above by type of health insurance and region 2000, 2002

Health Insurance Type	الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		نوع التأمين
	2002	2000	2002	2000	2002	2000	
Governmental	48.4	27.9	54.4	37.9	44.4	22.3	حكومي
UNRWA	11.6	14.8	19.2	24.2	6.6	9.4	وكالة
Private	9.6	11.0	1.2	0.3	15.3	17.1	خاص
Other	4.7	6.7	9.2	13.2	1.6	3.0	أخرى
Without	25.7	39.6	16.1	24.4	32.1	48.2	بدون تأمين

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية– 2002، رام الله.

Source: PCBS. Nutrition Survey, 2002, Ramallah.

جدول 3-9: توزيع عيادات ومراكز الرعاية الأولية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب جهة الإشراف والمنطقة 2000، 2001

Table 3-9: Distribution of Primary Health Care Centers in the WBGS by Supervised Authority and Region 2000, 2001

Region and Authority						المنطقة وجهة الإشراف			السنة Year
WBGS	الضفة والقطاع		GS	قطاع غزة		WB	الضفة الغربية		
وكالة الغوث	غير حكومي	حكومي	وكالة الغوث	غير حكومي	حكومي	وكالة الغوث	غير حكومي	حكومي	
51	185	359	17	40	43	34	145	316	2000
51	185	373	17	40	44	34	145	329	2001

المصدر: وزارة الصحة. التقارير السنوية (2000، 2001).

Sources: Palestinian Ministry of Health. Annual Reports (1999, 2000).

جدول 3-10: نسبة الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على خدمات صحية لأطفالها خلال الانتفاضة حسب السبب والمنطقة

Table 3-10: Percentage of households who faced difficulties in obtaining health services for their children during the Intifada by reason and region

	المنطقة			
	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Percentage of household who faced difficulties	**40.0**	32.1	44.6	نسبة الأسر التي واجهت صعوبة
Of which due to				من بينها بسبب
Israeli closure	**78.4**	44.5	92.4	الإغلاق الإسرائيلي
Curfew	**44.0**	2.4	61.2	منع التجول
Can not afford cost	**75.3**	82.7	72.3	عدم المقدرة على دفع التكاليف
No service	**32.6**	12.2	41.1	عدم وجود مكان خدمة
Service is far away	**41.5**	22.0	49.5	بعد مكان الخدمة
No medical staff	**39.7**	18.1	48.7	عدم وجود كادر طبي يسهل الوصول إليه
Other	**27.5**	3.8	10.7	أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية- 2002، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

Source: PCBS. Nutrition Survey, 2002, Main Findings. Ramallah- Palestine.

جدول 3-11: نسبة الأسر التي واجهت صعوبة في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة حسب السبب والمنطقة

Table 3-11: Percentage of households who faced difficulties in obtaining necessary food items during the Intifada by reason and region

	المنطقة			
	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Household who faced difficulties	**63.4**	65.0	62.5	الأسر التي واجهت صعوبة
Of which faced difficulty due to:				من بينها واجهت صعوبة بسبب:
Siege	**86.8**	77.3	92.1	الحصار
Curfew	**40.8**	3.0	62.0	منع التجول
Loss of income	**57.1**	57.1	57.1	فقدان مصدر الدخل
Other	**6.6**	9.6	4.9	أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية- 2002، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

Source: PCBS. Nutrition Survey, 2002, Main Findings. Ramallah- Palestine.

جدول 3-12: توزيع الأسر التي عانت من انخفاض في النمط الغذائي للأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب آلية التكيف مع الانخفاض والمنطقة

Table 3-12: Distribution of households who suffered from a decrease in their food consumption patterns in the Palestinian Territory by mode of adaptation to the decrease in food consumption and region,

Mode of decrease in food consumption patterns	Region		المنطقة	آلية التكيف مع الانخفاض
	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Borrowing money to obtain food	61.1	62.3	60.4	الاستدانة من أجل الحصول على المواد الغذائية
Used savings	38.8	47.5	33.8	بيع المدخرات
Dependant mainly on food aid	26.0	38.4	18.7	الاعتماد بشكل رئيسي على المساعدات الغذائية

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية– 2002، النتائج الأساسية. رام الله– فلسطين.

Source: PCBS. Nutrition Survey, 2002, Main Findings. Ramallah- Palestine.

جدول 3-13: نسبة النساء 15–49 سنة اللواتي يعانين من فقر الدم المتوسط إلى الشديد والبسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة

Table 3-13: Percentage of pregnant women 15-49 years who suffered from anemia (moderate-to-severe and mild) in the Palestinian Territory by region,

Region	يعانين من فقر الدم Suffered from anemia			المنطقة
	المجموع Total	بسيط Mild	متوسط إلى شديد moderate-to-severe	
West Bank	31.6	24.8	6.8	الضفة الغربية
Gaza Strip	36.4	30.6	5.8	قطاع غزة
WBGS	**33.2**	**26.8**	**6.4**	**الضفة والقطاع**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية– 2002، النتائج الأساسية. رام الله– فلسطين.

Source: PCBS. Nutrition Survey, 2002, Main Findings. Ramallah- Palestine.

.

جدول 3-14: نسبة الأطفال 6-59 شهراً الذين يعانون من فقر الدم الشديد، المتوسط والبسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب العمر والمنطقة

Table 3-14: Percentage of children 6-59 months who suffered from anemia severe, moderate and mild in the Palestinian Territory by age and region

Age and Region	يعانون من فقر الدم Suffered from anemia			العمر والمنطقة
	بسيط Mild	متوسط moderate	شديد severe	
Age in months				**العمر بالأشهر**
6-11	35.0	21.8	0.0	11-6
12-23	25.6	27.3	0.5	23-12
24-35	24.0	13.6	0.0	35-24
36-47	20.2	10.2	0.0	47-36
48-59	13.4	6.2	0.1	59-48
Region				**المنطقة**
West Bank	21.0	14.2	0.3	الضفة الغربية
Gaza Strip	24.6	17.0	0.0	قطاع غزة
WBGS	**22.5**	**15.3**	**0.2**	**الضفة والقطاع**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية- 2002، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.

Source: PCBS. Nutrition Survey, 2002, Main Findings. Ramallah- Palestine.

جدول 3-15: معدل التغير في نسبة انتشار سوء التغذية المتوسط بين الأطفال 6-59 شهراً حسب المنطقة 2000، 2002

Table 3-15: Average of change in the Percentage of prevalence of moderate malnutrition among children 6-59 months by region 2000, 2002

Region and Sex	الوزن مقابل الطول Weight for Height	الوزن مقابل العمر Weight for age	الطول مقابل العمر Height for age	المنطقة والجنس
Region				**المنطقة**
West Bank	10.7	48.1	6.6	الضفة الغربية
Gaza Strip	53.8	4.0	17.9	قطاع غزة
Total	**78.5**	**34.6**	**12.5**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية- 2002، النتائج الأساسية. رام الله- فلسطين.
الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2002. المسح الصحي- 2000، قاعدة بيانات المسح.

Source: PCBS. Nutrition Survey, 2002, Main Findings. Ramallah- Palestine.

PCBS. 2002. Health Survey- 2000, Database.

جدول 4-1: السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس للعام 2001

Table 4-1: Palestinian Population (15 years and over) by Educational Attainment, Region and Sex, 2001

Educational Attainment	الضفة والقطاع WBGS			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			الحالة التعليمية
	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Female	ذكور Male	
Illiterate	9.8	15.0	4.7	10.1	14.7	5.5	9.7	15.2	4.3	أمي
Can Read and Write	8.3	8.2	8.5	7.1	5.8	8.3	9.0	9.4	8.6	ملم
Elementary	20.6	19.7	21.4	18.5	17.6	19.4	21.7	20.9	22.5	ابتدائي
Preparatory	32.8	32.1	33.4	31.0	31.5	30.4	33.7	32.4	34.9	إعدادي
Secondary	17.6	16.9	18.4	22.7	22.9	22.5	15.0	13.7	16.3	ثانوي
Associate Diploma	4.4	4.0	4.9	4.0	3.7	4.4	4.7	4.1	5.2	دبلوم متوسط
Bachelor and Above	6.5	4.1	8.7	6.6	3.8	9.5	6.2	4.3	8.2	بكالوريوس وأعلى
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2001. رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS, 2002. Labour Survey 2001 Database. Ramallah- Palestine.

جدول 4-2: معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر)

حسب العمر والجنس والمنطقة للأعوام 1997، 2000، 2001

Table 4-2: Literacy Rate of Palestinian Population (15 Years and Over)
by Age, Sex and Region, 1995, 2000,2001

Age and Sex	الضفة والقطاع WBGS			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			العمر والجنس
	2001	2000	1997	2001	2000	1997	2001	2000	1997	
Both Sexes										كلا الجنسين
15-19	98.8	98.3	97.3	98.4	97.7	96.8	99.1	98.7	97.6	19-15
20-24	98.5	98.1	96.7	98.2	97.1	96.2	98.7	98.7	97.0	24-20
25-34	97.7	97.0	95.1	97.3	96.0	94.9	97.9	97.5	95.3	34-25
35-44	95.2	94.2	90.5	95.5	95.2	91.9	95.1	93.7	89.7	44-35
45-54	85.4	84.6	75.4	87.2	88.2	78.0	84.5	82.7	73.9	54-45
55-64	56.5	55.3	44.5	51.8	52.0	41.7	58.6	56.7	46.0	64-55
65+	33.6	29.4	28.6	23.6	24.1	21.9	38.1	31.8	31.8	+65
Total	**90.2**	**89.2**	**86.1**	**89.9**	**89.3**	**86.3**	**90.3**	**89.2**	**85.9**	**المجموع**
Male										ذكر
15-19	98.9	97.9	96.9	98.4	97.1	96.0	99.2	98.4	97.5	19-15
20-24	98.6	97.7	96.9	98.3	96.2	96.1	98.8	98.5	97.4	24-20
25-34	98.4	98.0	96.4	97.6	97.4	95.6	98.8	98.3	96.9	34-25
35-44	97.9	97.0	95.1	97.7	97.0	94.1	98.0	97.0	95.6	44-35
45-54	96.0	95.4	92.1	95.4	94.9	92.6	96.3	95.7	91.9	54-45
55-64	83.8	83.0	73.7	84.0	81.4	71.4	83.7	83.7	74.9	64-55
65+	57.5	54.9	50.9	43.8	50.5	40.6	63.5	56.5	55.6	+65
Total	**95.3**	**94.4**	**92.2**	**94.5**	**93.8**	**91.4**	**95.7**	**94.7**	**92.7**	**المجموع**
Female										أنثى
15-19	98.8	98.8	97.7	98.5	98.3	97.6	98.9	99.1	97.8	19-15
20-24	98.4	98.6	96.5	98.0	98.0	96.3	98.5	98.7	96.7	24-20
25-34	97.0	96.0	93.8	97.1	94.5	94.3	96.9	96.7	93.5	34-25
35-44	92.3	91.3	85.6	93.1	93.3	89.6	91.9	90.3	83.4	44-35
45-54	74.8	74.1	59.1	79.0	81.7	63.8	72.6	70.0	56.3	54-45
55-64	34.5	33.4	21.6	27.2	30.1	19.3	37.0	35.0	22.9	64-55
65+	15.1	9.5	10.4	8.2	4.0	7.6	18.2	12.0	11.7	+65
Total	**85.0**	**83.9**	**79.7**	**85.3**	**84.7**	**81.2**	**84.8**	**83.6**	**78.9**	**المجموع**

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات المسح الصحي 2000. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2001. رام الله- فلسطين.

ملاحظة: بيانات 1997 تشمل السكان الذين تم عدهم فعلاً خلال الفترة من 10-1997/12/24 ولا تشمل السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية، وكذلك تقديرات عدد السكان في ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967.

Source: PCBS, 2000h.

جدول 4-3: توزيع المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/1995-2001/2002

Table4-3: Distribution of Schools and Kindergartens by Region and Stage, 1994/1995-2001/2002

Region and Scholastic Year	المجموع Total	مدارس Schools		رياض أطفال Kindergartens	المنطقة والعام الدراسي
		ثانوية* Secondary*	أساسية Basic		
West Bank					الضفة الغربية
1994/1995	1559	294	842	423	1995/1994
1995/1996	1681	333	829	519	1996/1995
1996/1997	1698	368	825	505	1997/1996
1997/1998	1814	398	846	570	1998/1997
1998/1999	1925	427	881	617	1999/1998
1999/2000	1968	440	922	606	2000/1999
2000/2001	2011	448	967	596	2001/2000
2001/2002	2056	478	999	579	2001/2002
Gaza Strip					قطاع غزة
1994/1995	351	39	299	13	1995/1994
1995/1996	321	39	269	13	1996/1995
1996/1997	539	46	293	200	1997/1996
1997/1998	586	56	311	219	1998/1997
1998/1999	589	60	323	206	1999/1998
1999/2000	642	68	337	237	2000/1999
2000/2001	635	71	349	215	2001/2000
2001/2002	668	76	365	227	2002/2001
WBGS					الضفة والقطاع
1994/1995	1910	333	1141	436	1995/1994
1995/1996	2002	372	1098	532	1996/1995
1996/1997	2237	414	1118	705	1997/1996
1997/1998	2400	454	1157	789	1998/1997
1998/1999	2514	487	1204	823	1999/1998
1999/2000	2610	508	1259	843	2000/1999
2000/2001	2646	519	1316	811	2001/2000
2001/2002	2724	554	1364	806	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله-فلسطين.

* تشمل المدارس التي فيها مرحلة أساسية وثانوية معاً أو مرحلة ثانوية فقط.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine

* Includes schools with basic and secondary stages or secondary stage only.

جدول 4-4: توزيع المدارس ورياض الأطفال ونسبها حسب الجهة المشرفة

خلال الفترة 1995/1994 – 2002/2001

Table 4-4: Distribution and Percentage of Schools and Kindergartens by Supervising Authority, 1994/1995 – 2001/2002

السنوات		Supervising Authority الجهة المشرفة				
		حكومة Government	وكالة UNRWA	خاصة/مدارس Private/Schools	خاصة/رياض أطفال Private/Kindergartens	المجموع Total
1995/1994	المدارس Schools	1084	259	131	436	1910
	%	56.75	13.56	6.86	22.83	100
1996/1995	المدارس Schools	1070	253	147	532	2002
	%	53.45	12.64	7.34	26.57	100
1997/1996	المدارس Schools	1113	261	158	705	2237
	%	49.75	11.67	7.06	31.52	100
1998/1997	المدارس Schools	1175	265	171	789	2400
	%	48.96	11.04	7.12	32.88	100
1999/1998	المدارس Schools	1230	265	196	823	2514
	%	48.93	10.54	7.80	32.73	100
2000/1999	المدارس Schools	1289	264	214	843	2610
	%	49.39	10.11	8.20	32.30	100
2001/2000	المدارس Schools	1344	263	228	811	2646
	%	50.79	9.94	8.62	30.65	100
2002/2001	المدارس Schools	1415	264	239	806	2724
	%	51.95	9.69	8.77	29.59	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله–فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah-Palestine.

جدول 4-5: توزيع الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والمرحلة

للأعوام الدراسية 1994/1995-2001/2002

Table 4-5: Distribution of Students in Schools and Kindergartens by Region and Stage, 1994/1995-2001/2002

Region and Scholastic Year	المجموع Total	ثانوي Secondary	أساسي Basic	رياض أطفال Kindergartens	المنطقة والعام الدراسي
West Bank					الضفة الغربية
1994/1995	418715	27678	355269	35768	1995/1994
1995/1996	446977	30647	372526	43804	1996/1995
1996/1997	475585	33993	397572	44020	1997/1996
1997/1998	508101	36190	422891	49020	1998/1997
1998/1999	537694	38121	447369	52204	1999/1998
1999/2000	567503	42041	474674	50788	2000/1999
2000/2001	587576	45484	495364	46728	2001/2000
2001/2002	608005	50970	512446	44589	2002/2001
Gaza Strip					قطاع غزة
1994/1995	235982	17661	217260	1061	1995/1994
1995/1996	260577	20123	239331	1123	1996/1995
1996/1997	306369	22474	258781	25114	1997/1996
1997/1998	330398	24895	279491	26012	1998/1997
1998/1999	352201	27687	299545	24969	1999/1998
1999/2000	375439	30509	318316	26614	2000/1999
2000/2001	388799	30879	335401	22519	2001/2000
2001/2002	405800	32599	351284	21917	2002/2001
WBGS					الضفة والقطاع
1994/1995	654697	45339	572529	36829	1995/1994
1995/1996	707554	50770	611857	44927	1996/1995
1996/1997	781954	56467	656353	69134	1997/1996
1997/1998	838499	61085	702382	75032	1998/1997
1998/1999	889895	65808	746914	77173	1999/1998
1999/2000	942942	72550	792990	77402	2000/1999
2000/2001	976375	76363	830765	69247	2001/2000
2001/2002	1013805	83569	863730	66506	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله-فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-6: توزيع الطلبة حسب الجهة المشرفة والمرحلة للأعوام الدراسية 1994/ 1995-2002/2001

Table 4-6: Distribution and Percentage of Students by Supervising Authority and Stage, 1994/1995-2001/2002

Supervising Authority	ثانوي Secondary		أساسي Basic		رياض أطفال Kindergartens		الجهة المشرفة
	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	
1995/1994							
Government	90.69	41117	65.95	377580	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.18	161332	0.00	0	وكالة
Private	9.31	4222	5.87	33617	100.00	36829	خاصة
Total	**100**	**45339**	**100**	**572529**	**100**	**36829**	**المجموع**
1996/1995							
Government	91.26	46334	65.62	401488	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.48	174284	0.00	0	وكالة
Private	8.74	4436	5.90	36085	100.00	21658	خاصة
Total	**100**	**50770**	**100**	**611857**	**100**	**21658**	**المجموع**
1997/1996							
Government	92.24	52087	65.45	429591	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.57	187518	0.00	0	وكالة
Private	7.76	4380	5.98	39244	100.00	69134	خاصة
Total	**100**	**56467**	**100**	**656353**	**100**	**69134**	**المجموع**
1998/1997							
Government	93.02	56821	65.40	459339	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.40	199467	0.00	0	وكالة
Private	6.98	4264	6.20	43576	100.00	75032	خاصة
Total	**100**	**61085**	**100**	**702382**	**100**	**75032**	**المجموع**
1999/1998							
Government	93.71	61666	65.30	487738	0.00	0	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.22	210759	0.00	0	وكالة
Private	6.29	4142	6.48	48417	100.00	77173	خاصة
Total	**100**	**65808**	**100**	**746914**	**100**	**77173**	**المجموع**
2000/1999							
Government	94.13	68294	65.38	518483	0.17	131	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.13	223085	0.00	0	وكالة
Private	5.87	4256	6.49	51422	99.83	77271	خاصة
Total	**100**	**72550**	**100**	**792990**	**100**	**77402**	**المجموع**
2001/2000							
Government	94.57	72215	65.40	543343	0.08	53	حكومة
UNRWA	0.00	0	27.98	232407	0.00	0	وكالة
Private	5.43	4148	6.62	55015	99.92	69194	خاصة
Total	**100**	**76363**	**100**	**830765**	**100**	**69247**	**المجموع**

Supervising Authority	ثانوي Secondary		أساسي Basic		رياض أطفال Kindergartens		الجهة المشرفة
	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	%	عدد الطلبة Students	
2002/2001							
Government	95.42	79742	65.83	568619	2.42	1610	حكومة
UNRWA	0.00	0	28.05	242241	0.00	0	وكالة
Private	4.58	3827	6.12	52870	97.58	64896	خاصة
Total	**100**	**83569**	**100**	**863730**	**100**	**66506**	**المجموع**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-7: نسبة التحاق الإناث/الذكور حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994 – 2002/2001

Table 4-7: Female\Male Enrollment Ratio by Stage and Region, 1994/1995-2001/2002

Scholastic Year	الضفة والقطاع WBGS		قطاع غزة Gaza Strip		الضفة الغربية West Bank		العام الدراسي
	ثانوية Secondary	أساسية Basic	ثانوية Secondary	أساسية Basic	ثانوية Secondary	أساسية Basic	
1994/1995	0.84	0.95	0.82	0.95	0.85	0.95	1995/1994
1995/1996	0.86	0.95	0.81	0.95	0.90	0.95	1996/1995
1996/1997	0.91	0.96	0.88	0.96	0.92	0.96	1997/1996
1997/1998	0.94	0.97	0.93	0.96	0.95	0.97	1998/1997
1998/1999	1.00	0.97	0.95	0.96	1.04	0.98	1999/1998
1999/2000	1.04	0.98	0.98	0.97	1.09	0.98	2000/1999
2000/2001	1.08	0.99	1.04	0.99	1.12	0.98	2001/2000
2001/2002	1.08	0.98	1.05	0.98	1.12	0.98	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-8: نسبة التحاق الطلبة في المرحلة الثانوية حسب نوع التعليم الثانوي للأعوام الدراسية 1994/1995-2001/2002

Table 4-8: Percentage of Enrolled Students in the Secondary Stage by Type of Education, 1994/1995-2001/2002

مهني Vocational		أكاديمي Academic		مجموع الطلبة Total Students	العام الدراسي Scholastic Year
%	طالب Student	%	طالب Student		
Total					**المجموع**
3.24	1468	96.76	43871	45339	1995/1994
3.38	1714	96.62	49056	50770	1996/1995
3.14	1775	96.86	54692	56467	1997/1996
3.06	1870	96.94	59215	61085	1998/1997
3.26	2146	96.74	63662	65808	1999/1998
3.85	2793	96.15	69757	72550	2000/1999
4.53	3457	95.47	72906	76363	2001/2000
4.67	3906	95.33	79663	83569	2001/2002
Male					**الذكور**
4.99	1233	95.01	23472	24705	1995/1994
5.05	1392	94.95	26191	27583	1996/1995
4.87	1443	95.13	28191	29634	1997/1996
4.84	1521	95.16	29927	31448	1998/1997
5.10	1677	94.90	31205	32882	1999/1998
6.05	2151	93.95	33427	35578	2000/1999
7.19	2633	92.81	33995	36628	2001/2000
7.09	2842	92.91	37238	40080	2002/2001
Female					**الإناث**
1.14	235	98.86	20399	20634	1995/1994
1.39	322	98.61	22865	23187	1996/1995
1.24	332	98.76	26501	26833	1997/1996
1.18	349	98.82	29288	29637	1998/1997
1.42	469	98.58	32457	32926	1999/1998
1.74	642	98.26	36330	36972	2000/1999
2.07	824	97.93	38911	39735	2001/2000
2.45	1064	97.55	42425	43489	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-9: توزيع المعلمين حسب المؤهل العلمي والجنس

خلال الفترة 1995/1994 – 2000/1999، 2002/2001

Table 4-9: Distribution of Teachers by Qualification and Sex, 1994/1995 - 1999/2000, 2001/2002

Basic and Secondary						أساسي وثانوي				
ماجستير وأعلى MA\MSc & Above		دبلوم عال Higher Diploma		بكالوريوس BA\BSc		دبلوم متوسط Lower Diploma		ثانوية وما دون Secondary & Lower		السنة Year
اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	اناث Female	ذكور Male	
35	125	29	215	2353	4463	5838	5410	458	352	1995/1994
35	160	80	235	3189	5182	6173	5722	443	340	1996/1995
43	204	126	296	3944	5992	6558	5868	521	303	1997/1996
55	234	102	236	4967	6890	6937	5809	465	350	1998/1997
65	240	33	111	5885	7591	7091	5702	454	289	1999/1998
90	340	37	78	6918	8324	7273	5562	333	231	2000/1999
164	506	49	87	9404	9813	7471	5448	364	228	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله– فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

.

جدول 4-10: نسب التسرب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية

2001/2000-1995/1994

Table 4-10: Drop-Out Rates by Region, Sex and Stage, 1994/1995-2000/2001

Region and Scholastic Year	المرحلة الثانوية Stage Secondary			المرحلة الأساسية Stage Basic			المنطقة والعام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
West Bank							**الضفة الغربية**
1994/1995	9.76	10.31	9.29	2.67	2.57	2.76	1995/1994
1995/1996	8.61	9.53	7.79	2.50	2.20	2.78	1996/1995
1996/1997	7.42	9.15	5.82	2.11	1.75	2.46	1997/1996
1997/1998	7.94	9.82	6.14	2.08	1.77	2.39	1998/1997
1998/1999	7.76	9.39	6.05	1.98	1.69	2.28	1999/1998
1999/2000	6.52	7.95	4.97	1.59	1.21	1.95	2000/1999
2000/2001	4.91	6.04	3.66	1.28	1.04	1.51	2001/2000
Gaza Strip							**قطاع غزة**
1994/1995	5.12	8.63	2.25	2.23	2.24	2.23	1995/1994
1995/1996	4.48	5.89	3.34	2.25	2.64	1.88	1996/1995
1996/1997	3.42	6.00	1.15	1.46	1.30	1.62	1997/1996
1997/1998	3.77	6.01	1.69	1.27	1.02	1.52	1998/1997
1998/1999	1.80	2.45	1.25	0.95	0.84	1.06	1999/1998
1999/2000	5.04	6.41	3.69	1.21	0.99	1.43	2000/1999
2000/2001	3.91	4.59	3.20	1.08	0.66	1.49	2001/2000
WBGS							**الضفة والقطاع**
1994/1995	7.95	9.66	6.52	2.50	2.44	2.56	1995/1994
1995/1996	6.98	8.13	5.98	2.40	2.37	2.43	1996/1995
1996/1997	5.83	7.92	3.93	1.86	1.57	2.13	1997/1996
1997/1998	6.24	8.28	4.31	1.76	1.47	2.04	1998/1997
1998/1999	5.26	6.55	3.98	1.57	1.35	1.78	1999/1998
1999/2000	5.90	7.32	4.42	1.44	1.12	1.75	2000/1999
2000/2001	4.51	5.46	3.47	1.20	0.89	1.50	2001/2000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-11: نسب الرسوب حسب المنطقة والجنس والمرحلة للأعوام الدراسية 2001/2000 -1995/1994

Table 4-11: Repetition Rates by Region, Sex and Stage 1994/1995-2000/2001

Region and Scholastic Year	المرحلة الثانوية Stage Secondary			المرحلة الأساسية Stage Basic			المنطقة والعام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
West Bank							**الضفة الغربية**
1994/1995	1.99	1.27	2.60	3.42	3.31	3.53	1995/1994
1995/1996	1.99	1.46	2.47	3.29	3.21	3.36	1996/1995
1996/1997	2.65	1.75	3.48	3.05	2.92	3.17	1997/1996
1997/1998	1.00	0.88	1.11	2.39	2.28	2.49	1998/1997
1998/1999	1.41	0.99	1.85	2.22	2.08	2.35	1999/1998
1999/2000	1.49	1.16	1.86	1.97	1.73	2.20	2000/1999
2000/2001	1.30	1.09	1.54	1.74	1.64	1.85	2001/2000
Gaza Strip							**قطاع غزة**
1994/1995	5.89	1.30	9.64	6.84	6.14	7.51	1995/1994
1995/1996	2.98	0.58	4.94	5.27	4.69	5.82	1996/1995
1996/1997	1.99	0.37	3.41	3.92	3.55	4.28	1997/1996
1997/1998	0.82	0.39	1.21	3.19	2.67	3.70	1998/1997
1998/1999	0.58	0.16	0.97	3.01	2.57	3.45	1999/1998
1999/2000	2.20	3.07	1.34	2.82	2.51	3.12	2000/1999
2000/2001	0.78	0.41	1.16	2.42	2.14	2.69	2001/2000
WBGS							**الضفة والقطاع**
1994/1995	3.51	1.28	5.37	4.72	4.38	5.04	1995/1994
1995/1996	2.38	1.12	3.47	4.06	3.79	4.32	1996/1995
1996/1997	2.39	1.21	3.45	3.39	3.17	3.61	1997/1996
1997/1998	0.92	0.68	1.15	2.71	2.44	2.97	1998/1997
1998/1999	1.06	0.65	1.47	2.54	2.27	2.79	1999/1998
1999/2000	1.79	1.94	1.63	2.31	2.04	2.57	2000/1999
2000/2001	1.09	0.82	1.38	2.02	1.84	2.19	2001/2000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-12: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1995/1994 –2002/2001

Table 4-12: Students Per Teacher by Region and Supervising Authority, 1994/1995 – 2001/2002

Region and Scholastic Year	المعدل العام Grand Average	خاصة Private		وكالة UNRWA	حكومة Government	المنطقة والعام الدراسي
		رياض أطفال Kindergartens	مدارس Schools			
West Bank						**الضفة الغربية**
1994/1995	**28.9**	30.3	19.1	32.9	29.9	1995/1994
1995/1996	**28.3**	30.9	18.3	33.7	29.2	1996/1995
1996/1997	**27.3**	29.4	17.9	33.9	28.0	1997/1996
1997/1998	**26.6**	28.9	18.1	33.4	27.2	1998/1997
1998/1999	**26.9**	28.8	18.4	34.0	27.4	1999/1998
1999/2000	**26.9**	27.4	18.1	34.8	27.7	2000/1999
2000/2001	**24.9**	25.3	17.2	33.7	25.4	2001/2000
2001/2002	**25.8**	26.4	17.0	33.1	26.6	2002/2001
Gaza Strip						**قطاع غزة**
1994/1995	**36.0**	33.2	25.4	38.7	34.0	1995/1994
1995/1996	**36.0**	24.4	22.7	39.1	34.0	1996/1995
1996/1997	**34.7**	28.5	20.5	39.5	32.4	1997/1996
1997/1998	**34.4**	27.4	19.6	40.8	31.4	1998/1997
1998/1999	**34.7**	28.2	20.5	41.5	31.4	1999/1998
1999/2000	**34.2**	26.0	17.5	41.3	31.4	2000/1999
2000/2001	**33.3**	25.1	18.0	39.5	30.7	2001/2000
2001/2002	**32.4**	25.5	15.0	38.3	29.9	2002/2001
WBGS						**الضفة والقطاع**
1994/1995	**31.1**	530.	19.5	36.9	30.9	1995/1994
1995/1996	**30.7**	30.8	18.6	37.5	30.4	1996/1995
1996/1997	**29.8**	29.1	18.1	37.9	29.2	1997/1996
1997/1998	**29.2**	28.3	18.2	38.7	28.3	1998/1997
1998/1999	**29.5**	28.6	18.6	39.4	28.5	1999/1998
1999/2000	**29.4**	26.9	18.0	39.5	28.7	2000/1999
2000/2001	**27.7**	25.2	17.3	37.9	26.8	2001/2000
2001/2002	**28.1**	26.1	16.8	36.9	27.5	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله–فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-14: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والجهة المشرفة للأعوام الدراسية 1994/1995-2000/2001

Table 4-14: Students Per Class by Stage and Supervising Authority, 1994/1995-2000/2001

Stage and Scholastic Year	المعدل العام Grand Average	خاصة Private	وكالة UNRWA	حكومة Government	المرحلة والعام الدراسي
Kindergartens					**رياض الأطفال**
1994/1995	28.6	28.6	-	-	1995/1994
1995/1996	28.5	28.5	-	-	1996/1995
1996/1997	28.9	28.9	-	-	1997/1996
1997/1998	27.9	27.9	-	-	1998/1997
1998/1999	27.1	27.1	-	-	1999/1998
1999/2000	26.6	26.6	-	14.6	2000/1999
2000/2001	25.0	25.0	-	11.0	2001/2000
2001/2002	24.7	24.7	-	26.0	2002/2001
Basic					**الأساسية**
1994/1995	37.1	27.8	43.6	35.9	1995/1994
1995/1996	37.5	27.2	44.5	36.2	1996/1995
1996/1997	37.3	27.2	45.0	35.8	1997/1996
1997/1998	37.2	26.6	46.3	35.5	1998/1997
1998/1999	37.2	26.3	46.3	35.6	1999/1998
1999/2000	37.5	26.0	47.7	36.0	2000/1999
2000/2001	37.3	25.6	46.1	36.1	2001/2000
2001/2002	37.1	24.4	45.6	36.0	2002/2001
Secondary					**الثانوية**
1994/1995	30.2	19.6	-	31.9	1995/1994
1995/1996	30.4	18.9	-	32.3	1996/1995
1996/1997	30.2	17.2	-	31.9	1997/1996
1997/1998	29.8	17.3	-	31.5	1998/1997
1998/1999	30.2	17.4	-	31.7	1999/1998
1999/2000	30.3	17.4	-	31.7	2000/1999
2000/2001	30.2	17.7	-	31.5	2001/2000
2001/2002	30.6	17.7	-	31.7	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عـدة). رام الله–فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 4-15: توزيع الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية

حسب الجنس للأعوام الدراسية 1995/1994-2001/2000

Table 4-15: Distribution of Students at Universities and Community Colleges by Sex, 1994/1995-2000/2001

Scholastic Year	كليات المجتمع Community Colleges			الجامعات Universities			العام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
1994/1995	4110	2234	1876	29380	13338	16042	1995/1994
1995/1996	3822	1980	1842	37094	15904	21190	1996/1995
1996/1997	4599	2345	2254	46176	19643	26533	1997/1996
1997/1998	4299	2350	1949	52427	22881	29546	1998/1997
1998/1999	5436	2903	2533	60846	27298	33548	1999/1998
1999/2000	5157	2769	2388	66050	30354	35696	2000/1999
2000/2001	4964	2835	2129	75579	35359	40220	2001/2000
2001/2002	5313	2914	2399	83408	39564	43844	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله-فلسطين.

ملاحظة: بيانات طلبة كليات المجتمع المتوسطة للعام الدراسي 1998/1997 لا تشمل طلبة السنة الثانية في كلية مجتمع النجاح الوطنية وطلبة كلية مجتمع قلنديا.

بيانات طلبة الجامعات للعام 2002/2001 لا تشمل طلبة كلية فلسطين التقنية- طولكرم، وكلية الدعوة الاسلامية وكلية ابن سينا للتمريض.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

Note: Data on community college students for the scholastic year 1997/1998 do not include second year students at An-Najah Community College, and students at Kalandia Community College.

Data on universities studant for the scholastic year 2001/2002 do not include studants Palestine Technical college-Tulkarem, Islamic Studies college And Ibn Sina Nursing college.

جدول 4-16: توزيع العاملين في التدريس في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية

للأعوام الدراسية1994 /1995-2001/2000

Table 4-16: Distribution of Teaching Staff at Universities and Community Colleges, 1994/1995-2000/2001

Scholastic Year	كليات المجتمع Community Colleges			الجامعات Universities			العام الدراسي
	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	مجموع Total	إناث Female	ذكور Male	
1994/1995	498	107	391	1571	195	1376	1995/1994
1995/1996	382	76	306	1644	203	1441	1996/1995
1996/1997	332	85	247	1983	240	1743	1997/1996
1997/1998	305	88	217	2213	288	1925	1998/1997
1998/1999	447	115	332	2791	298	2493	1999/1998
1999/2000	486	135	351	2904	329	2575	2000/1999
2000/2001	476	127	349	3638	426	3212	2001/2000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine.

جدول 5-1: المؤسسات الثقافية العاملة حسب المحافظة/المنطقة - 2001

Table 5-1: Cultural Institutions In Operation Status by Governorate/District – 2001

Governorate/District	المسارح Theaters	المراكز الثقافية Cultural Centers	المتاحف Museums	المجلات Magazines	الصحف Newspapers	المحافظة/المنطقة
Palestinian Territory	**5**	**69**	**9**	**30**	**16**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank	**4**	**51**	**9**	**25**	**11**	**الضفة الغربية**
Jenin	-	**3**	-	-	-	جنين
Tubas	-	-	-	-	-	طوباس
Tulkarm	-	-	-	-	**1**	طولكرم
Qalqilya	-	-	-	-	-	قلقيلية
Salfit	-	-	-	-	-	سلفيت
Nablus	-	**16**	**1**	-	-	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	**2**	**3**	**1**	**12**	**6**	رام الله والبيرة
Jerusalem	**2**	**1**	**3**	**11**	**3**	القدس
Jericho	-	-	-	-	-	أريحا
Bethlehem	-	**7**	**3**	-	-	بيت لحم
Hebron	-	**21**	**1**	**2**	**1**	الخليل
Gaza Strip	**1**	**18**	-	**5**	**5**	**قطاع غزة**
North Gaza	-	**2**	-	**1**	-	شمال غزة
Gaza	**1**	**7**	-	**3**	**5**	غزة
Dier Al-Balah	-	**7**	-	-	-	دير البلح
Khan Yunis	-	**1**	-	**1**	-	خانيونس
Rafah	-	**1**	-	-	-	رفح

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002. قاعدة بيانات إحصاءات الثقافة -2001. رام الله -فلسطين.

Source: PCBS, Cultural Statisitcs Database, 2001.

جدول 6-1: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1995-2000

Table 6-1: Ministry of Social Affairs Supports in West Bank and Gaza Strip by Region and Year 1995-2000

الأفراد الذين تلقوا دعماً نقدياً Individuals (cash payments)			الأسر التى تلقت مساعدات نقدية Number of Cases (Cash payments)			مجموع الأفراد Individuals			مجموع الأسر Total Number of Cases			السنة Years
الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	
74,828	35,116	39,712	**19,284**	9,816	9,468	**75,370**	35,117	40,253	**19,463**	9,817	9,646	1995
81,997	40,756	41,241	**21,446**	11,242	10,204	**91,525**	47,635	43,890	**23,805**	12,673	11,132	1996
93,524	48,611	44,913	**24,656**	13,367	11,289	**105,814**	56,357	49,457	**27,851**	15,096	12,755	1997
100,017	53,885	46,132	**26,850**	14,959	11,891	**115,815**	63,549	52,266	**30,951**	17,259	13,692	1998
106,366	56,284	50,082	**29.084**	15,682	13,398	**124,163**	66,651	57,512	**33,843**	18,265	15,578	1999
103,525	52,551	50474	**29,383**	15,714	13,669	**121,996**	63,813	58,184	**34,210**	18,383	15,827	2000
104,088	52,278	51,810	**30,082**	15,911	14,171	**123,117**	63,077	60,040	**34,831**	18,136	16,677	2001

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، إحصائيات بمساعدات الوزارة.

Source: Social Affairs Minstry. Social Assistants Statistics.

جدول 6-2: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة (قضايا ومبالغ)، 1999-2001

Table 6-2: Ministry of Social Affairs Supports in West Bank and Gaza Strip by Cases and Amounts 1999-2001

مجموع المبالغ Amounts			مجموع الأسر Total Number of Cases			السنة Year
الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	الضفة والقطاع WBGS	قطاع غزة GS	الضفة الغربية WB	
64635350	33679964	30955386	33,843	18,265	15,578	1999
67229272	34902423	32326849	34,210	18,383	15,827	2000
67797699	34803571	32994128	34,813	18,136	16,677	2001

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، إحصائيات بمساعدات الوزارة.

Source: Social Affairs Minstry. Social Assistants Statistics.

جدول 6-3: سلم مساعدات الشؤون الاجتماعية اعتباراً من 1995/3/1 (بالشيكل)

Table 6-3: The supports scale of Social Affairs Ministry from 1/3/1995 (NIS)

سلم المساعدات لمن يحصل على مساعدة من الأنروا Supports scale whose support from UNRWA	سلم المساعدات لمن يحصل على تموين من منظمة الغذاء العالمية Supports scale whose support from FAO	سلم المساعدات (كامل) Supports scale	عدد الأفراد No. Personal
89	105	110	1
135	167	177	2
170	218	233	3
199	263	283	4
224	304	329	5
250	346	376	6
274	386	421	7
292	420	460	8
306	450	495	9
320	480	530	10
334	510	565	11
349	541	601	12
364	572	637	13
379	603	673	14
393	633	708	15
408	646	744	16

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

Source: Social Affairs Minstry.

جدول 6-4: توزع متلقي الدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة وسبب الحصول على المساعدة (قضايا ومبالغ)، 2001

Table 6-4: Ministry of Social Affairs Supports in West Bank and Gaza Strip by Region and Reason of the Support 2001

نوع المساعدة Type of Support	مجموع الأسر Total Number of Cases			مجموع المبالغ Amounts		
	الضفة الغربية WB	قطاع غزة GS	الضفة والقطاع WBGS	الضفة الغربية WB	قطاع غزة GS	الضفة والقطاع WBGS
			عدد No. / %			شيكل NIS / %
أرملة	3161	5324	8485 / 24.4	7081169	8488670	15569839 / 23.0
شيخوخة	4599	2092	6691 / 19.2	6387898	2475894	8863792 / 13.1
عاهة دائمة	1160	840	2000 / 5.7	2170528	1317880	3488408 / 5.1
مرض جسمي أو نفسي	4676	5031	9707 / 27.9	10316058	10405532	20721590 / 30.6
مطلقات	965	2201	3166 / 9.1	1782871	3295623	5078494 / 7.5
مساعدات أخرى	2116	2648	4764 / 13.7	5255604	8819972	14075576 / 20.8
المجموع	16677	18136	34813 / 100	32994128	34803571	67797699 / 100

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، إحصائيات بمساعدات الوزارة.

Source: Social Affairs Minstry. Social Assistants Statistics.

جدول 7-1: التوزيع النسبي للأسر حسب تغير نمطها الغذائي قبل انتفاضة الأقصى وخلالها حسب المنطقة

Table 7-1: Percentage of Households by Changing Nutrition Behavior During Alaqsa Intefada by Region

	ازدادت Increased	لم تتأثر No change	انخفضت Decreased	المتغير
WBGS				**الضفة الغربية وقطاع غزة**
Quantity of food	0.8	54.8	44.4	كمية الطعام
Quality of food	0.1	38.0	61.9	جودة الطعام
Quantity of monthly consumed meat (meat, chiken, fish)	0.2	24.3	75.5	كمية اللحوم (لحمة، دجاج، سمك)
Quantity of Fruit	0.4	25.7	74.0	كمية الفواكه
Quantity of milk products	1.7	40.2	58.0	كمية الحليب ومشتقاته
WB				**الضفة الغربية**
Quantity of food	0.8	48.0	51.0	كمية الطعام
Quality of food	0.1	36.7	63.2	جودة الطعام
Quantity of monthly consumed meat (meat, chiken, fish)	0.3	25.8	73.9	كمية اللحوم (لحمة، دجاج، سمك)
Quantity of Fruit	0.5	28.2	71.3	كمية الفواكه
Quantity of milk products	2.5	42.9	54.6	كمية الحليب ومشتقاته
GS				**قطاع غزة**
Quantity of food	0.5	96.0	30.5	كمية الطعام
Quality of food	0.1	40.8	59.1	جودة الطعام
Quantity of monthly consumed meat (meat, chiken, fish)	0.1	21.2	78.7	كمية اللحوم (لحمة، دجاج، سمك)
Quantity of Fruit	0.1	20.4	79.5	كمية الفواكه
Quantity of milk products	0.1	34.6	65.3	كمية الحليب ومشتقاته

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية- الدورة الرابعة: كانون الثاني- شباط 2002. رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS,2001. Impact of the Israeli Measures on the Economic Conditions of the Palestinian Households (January-February_2001), Press Conference on the Survey Results. Ramallah-Palestine.

جدول 7-2: معدل الأجر اليومي والأجر اليومي الوسيط في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب مكان العمل، ونسبة تغيرها 1996-2001

Table 7-2: Average Daily Wages & Median of Daily Wages in the WBGS by Place of Work, 1996-2001

إسرائيل Israel		قطاع غزة GS		الضفة الغربية WB		المجموع Total		السنة Year
الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	الوسيط Median	المعدل Average	
100.0	106.9	50.0	54.4	58.8	69.1	61.5	72.7	2001
100.0	110.4	50.0	53.3	61.5	69.5	69.2	77.3	2000
100.0	105.8	46.2	51.4	60.0	66.2	69.2	75.5	1999
100.0	100.0	40.0	47.5	50.0	57.6	57.7	68.5	1998
90.0	91.5	38.5	43.6	46.3	51.7	50.0	59.3	1997
80.0	86.0	34.6	42.2	44.7	48.6	46.2	54.3	1996
-	3.2	-	2.1	4.4	0.6	11.1	5.9	نسبة التغير بين العامين 2001-2000 Percentage change between 2000-2001
25.0	24.3	44.5	28.9	31.5	42.2	33.1	33.9	نسبة التغير بين العامين 2001-1996 Percentage change between 1996-2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2001، رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS,2002. Labour Force Survey- Annual report 2001. Ramallah- Palestine.

جدول 7-3: بعض المؤشرات الخاصة بتوزع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1996-2001 (%)

Table 7-3: Indicators on Distribution of the Palestinian Labor Force by Sector/Occupation in the WBGS, 1996-2001 (%)

Indicator	Year						المؤشر
	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنة
Labor Force	38.7	41.5	41.6	41.4	40.5	40.0	**نسبة القوى العاملة المشاركة**
West Bank	41.5	43.6	43.4	44.2	43.2	42.0	الضفة الغربية
Gaza Strip	33.4	37.5	38.0	36.4	35.7	36.4	قطاع غزة
Employment (%)							**نسبة العاملين**
Agriculture	12.0	13.7	12.6	12.1	13.1	14.2	الزراعة
Construction	14.6	19.7	22.1	22.0	18.4	16.8	البناء والتشييد
Industry	14.0	14.3	15.5	15.9	16.4	16.8	الصناعة
Services	34.5	29.9	28.1	27.1	28.2	29.2	الخدمات
Workers in Israel and settlements	13.7	19.6	22.9	21.7	17.1	14.1	إسرائيل والمستوطنات
Unemployment rate							**نسبة البطالة**
WBGS	25.5	14.1	11.8	14.4	20.3	23.8	الضفة الغربية وقطاع غزة
West Bank	22.0	12.1	9.5	11.5	17.3	19.6	الضفة الغربية
Gaza Strip	34.2	18.7	16.9	20.9	26.8	32.5	قطاع غزة
Underemployment							**نسبة العمالة المحدودة**
WBGS	4.0	5.0	5.4	6.5	9.3	11.9	الضفة الغربية وقطاع غزة
West Bank	4.8	6.2	7.0	8.4	11.6	12.8	الضفة الغربية
Gaza Strip	1.9	2.3	1.9	2.3	4.4	10.0	قطاع غزة
Median daily wage (NIS)	61.5	69.2	69.2	57.7	50.0	46.2	**الأجر الوسيط اليومي (بالشيكل)**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2001، رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS,2002. Labour Force Survey- Annual report 2001. Ramallah- Palestine.

جدول 7-4: تغير بعض المؤشرات الخاصة بالقوى العاملة بين الربع الثالث 2000 والربع الثالث 2001

Table 7-4: Indicators on Distribution of the Palestinian Labor Force, Third Quarter 2000 & Third Quarter 2001

Indicators	الربع الثالث 2001 Third Quarter 2001		الربع الثالث 2000 Third Quarter 2000		المتغير
	No. عدد	% نسبة	No. عدد	% نسبة	
Labor Force (No.)	797,000	45.0	827,000	48.9	عدد القوى العاملة (باحتساب اليائسين من الحصول على عمل)
Employed (No.)	506,000	74.6	661,000	90.0	عدد العاملين (عمالة تامة ومحدودة)
Relaxed definition of unemployment (%)	291,000	36.5	170,000	20.6	نسبة البطالة الموسعة (%)
Agriculture (%)	57,000	11.2	84,000	12.7	العاملون في الزراعة (%)
Industry (%)	68,000	13.4	99,000	15.0	العاملون في الصناعة (%)
Construction (%)	76,000	15.0	143,000	21.7	العاملون في البناء والتشييد (%)
Commerce, restaurants and hotels (%)	97,000	19.2	114,000	17.2	العاملون في التجارة والمطاعم والفنادق (%)
Transportation and communication (%)	29,000	5.7	32,000	4.8	العاملون في النقل والاتصالات (%)
Services and other branches (%)	179,000	35.5	189,000	28.6	الخدمات والفروع الأخرى (%)
Employer	19,000	3.7	29,000	4.4	أرباب العمل (%)
Self employed	132,000	26.1	120,000	18.1	عاملون لحسابهم الخاص (%)
Wage employee	305,000	60.2	447,000	67.6	مستخدمون بأجر (%)
Unpaid family member	50,000	10.0	65,000	9.9	أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر (%)
Median daily net wage (NIS)	-	57.7	-	70.0	الأجر اليومي الوسيط (شيكل)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2001). مسح القوى العاملة: دورة تموز– أيلول، 2001 (المؤتمر الصحافي)، رام الله– فلسطين.

Sources: PCBS,2001. Labour Force Survey (July-September 2001) - Press Conference on the Survey Results. Ramallah-Palestine.

جدول 8-1: قضايا المحاكم النظامية في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب المرحلة القانونية والمنطقة، 1997-1200

Table 8-1: Civil Court Matters in the Palestinian Territory by Stage of Proceeding and Region, 1997-2001

Stage of Proceeding	Year					المرحلة القانونية
	2001	2000	1999	1998	1997	السنة
Palestinian Territory						**الأراضي الفلسطينية**
Carried From Last year	129,612	130,354	123,154	101,469	81,671	مدور
Submitted	83,989	153,760	147,281	169,959	168,239	وارد
Total of Court Matters	**213,601**	**284,114**	**270,435**	**271,428**	**249,910**	**المجموع**
Decided	96,129	139,376	140,101	148,053	152,232	مفصول
Pending	117,472	144,738	130,334	123,375	97,678	معلق
West Bank						**الضفة الغربية**
Carried From Last Year	119,087	117,852	109,872	89,102	71,286	مدور
Submitted	44,969	59,585	77,211	108,249	115,224	وارد
Total of Court Matters	**164,056**	**177,437**	**187,083**	**197,351**	**186,510**	المجموع
Decided	62,204	58,350	69,231	87,478	96,964	مفصول
Pending	101,852	119,087	117,852	109,873	89,546	معلق
Gaza Strip						**قطاع غزة**
Carried From Last Year	10,525	12,502	13,282	12,367	10,385	مدور
Submitted	39,020	94,175	70,070	61,710	53,015	وارد
Total of Court Matters	**49,545**	**106,677**	**83,352**	**74,077**	**63,400**	**المجموع**
Decided	33,925	81,026	70,870	60,575	55,268	مفصول
Pending	15,620	25,651	12,482	13,502	8,132	معلق

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات الجريمة والضحية، التقارير السنوية (1996- 2001).

Sources: PCBS. Crime and Victimization Statistics. Annual Reports (1996-2001).

جدول 2-2 : عقود الزواج المسجلة ووقوعات الطلاق المسجلة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة (1996-2001)

Table 2-2: Marriages* and Divorces Registered in Palestinian Territory by Governorate (1996-2001)

Governorate	Divorces Registered وقوعات الطلاق						Marriages Registered عقود الزواج						المحافظة/المنطقة
	Year السنة												
	2001	2000	1999	1998	1997	1996	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
Palestinian Territory	**3,687**	**3,546**	**3,761**	**3,465**	**3,449**	**3,494**	**24,635**	**23,890**	**24,874**	**24,400**	**23,492**	**20,736**	**الأراضي الفلسطينية**
West Bank													**الضفة الغربية**
Jenin	224	226	186	176	179	214	1,693	1,830	1,916	1,856	1,833	1,778	جنين
Tubas district	50	46	39	31	32	20	334	375	416	422	380	344	منطقة طوباس
Tulkarm	177	196	223	219	180	230	1,026	1,078	1,231	1,172	1,194	1,031	طولكرم
Qalqiliya	87	87	126	85	85	102	441	543	563	551	561	484	قلقيلية
Salfit district	41	55	55	60	61	66	471	452	522	513	510	425	منطقة سلفيت
Nablus	339	324	398	344	284	350	1,919	2,164	2,342	2,352	2,340	2,144	نابلس
Ramallah & Al-Bireh	446	386	452	437	439	331	1,653	1,727	2,008	1,982	1,819	1,673	رام الله والبيرة
Jerusalem	329	339	369	345	377	361	2,525	2,330	2,482	2,420	2,489	1,728	القدس
Jericho	57	67	53	53	55	68	221	245	241	235	219	172	أريحا
Bethlehem	117	111	160	160	137	142	956	1,042	933	990	1,122	1,026	بيت لحم
Hebron	340	283	327	303	314	363	3,244	3,081	3,445	3,792	3,416	2,808	الخليل
Total	**2,207**	**2,120**	**2,388**	**2,213**	**2,143**	**2,247**	**14,483**	**14,867**	**16,099**	**16,285**	**15,883**	**13,613**	**المجموع**
Gaza Strip													**قطاع غزة**
North Gaza	281	266	231	211	211	213	1,748	1,783	1,525	1,309	1,306	1,174	شمال غزة
Gaza	570	524	523	487	486	477	3,662	2,756	3,055	3,076	2,891	2,757	غزة
Deir El-Balah	200	191	256	176	174	170	1,323	1,219	1,250	1,049	1,033	968	دير البلح
Khan yunis	286	262	198	222	254	228	2,218	2,104	1,876	1,729	1,551	1,362	خانيونس
Rafah	143	183	165	156	181	159	1,201	1,161	1,069	952	828	862	رفح
Total	**1,480**	**1,426**	**1,373**	**1,252**	**1,306**	**1,247**	**10,152**	**9,023**	**8,775**	**8,115**	**7,609**	**7,123**	**المجموع**

جدول 4-13: معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة والمنطقة للأعوام الدراسية 1995/1994-2002/2001.

Table 4-13: Students Per Class by Stage and Region, 1994/1995-2001/2002

Stage and Scholastic Year	الضفة والقطاع WBGS			قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			المرحلة والعام الدراسي
	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	الثانوية Secondary	الأساسية Basic	رياض الأطفال Kindergartens	
1994/1995	30.2	37.1	28.6	40.6	45.2	29.5	25.9	33.4	28.6	1995/1994
1995/1996	30.4	37.5	28.5	40.5	45.6	26.1	26.1	33.6	28.6	1996/1995
1996/1997	29.9	37.3	28.9	39.2	45.3	29.9	25.9	33.4	28.3	1997/1996
1997/1998	29.8	37.2	27.9	39.7	45.9	28.5	25.5	33.1	27.5	1998/1997
1998/1999	30.2	37.2	27.1	40.4	45.4	28.0	25.5	33.2	26.8	1999/1998
1999/2000	30.3	37.5	26.6	39.1	45.7	27.3	26.0	33.5	26.2	2000/1999
2000/2001	30.2	37.3	25.2	38.4	45.3	25.1	26.4	33.3	25.3	2001/2000
2001/2002	30.6	37.1	24.7	38.8	44.9	25.5	27.0	33.2	24.3	2002/2001

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التربية والتعليم. قواعد بيانات مسح المؤسسات التعليمية (سنوات عدة). رام الله- فلسطين.

Sources: PCBS and Ministry of Education. Survey of Educational Institutions Database (Several Years), Ramallah- Palestine